وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة عباس لغرور- خنشلة -
Abbas Lagrour University Khenchela
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
Faculty of Economics, Management and Commercial Sciences
قسم : العلوم الاقتصادية

مساهمة الاقتصاد الرقمي في تعزيز الصيرفة الالكترونية
دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة آريس 338

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص : اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطالبين:
- توفيق حمزه
- عادل بودخان

إشراف الأستاذ:
- عبد اللطيف تيقان

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفـــة
عبد الحليم مسعي	أستاذ محاضر	جامعة عباس لغرور خنشلة	رئيسا
عبد اللطيف تيقان	أستاذ التعليم العالي	جامعة عباس لغرور خنشلة	مشرفا
ليليا بوروبة	أستاذ محاضر	جامعة عباس لغرور خنشلة	مناقشا

السنة الجامعية 2024/2023

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع

إلى من كان دعاؤهما مصباحا أنار لي دروب الحياة:
الوالدين الكريمين.
إلى كل الإخوة و الأخوات .
إلى أساتذتي الكرام من الابتدائي إلى ما بعد التدرج .
إلى كل الأحباب و الأصحاب و الخلان.

إلى كل طالب علم .

شكر وتقدير

على إثر إنهائنا لهذا العمل نتقدم بشكرنا

و عظيم امتنانا للمولى عز وجل مصدقا لقوله

" و لئن شكرتم لأزيدنكم "

ثم نتقدم بشكرنا الجزيل و تقديرنا الكبير إلى الأستاذ المشرف

البروفيسور

" تيقان عبد اللطيف" على توجيهاته و نصائحه القيمة.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر إلى كل من ساعدنا على إنجاز هذا العمل

و أخص بالذكر كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية

بالقطب الجامعي عبد الحق برارحي

-جامعة عباس لغرور خنشلة-

كما نشكر الطاقم الإداري لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

- وكالة آريس 338-

قائمة المحتويات	الصفحة
الإهداء	
شكر وتقدير	
قائمة المحتويات	I - III
قائمة الجداول	IV
قائمة الأشكال	V
المقدمة	أ - ز
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للإقتصاد الرقمي	2 - 32
تمهيد الفصل	2
المبحث الأول : مفاهيم عامة حول الإقتصاد الرقمي	3-11
المطلب الأول : نشأة ومفهوم الإقتصاد الرقمي	3- 5
المطلب الثاني : هيكل الإقتصاد الرقمي والعناصر المكونة له	5 - 7
المطلب الثالث : خصائص الإقتصاد الرقمي ومؤشرات قياسه	7 - 11
المبحث الثاني : الإفتراضات الجديدة للإقتصاد الرقمي ونماذج الأعمال فيه	11 - 19
المطلب الأول : الركائز والإفتراضات الجديدة للإقتصاد الرقمي	11 - 13
المطلب الثاني : عوامل الإندماج في الإقتصاد الرقمي ونماذج الأعمال فيه	13 - 16
المطلب الثالث : تحديات الإقتصاد الرقمي وأهميته	17 - 19
المبحث الثالث : الإطار العام للتحول الرقمي وخطواته ودوافعه	19 - 31
المطلب الأول ماهية التحول الرقمي ، خطواته ودوافعه	19 - 22
المطلب الثاني : تعريف التكنولوجيا المالية والرقمية	22 - 24
المطلب الثالث : التحول الرقمي والتكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي	25 - 28
المطلب الرابع : أهمية وركائز وآثار التحول الرقمي في الجهاز المصرفي	29 - 31
خلاصة الفصل الأول	32
الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للبنوك الإلكترونية والصيرفة الإلكترونية	34 - 67
تمهيد الفصل	34
المبحث الأول : مفاهيم عامة حول البنوك الإلكترونية	35 - 44
المطلب الأول : مفهوم البنوك الإلكترونية ونشأتها	35 - 37
المطلب الثاني : خدمات ومزايا البنوك الإلكترونية	37 - 41
المطلب الثالث : أهمية البنوك الإلكترونية وطبيعتها القانونية	41 - 44
المبحث الثاني : مفاهيم عامة حول الصيرفة الإلكترونية	44 - 53
المطلب الأول : ماهية الصيرفة الإلكترونية	44 - 48
المطلب الثاني : مراحل تقديم الصيرفة الإلكترونية	48 - 50
المطلب الثالث : تحديات الصيرفة الإلكترونية وعوامل نجاحها ومخاطرها	50 - 53
المبحث الثالث : واقع الصيرفة الإلكترونية والدفع الإلكتروني في الجزائر	53 - 19
المطلب الأول : البنية التحتية اللازمة للمعاملات الإلكترونية في الجزائر	53 - 57
المطلب الثاني : واقع الصيرفة الإلكترونية والدفع الإلكتروني في الجزائر	57 - 66
خلاصة الفصل الثاني	67

الفصل الثالث: دراسة ميدانية حول مساهمة الإقتصاد الرقمي في تعزيز الصيرفة الإلكترونية – دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بدر آريس 338* باتنة *	83 - 69
تمهيد الفصل	69
المبحث الأول : تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	72 - 70
المطلب الأول : التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	72 - 70
المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي العام وتوزيع المديريات الجهوية والوكالات المحلية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR	75 - 72
المبحث الثاني : بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة آريس 338	78 -76
المطلب الأول : تعريف وكالة بدر آريس 338	77 - 76
المطلب الثاني : موارد واستخدامات وكالة بدر آريس 338	78 - 77
المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي لوكالة بدر آريس 338	78
المبحث الثالث: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة آريس 338 في ظل الاقتصاد الرقمي والصيرفة الإلكترونية	83 - 79
المطلب الأول : المقابلات البحثية	80 - 79
المطلب الثاني: وسائل الدفع الإلكترونية المستخدمة في وكالة بدر آريس 338	82 - 80
خلاصة الفصل الثالث	83
الخاتمة	87 - 85
قائمة المراجع	

رقم الجدول	عنوان الجـــدول	الصفحة
(01)	الخدمات المقدمة من طرف البنوك الإلكترونية	38
(02)	اشتراكات الهاتف الثابت السكنية والمهنية خلال الفترة 2017-2023	54
(03)	عدد مشتركـــي الهاتف النقال حسب نـــوع المتعامل خلال الفتـــــرة 2018 - 2023	55
(04)	تطور عدد البطاقات الذهبية البنكية في الجزائر 2019 - 2023	62
(05)	المديريات الجهوية والوكالات المحلية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	74
(06)	توزيع الوكالات المحلية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	75
(07)	بطاقة تعريف وكالة آريس 338	77
(08)	البطاقات الإلكترونية الممنوحة على مستوى وكالة بدر آريس 338 خلال الفترة 2019 -2023	81

رقم الشكل	عنوان الشكـــل	الصفحة
(01)	البطاقة الائتمانية	46
(02)	تطور عدد المشتركين في الهاتف الثابت خلال الفترة 2022- 2023	54
(03)	ولوج الهاتف الثابت للأسر خلال 2017 - 2023	55
(04)	حصص سوق متعامل التكنولوجيا سنة 3G-4G-GSM2023	56
(05)	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	73
(06)	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة آريس 338	78
(07)	عدد البطاقات الموزعة على الزبائن لوكالة بدر آريس 338	82

مقدمـــــــــــــــة

مقدمة:

شهد العالم تحولات جذرية على كل المستويات، أسهمت في تغيير كل المفاهيم والأساليب والهياكل التقليدية، وأوجدت مناخا وأوضاعا اقتصادية، سياسية، وتكنولوجية مختلفة تماما عما كان سائدا في العقود السابقة.

ولعل من أهم المجالات تأثرا بهده التحولات المجال الاقتصادي، الذي شهد ثورة كبيرة جعلته يتحول من اقتصاد يقوم على الموارد الطبيعية، إلى اقتصاد يقوم على إنتاج المعرفة والمعلومات، فاتحا أمامه مجالا جديدا بالغ الأهمية يُعرف بالاقتصاد الرقمي، المبني على التكنولوجيا والمعرفة، والذي بدوره أنتج مفاهيم جديدة وأنظمة حديثة كانت نتيجة للاستخدام الواسع لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، على رأسها شبكة الإنترنت.

ونتيجة لذلك، أتى هذا النوع من الاقتصاد بعناصر تحقق فوائد في جميع مجالات الحياة، وعلى وجه الخصوص الصيرفة الإلكترونية، والتي تشكل بدورها أحد إفرازات الاقتصاد الرقمي، حيث استطاعت أن تفرض حضورا شديد الأهمية، حيث أصبحت بذلك اتجاها حديثا ومختلفا عن الأعمال المصرفية التقليدية لما تحققه من مزايا عديدة تتلاءم ومتطلبات الوقت الراهن، كل هذا من أجل تعزيز كفاءة البنوك بما يتماشى مع العصر الرقمي الحديث.

وفي خضم كل هذه التغيرات والتطورات تعمل المصارف الجزائرية على تحديث أنظمتها المصرفية من خلال طرحها لعدة مشاريع وإصلاحات من شأنها عصرنة النظام المصرفي، والارتقاء به ليكون قادرا على مواكبة ومسايرة هذا التطور الحاصل، وهذا عبر المنافسة أيضا في مجال الخدمات والمنتجات المصرفية، واستخدام التكنولوجيا الحديثة، ونظم المعلومات، وكذا تأهيل الإطارات البشرية لتكون قادرة على التحكم في مختلف التقنيات.

وباعتبار أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة قد ساهمت في تحقيق نقلة نوعية كبيرة على مستوى العالم كخيار استراتيجي للمضي قدماً نحو الاقتصاد الرقمي، يأتي بحثنا لتسليط الضوء على هذا الأخير وواقعه في الجزائر والخوض كذلك في الصيرفة الإلكترونية باعتبارها أحد أهم مفرزاته، والباب الكبير لعصرنة المصارف، ليس هذا فقط، بل محاولة معرفة مدى مساهمة الاقتصاد الرقمي في تعزيز الصيرفة الإلكترونية كذلك، ومنه سنحاول الإجابة على بعض الأسئلة المتعلقة بإشكالية الموضوع.

أولا: اشكالية البحث:

بناء على ما سبق ذكره ، يمكننا صياغة السؤال الرئيسي التالي:

كيف يساهم الاقتصاد الرقمي في تعزيز الصيرفة الإلكترونية في الجزائر ؟

وفي محاولة للإجابة على التساؤل الرئيسي، يتطلب الأمر الإجابة على جملة من الأسئلة الفرعية تتضمن ما يلي:

1. هل الجزائر تمتلك بنية تحتية قادرة على تبني الاقتصاد الرقمي ولو نسبيا؟ 2. كيف تساهم البنية التحتية اللازمة في خلق صيرفة إلكترونية فعالة في الجزائر ؟

ثانيا : فرضيات البحث

لمعالجة الإشكالية وتسهيل الإجابة عن الأسئلة المطروحة، تم وضع بعض الفرضيات التي ستكون منطلق هذا البحث، ويمكن حصرها فيما يلي:

1. تعتبر الجزائر من الدول التي لم تنجح لكن هي في الطريق الصحيح لتطوير بنيتها التحتية للنهوض بالأنظمة الرقمية.

2. تأخر الجزائر في مواكبة التطورات لاسيما في ميدان التكنولوجيا والاتصالات، أدى إلى ضعف ومحدودية الخدمات المصرفية الإلكترونية .

ثالثا : أهمية الدراسة

تظهر أهمية الموضوع محل الدراسة من خلال بعض النقاط التالية:

1. تستمد الدراسة أهميتها من الاضافات العلمية التي نحاول تقديمها، لأنها تتناول موضوعا مهما يجعله في تطور مستمر خاصة لما يشهده مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من ابتكارات متسارعة، باعتبارنا في عصر التحوّل الرقمي الذي أصبح يطبع المعاملات اليومية.

2. كون تكنولوجيا المعلومات والرقمنة أصبحت الشغل الشاغل لهذا العصر، لما تمنحه من تسهيلات في مختلف القطاعات الاقتصادية والخدمية.

3. الدور الذي يلعبه الاقتصاد الرقمي كعنصر مهم من جهة في تطوير البنوك ومن جهة أخرى في تعزيز. الصيرفة الإلكترونية

رابعا : أهداف الدراسة

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل في:

1. التعرف على المفاهيم الأساسية المتعلقة بالاقتصاد الرقمي، والصيرفة الالكترونية والحكومة الإلكترونية باعتبارها مصطلحات حديثة النشأة نسبيا.

2. الرغبة في دراسة موضوع جديد يواكب الأوضاع السائدة في اقتصاد اليوم ويتماشى مع التغيرات الحاصلة.

3. محاولة الإشارة إلى واقع البنية التحتية للاقتصاد الرقمي في الجزائر من خلال التطرق إلى بعض المؤشرات في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

4. إظهار القيمة المضافة المتوقعة من تطبيق الاقتصاد الرقمي في القطاع المصرفي بالنسبة للجزائر .

خامسا: أسباب اختيار الموضوع

هناك عدة أسباب وراء اختيارنا لموضوع الدراسة والتي يمكن ايجازها فيما يلي:

1. الاهتمام الشخصي بالموضوع، واندراجه ضمن تخصصنا الجامعي.

2. أهمية الموضوع في حدّ ذاته، والتي تفرض ضرورة توفير دراسات مستمرة تساهم في تكوين تصور واضح عن هذا الموضوع.

3. الرغبة في معرفة المكانة التي توليها الجزائر للاقتصاد الرقمي ومدى مساهمة الصيرفة الإلكترونية في تعزيز هذا الاقتصاد.

4. التعرف على مدى استعمال تكنولوجيا المعلومات في البنوك والذي يُشكل تحديا مستمرا لمواكبة التطور الحاصل في هذا المجال.

سادسا: الدراسات السابقة

يعتبر استطلاع الأبحاث والدراسات السابقة من المراحل المنهجية في البحث العلمي بهدف التعرف على المساهمات السابقة فيما يتعلق بموضوع البحث، وذلك بطرح بعض الدراسات التي تتشارك في بعض النقاط مع دراستنا، ولقد تم استطلاع أربع دراسات فيما يخص موضوع بحثنا وسنعرضها فيما يلي:

الدراسة الأولى: دراسة لخطاف ابتسام ، وغياط شريف بعنوان توجه الجزائر نحو تطبيق الحكومة الإلكترونية عبر مشروع الجزائر الالكترونية 2013: الواقع والتحديات، في مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد ،11، العدد 2 جامعة سطيف 1، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، سنة 2018، حيث تمحورت هذه الدراسة حول التعرف على واقع الحكومة الإلكترونية في الجزائر، وذلك من خلال التطرق إلى مشروع الجزائر الإلكترونية 2013 ، وكذا ترتيبها من خلال مؤشرات الأمم المتحدة.

الدراسة الثانية : دراسة لسلاوتي حنان تحت عنوان: الصيرفة الإلكترونية كمدخل لبناء الاقتصاد الرقمي في الجزائر، والمنشورة في مجلة الإبداع، مجلد 4، العدد 4 جامعة بليدة ،2 ، الجزائر، سنة 2014، والتي قامت بتوضيح المزايا التي تحققها الصيرفة الإلكترونية من خلال عمل المصارف الجزائرية على تطوير أنظمتها المصرفية من خلال تبني هذه التكنولوجيا والتي من شأنها عصرنة النظام المصرفي الجزائري والارتقاء به لأعلى المستويات.

الدراسة الثالثة: دراسة لتنيو كنزة ودهان محمد الشريف، بعنوان : دور الاقتصاد الرقمي في تحقيق جودة الحياة - دراسة حالة مقارنة بين الجزائر والإمارات، بمجلة الاستراتيجية والتنمية العدد 3، المجلد 9، الجزء الأول، جامعة قسنطينة2، سنة 2019، وأظهرت الدراسة دور الاقتصاد الرقمي في تحقيق جودة الحياة كمفهوم جديد لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال التطرق إلى مصطلحات ومفاهيم مرتبطةبالاقتصاد الرقمي كذلك خصائصه ومؤشراته وكذلك المؤشرات والبنية التحتية التي تحقق هاته الجودة.

الدراسة الرابعة: لحسن العلمي، بعنوان "الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق التنمية المستدامة"، وهي مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف، السنة الجامعية : 2012-2013، قامت هذه الدراسة بتقديم رؤية شاملة حول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة، كذلك التعرف على الاقتصاد ما بعد الصناعي وأهدافه.

تختلف دراستنا عن الدراسات السابقة في عدة نقاط:

1- أنها حاولت الجمع بين الاقتصاد الرقمي كمجال واسع ذي بعد استراتيجي، والصيرفة الإلكترونية كجزء مهم من إفرازات هذا الاقتصاد.

2- أنها تطرقت إلى دراسة مؤشرات الاقتصاد الرقمي في الجزائر .

3- أن دراستنا تناولت البنية التحتية للاقتصاد الرقمي في الجزائر، مبرزة أيضا مؤشرات الحكومة الإلكترونية بها.

4- أن دراستنا اختصت بتناول جميع الإحصائيات ذات العلاقة بالبطاقة البينكية CIB.

سابعا : الحدود الزمانية والمكانية للدراسة

تتحدد دراستنا للموضوع من جانبين المكاني والزماني:

• الإطار المكاني: الاقتصاد الجزائري.

الإطار الزماني: تم التركيز على الفترة الممتدة من 2007 إلى غاية شهر مارس 2023، لمصاحبتها لإصلاحات والتطورات ذات العلاقة بالموضوع.

ثامنا : منهج الدراسة

قصد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع ومن أجل الإجابة على إشكالية البحث وإثبات صحة أو خطأ الفرضيات المعروضة سابقا، اعتمدنا منهجا وصفيا تحليليا باعتباره المنهج الأنسب لهذا النوع من الدراسات والذي يقوم على جمع وتحليل وعرض المادة العلمية، فالتعبير الكيفي يصف الظاهرة ويوضح خصائصها والتعبير الكمي يعطي وصفا رقميا يوضح حجم الظاهرة ودرجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى، كما أنه يقتصر على وضع قائم في فترة محددة وكل هذا من خلال استخدام بعض أدوات التحليل المتوفرة للإلمام بجميع جوانب الموضوع، ومن بين الأدوات المستخدمة في هذا المنهج.

المسح المكتبي : وذلك من خلال الاستعانة بكل البحوث والدراسات المتوفرة، وتكوين قاعدة علمية

ونظرية لموضوع الدراسة من خلال مراجع مختلفة منها كتب، مجلات، مذكرات، مقالات...إلخ.

مواقع إلكترونية: تم الاعتماد في هذا المنهج بشكل كبير على المواقع الإلكترونية، وذلك لمالها من أهمية في ظل التطورات التكنولوجية، والتجدد المستمر للمعلومات.

تاسعا : صعوبات الدراسة

واجه إنجاز هذه المذكرة عدة صعوبات نذكر منها ما يلي:

1. قلة المراجع بشكل كبير خاصة الكتب، وإن وجدت فهي قديمة وخاصة التي تربط بين متغيري الدراسة والمتمثلة في الصيرفة الالكترونية والاقتصاد الرقمي.

2. نقص الإحصائيات والمعطيات حول موضوع الدراسة بالنسبة للجزائر .

3. سيادة فكرة لا وجود لخدمات بنكية إلكترونية في الجزائر والاعتماد على الخدمات التقليدية بصفة أكثر عند أغلب البنوك.

عاشرا : هيكل البحث

بغرض الإحاطة بموضوع المذكرة والإجابة على التساؤلات المطروحة، فقد تم تقسيم العمل إلى ثلاثة فصول تشكل هيكله، حيث يُعنى الفصل الأول الإطار المفاهيمي للاقتصاد الرقمي ، و تم تسليط الضوء وإعطاء لمحة شاملة حول الاقتصاد الرقمي والافتراضات الجديدة له ونماذج الأعمال فيه ، أما الفصل الثاني فيُبرز الاطار المفاهيمي للبنوك الإلكترونية والصيرفة الالكترونية بهدف محاولة إعطاء صورة واضحة شاملة عن الاقتصاد الرقمي وإبراز أهميته، وذلك بطرح مفاهيم عامة حول الصيرفة الالكترونية، ، وأخيرا الفصل الثالث الذي يُقدم دراسة ميدانية حول مساهمة الاقتصاد الرقمي في تعزيز الصيرفة الالكترونية - دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بدر اريس338 *باتنة*.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للاقتصاد الرقمي

تمهيد

يعيش العالم تحولات اقتصادية كبيرة أثرت على المجتمع وذلك بسبب التطور الهائل خاصة في تكنولوجيا المعلومات والاتصال، حيث أصبحت هذه الأخيرة هي الجوهر والمحرك الأساسي من أجل التغيير الاجتماعي والاقتصادي، ولقد أدت هذه التحولات الواسعة في استخدام الإنترنت إلى ظهور ثورة رقمية عملت على تطوير الاقتصاد والتغيير في هيكله ووضع بنود لنظام جديد يدعى بالاقتصاد الرقمي أو اقتصاد المعرفة الذي مس مجالات عديدة، وأصبح يساعد على زيادة اندماج اقتصاد الدولة في الاقتصاد العالمي.

في هذا الفصل حاولنا إلقاء الضوء على بعض المفاهيم العامة للاقتصاد الرقمي وكل ما يتعلق به من خلال ثلاث مباحثي ، الأول خصص للتعرف على الاقتصاد الرقمي وذلك من خلال تناول جوانب مختلفة كالنشأة والمفهوم والعناصر المكونة لهذا الاقتصاد، كذلك هيكله وخصائصه ومؤشرات قياسه، ليتم بعد ذلك في المبحث الثاني التطرق إلى الركائز والافتراضات الجديدة للاقتصاد الرقمي، وكذا عوامل الاندماج ونماذج الأعمال فيه، وصولا إلى تحديات الاقتصاد الرقمي ومدى أهميته. وبعد ذلك في المبحث الثالث سنتناول فيه لاطار العام للتحول الرقمي وخطواته ودوافعة.

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول الاقتصاد الرقمي

يشهد العالم اليوم تحولات اجتماعية واقتصادية تسيرها تكنولوجيا الاتصالات، والتي أدت من جهة الى بناء مجتمع المعلومات، ومن جهة أخرى إلى بناء اقتصاد يدعى الاقتصاد الرقمي، وعليه من خلال هذا المبحث سيتم التعرف على الاقتصاد الرقمي، وذلك عبر تسليط الضوء على نشأة ومفهوم الاقتصاد الرقمي، هيكله والعناصر المكونة له، وكذلك خصائص هذا الاقتصاد ومؤشرات قياسه.

المطلب الأول : نشأة ومفهوم الاقتصاد الرقمي

يتميز الاقتصاد الرقمي بتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ليُشكل تصورا للأنشطة الاقتصادية المختلفة ذات الصلة بالتقنية الرقمية.

أولا : نشأة الاقتصاد الرقمي

إنّ للاقتصاد الرقمي جذورا عميقة، تعود إلى عام 1921 في الولايات المتحدة الأمريكية، عندما قام العالم الاقتصادي فرانك "نايت بأول دراسة له عن اقتصاد المعلومات، وفي عام 1954 نشر الاقتصادي "مارشال" دراسته بعنوان: "النظرية الاقتصادية للتنظيم والمعلومات"، كما تصدر العالم "ماكلوب" الموقع الريادي بتحليليه اقتصاد نظام براءة الاختراع، التي وصفها بأنها جزء واحد فقط من الاستثمار في التعليم والبحث والتطوير، ثم جاءت دراسته الثانية حول صناعة و توزيع المعرفة في الولايات المتحدة الامريكية عام 1958، لتنسيق هياكل الاقتصاديات التقليدية في الفضاء الرقمي لتحقق بذلك نبوءة العالم الاقتصادي "ديريك برايس" بأن المعلومات ستحل محل النقود في الاقتصاد الرقمي الذي تغير شكله ونسجيه بتأثير التقنية مع الزمن.[1]

وفي عام 1977 أدخل العالم "ستيكار" المعلومات متغيرا متميزا في الصياغات التحليلية الاقتصادية و في عام 1989 عرض العالم الاقتصادي "كيرج" مفاهيم حول علم المعلومات التنموية و الذي عُرف بانه العلم الذي يبحث في تأثير المعلومات على التنمية الاقتصادية، وقد ارتكز هذا العالم على نظرية تفترض أن المعلومات قيمة مضافة عندما تمتزج بعناصر الإنتاج المادية والبشرية، مما تضيف إليها قيمة عالية من الكفاءة وزيادة الإنتاج، مما يقود إلى تطور الاقتصاد الكلي، لذلك اتخذت الدول المتقدمة قرار التنمية المعلوماتية خيارا استراتيجيا لتحقيق التنمية الاقتصادية، وهذا يتضح من خلال التطور المذهل لتقنية المعلومات والاتصالات.

لقد أدت تطورات تقنية المعلومات والاتصالات إلى تغيرات كبيرة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فكانت عاملا أساسيا في نمو الاقتصاد الرقمي المبني على المعلومات المتجسدة في شكل رقمي في الحواسيب ضمن قواعد المعرفة، وأن ترميز المعرفة وتخزينها رقميا جاء انطلاقا من توافرها كمعلومات على شكل كتب ، أوراق عمل، مراجع، فهارس صور ورسومات، فضلا عن سهولة نقلها عبر الشبكات الالكترونية مما يجعلها بلا شك أداة مهمة من أدوات التنمية الاقتصادية. [2]

نستنتج مما ورد أن الاقتصاد الرقمي القائم على المعلومات، لم يكن ظاهرة جديدة بل ظهر في الواقع العلمي منذ عام 1921، وأن الطبيعة الاقتصادية للمعلومات تعد بداية انطلاق فكر الرواد الاقتصاديين في هذا المجال، كما أن بروز قطاع المعلومات كقطاع رابع يضاف الى قطاع الصناعة والزراعة والخدمات سيعمل على حل مشكلة الندرة للموارد ، لأن أذواق المستهلكين لا تبقى ثابتة، إنما ستتغير بتغير التقنية مع الزمن.

ثانيا: مفهوم الاقتصاد الرقمي

تعددت الآراء حول إيجاد تعريف موحد للاقتصاد الرقمي، ولعل من أبرز ما كتب حول مفهومه مايلي يقصد بالاقتصاد الرقمي ذلك التفاعل والتكامل والتنسيق المستمر بين الاقتصاد القومي والقطاعي والدولي من جهة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصال من جهة أخرى، بما يحقق الشفافية والفورية لجميع القرارات الاقتصادية والتجارية خلال فترة ما.

[1] إخلاص باقر وهاشم النجار ، «الاقتصاد الرقمي والفجوة الرقمية في الوطن العربي»، أطروحة مقدمة كجزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد قسم الاقتصاد ، جامعة البصرة، العراق، 2007، ص19

[2] إخلاص باقر، هاشم النجار، مرجع سبق ذكره، ص: 2019.

حيث تلعب تكنولوجيا المعلومات دورا استراتيجيا في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وإصلاح الآليات الاقتصادية والتجارية والمالية، وبالتحديد تقوم تكنولوجيا المعلومات وأدواتها المختلفة مثل الشبكة الدولية للمعلومات بتحويل وتغيير أنماط الأداء الاقتصادي في المال والأعمال، والتجارة والاستثمار، من الشكل التقليدي إلى الشكل الفوري بما يحقق تحسين المراكز التنافسية بعنصر الوقت أي المنافسة بالوقت.[1]

يعرّف الاقتصاد الرقمي كذلك أنه : مجموعة واسعة من الأنشطة الاقتصادية، والتي تشمل استخدام المعلومات والمعارف الرقمية كعامل رئيسي للإنتاج، وشبكات المعلومات الحديثة كمكان نشاط مهم والاستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوصفها محركا هاما لنمو الانتاجية، وتحسين الهيكل الاقتصادي.

ويشهد الاقتصاد الرقمي نموا مرتفعا وابتكارا سريعا وتطبيقا واسعا على القطاعات الاقتصادية الأخرى، وهو محرك متزايد الأهمية للنمو الاقتصادي العالمي، حيث يلعب دورا هاما في تسريع التنمية الاقتصادية، وتعزيز الانتاجية، وتحقيق نمو شامل ومستدام.[2]

من خلال التعريفات السابقة يمكن القول : إن الاقتصاد الرقمي هو ذلك النشاط الاقتصادي القائم في عملياته على تكنولوجيا المعلومات والاتصال، والذي يساهم في تسهيل العديد من التعاملات الاقتصادية، بناء على معلومات رقمية من أجل تحقيق عدة أهداف.

المطلب الثاني: هيكل الاقتصاد الرقمي والعناصرالمكونة له

لقد أصبح التوجه نحو الأعمال الإلكترونية ضرورة حتمية، سواء بالنسبة للدول الغنية أو محدودة الموارد والإمكانيات، وذلك في ظل التطور الذي شهده العالم في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وفيما يلي يمكن حصر هيكل الاقتصاد الرقمي والعناصر المكونة له في الآتي:

أولا: هيكل الاقتصاد الرقمي

يتكون الاقتصاد الرقمي من مجموعة من المؤسسات الإلكترونية ؛ التي تتشابك مع بعضها البعض من خلال شبكات المعلومات الداخلية، والأخرى الدولية، وتعتبر الإنترنت القاعدة العريضة لتحقيق التشابكات الاقتصادية بين المؤسسات المختلفة، أي تبادل السلع والخدمات من خلال تحويل الأموال بين البائعين والمشترين عبر المصارف، ويشمل الاقتصاد الرقمي أيضا تسويق العديد من المنتجات المصرفية، وهذا ما يسمى بالصيرفة الإلكترونية.[3]

ثانيا : العناصر المكونة للاقتصاد الرقمي

يشتمل الاقتصاد الرقمي كنظام جديد على مجموعة من العناصر المتفاعلة معا بشكل يجعل منه اقتصادا فعالا، وفيما يلي توصيف للعناصر المكونة لهذا النظام:

1. الأعمال الإلكترونية والحكومة الإلكترونية

[1] فريد راغب النجار ، الاقتصاد الرقمي للإنترنت واعادة هيكلة الاستثمار والبورصات والبنوك المركزية، دار الجامعية للنشر، 2007، الاسكندرية، ص 25

[2] تنيو كنزة، دهان محمد الشريف، « دور الاقتصاد الرقمي في تحقيق جودة الحياة -دراسة مقارنة بين الجزائر والإمارات-» مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد 3 المجلد 9 الجزء الأول، جامعة قسنطينة ،2 ، ،الجزائر، 2019، ص 367.

[3] خالد أحمد علي محمود، الاقتصاد الرقمي الحديث وإدارة الموارد البشرية والانتاج السلعي، دار الفكر الجامعي الطبعة الأولى، كلية الحقوق، الإسكندرية، مصر، 2017، ص117

ا- الأعمال الإلكترونية

لقد تم استخدام المعلوماتية منذ الستينيات؛ وذلك لإتمام بعض الأعمال كبرامج المحاسبة، وقد تطورت هذه البرامج تدريجيا لتشمل برمجيات إدارة التكلفة، وإدارة أعمال المشتريات، والمبيعات وغيرها، وهذا لإدارة الأعمال بشكل مؤتمن.

وفي ظل التطورات المعاصرة في بيئة الأعمال العالمية، ومستوى التنافس المتقدم الذي أوجده تحرير التجارة العالمية، وحتمية تركيز كل مؤسسة على الموضوعات التي تعتقد أنها أكثر قدرة تنافسية منها، والتعاون مع الجهات الأخرى لتزويدها بأهم البرمجيات التي تساعدها على رفع قدرتها التنافسية، و في ظل التطور الرهيب الذي يشهده قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أصبح التوجه نحو الأعمال الإلكترونية ضرورة حتمية إذ ترتكز هذه الأخيرة في مفهومها على قدرة الشركات في تبادل كل المعلومات والأموال والبضائع والخدمات بصيغة إلكترونية، سواء كان هذا التبادل بين الشركات، أو شركة ما والمستهلك، أو بين شركة ما والحكومة.

ب- الحكومة الإلكترونية تسعى الدول جاهدة في سبيل تحقيق الشفافية الحكومية، والتي من شأنها تقديم خدمات كتبادل الوثائق والمستندات، وإتاحة المعلومات لجميع المؤسسات والمواطنين في أوقات مناسبة تسمح للجميع بفرص متساوية في التعاملات الحكومية.

وتتطلب الحكومة الإلكترونية إيجاد بنية تحتية تتمثل في العناصر التالية:

- انتشار الأجهزة الحديثة لدى الحكومة والمواطنين والشركات الخاصة.
- وجود شبكات اتصال خاصة بشبكة الإنترنت وشبكة الهاتف.
- ضوابط حماية المراسلات والمعاملات السرية.
- تدعيم الثقة في إنجاز المعاملات بواسطة الحكومة الإلكترونية.

2. الشركات الإلكترونية والبورصات الإلكترونية

✓ **الشركات الإلكترونية**

لقد تحولت المنافسة بين شركات اليوم من منافسة المنتوجات إلى منافسة نماذج الأعمال بسبب تزايد المخاطر وعدم الكفاءة، ولم تصبح الشركة الإلكترونية مجرد استخدام الإنترنت لتعديل أسلوب التعامل مع الأسواق والمتعاملين، بل تحولت إلى شركة تستخدم المزج بين الكمبيوتر ومواقع الإنترنت والبرامج المركبة، لتغيير وتطوير جميع أعمال الشركة.

✓ **البورصات الإلكترونية**

من أبرز مميزات الاقتصاد الرقمي هو وجود سوق مالي إلكتروني، من خلال إيجاد سوق السندات والأسهم الإلكترونية، يلغي كل المخاطر المرتبطة بالأوراق المالية، ويقلل من سعر التكلفة في نقل الملكية وحفظها، ويعزز من اجراءات نقل ملكية الأوراق المالية، ويتطلب إيجاد سوق مالي إلكتروني ما يلي:

*إصدار أوراق مالية إلكترونية جديدة.

*ربط البورصة الإلكترونية بمختلف البورصات العالمية.

* إعتماد أموال إلكترونية في تجارة الأوراق الإلكترونية المالية.[1]

*وضع إطار قانوني ينظم التداول الإلكتروني للأوراق المالية.

المطلب الثالث: خصائص الاقتصاد الرقمي ومؤشرات قياسه

يعمل الاقتصاد الرقمي على تفعيل مجتمع المعلومات والمعرفة، ومن ثم تشجيع بناء حكومة إلكترونية، وذلك يحتاج إلى تطوير مستمر في مجتمع المعلومات والوظائف، وفيما يلي سنتعرف على خصائص وأهمية الاقتصاد الرقمي.

أولا: خصائص الاقتصاد الرقمي وسماته

وفيما يلي أهم خصائص وسمات الاقتصاد الرقمي[2]:

- **سهولة الوصول إلى المصادر** : يعتمد نجاح ونمو الاقتصاد الرقمي على قدرة الأفراد والمؤسسات على المشاركة في شبكات المعلومات ومواقع الإنترنت المختلفة، ويتطلب الاشتراك الفعال تلك في الشبكات وفي الاقتصاد الرقمي ضرورة توفر البنية التحتية مثل : شبكات الكهرباء، شبكات الهواتف، وانخفاض تكلفة ورسوم تلك الخدمات، وتوفر الموارد المالية والبشرية واستخدام الأموال الإلكترونية والبلاستيكية مثل بطاقات الائتمان الدائنة والمدينة.

- **المنافسة وهيكل السوق في ظل الاقتصاد الرقمي يشمل الاقتصاد الرقمي** تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتجارة الإلكترونية وخدمات التوصيل الإلكترونية والبرمجيات والمعلومات، وهي تختلف باختلاف حجم المعاملات الاقتصادية والتخصص والموارد والقطاعات والاقتصادية ومكونات الناتج المحلي الاجمالي، ويرى بعض الاقتصاديين أن مكونات الاقتصاد الرقمي تختلف باختلاف نطاق الاقتصاد وتأثير شبكات المعلومات والمعايير والسلع العامة وتكلفة المعاملات والصفقات، ومن المعروف أن التكنولوجيات تتغير بصفة سريعة و تؤثر على منظومات الأعمال.

- **مستقبل الاقتصاد الكلي في ظل الاقتصاد الرقمي:** تلعب تكنولوجيا المعلومات والاتصال دورا أساسيا في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وكذا الاستثمارات الرأسمالية والتجارة الالكترونية الداخلية والخارجية، حيث تؤثر الإنترنت في أساليب أداء المعاملات التجارية وأساليب العمل.

- **الاقتصاد الرقمي يوفر المعلومات لاتخاذ القرارات** : يمكن التحكم في المعلومات باستخدامها الفعال وتوظيفها لخدمة القرارات السياسية والاقتصادية، كما تساعد مهارات إدارة المعلومات في نجاح اتخاذ القرارات الاستثمارية بعيدة المدى بدقة، إذ يوفر الاقتصاد الرقمي المعلومات عن طريق تعلم كيفية تحديد الاحتياجات المعلوماتية

[1] خالد أحمد علي محمود، اقتصاد المعرفة وإدارة الأزمات المالية في إطار المؤسسات الاقتصادية، دار الفكر الجامعي، الطبعةالأولى، كلية الحقوق، الإسكندرية، مصر ، 2019، ص 269-270.

[2] أسامة عبد السلام السيد حربي، الاقتصاد الرقمي، دار غيداء للنشر والطباعة، الاردن، 2019 ، م جعفر حسن جاسم، الاقتصاد الرقمي، دار البادية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2008، ص 18

في اختيار المصادر المناسبة للمعلومات الأساسية والهامة، أي إدارة الصادر والوارد بطريقة أكثر كفاءة ، وتكون هذه المعلومات إما:

- ✓ **معلومات إلكترونية** : تشمل البريد الإلكتروني، الإنترنت، المواد المسجلة على أشرطة الفيديو والمعلومات الموجودة على الأقراص الصلبة والمرنة؛
- ✓ **معلومات منطوقة** : تتمثل في المكالمات الهاتفية والحوارات؛
- ✓ **معلومات مطبوعة** : مثل التقارير والفاكسات.[1]

ثانيا : مؤشرات قياس الاقتصاد الرقمي

في عام 1997 قدم تقرير الاقتصاد الرقمي الناشئ عن وزارة التجارة الأمريكية، نموذجا لمجموعة من المؤشرات الواجب اعتمادها من أجل قياس الاقتصاد الرقمي، ويمكن توضيح هذه المؤشرات فيما يلي[2]:

- شكل وحجم المكونات الرئيسية للاقتصاد الرقمي والذي لا يزال في مرحلة التطور، مثل التجارة الالكترونية، وبصفة خاصة تطور التكنولوجيا المتعلقة بها؛
- شركات الأعمال وما تقوم به من استخدام التكنولوجيا المتقدمة؛
- التغيرات الحاصلة في هيكل ووظائف السوق، والتي تتضمن التغيرات في كيفية تقديم وتوزيع السلع والخدمات، بالإضافة إلى تغير طبيعة المنافسة المحلية والدولية؛
- التطبيقات الاقتصادية والاجتماعية لثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- . الخصائص الديموغرافية للمجتمع في ظل الاقتصاد الرقمي.

ونظرا للتطور والتغير المستمر والديناميكية التي يتميز بها الاقتصاد الرقمي، فإن هذه المؤشرات لم تعد كافية لقياس وتحديد آثار الاقتصاد الرقمي على المجتمع والدولة والعالم ، لذا فقد تم تعديلها وتطويرها لتصبح على الشكل الآتي:

❖ **البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات الاتصالات**

يجب أن يتم قياس الجانب المادي المعدات والأدوات والجانب الرقمي (البرمجيات) للبنية التحتية الخاصة بالاقتصاد الرقمي، وبصفة خاصة الجهود المبذولة لجمع البيانات القياسية، إذ يجب أن تركز على البنية المادية (تجهيزات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي تشتمل على أجهزة الكمبيوتر، خطوط الهاتف المحولات ، خطوط الألياف البصرية، الأقمار الصناعية الشبكات السلكية واللاسلكية) ويجب أيضا قياس الاستثمار في البرمجيات، وأيضا مدى تقادم واهتلاك البنية الرقمية.

❖ **حجم التجارة الالكترونية**

يجب أن يتم قياس التجارة الإلكترونية من خلال حجم ونمط المعاملات الإلكترونية بين المؤسسات، وبين المؤسسة والمستهلك، بالإضافة إلى قياس كمية السلع والخدمات الرقمية

[1] جعفر حسن جاسم مرجع سبق ذكره ، ص18

[2] . حسن العلمي، «الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق التنمية المستدامة»، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس، سطيف الجزائر 2013، ص 6

وغير الرقمية، كل على حدة، بحيث أن المنتجات المادية يجب أن تسلم فيزيائيا للمستهلك، أما المنتجات الرقمية فهي تتجاوز تجار الجملة وتجار التجزئة مباشرة إلى المستهلك النهائي، كما أن المنتجات الرقمية قد تكون لها طرق تعبير مختلفة غير خطية، بسبب ارتفاع تكاليفها الثابتة وانخفاض التكاليف الحدية، بالإضافة إلى ضرورة قياس حجم التجارة الإلكترونية التي تهدف إلى تسوية المعاملات ذات الأغراض المختلفة (خدمة الزبائن، معلومات عامة، والإعلان عن المنتجات).[1]

❖ **هيكل الشركات والصناعة:**

يتم قياس أثر التحسينات الحاصلة في تكنولوجيا المعلومات، البرمجيات والإنترنت على التركيبة الهيكلية للشركات والأسواق، ومن الضروري تحديد التغيرات الحاصلة في الموقع (التوطين)، الصناعة، الحجم والهيكل التنظيمي الخاص بشركات الأعمال، وأيضا التغيير في مزيج المدخلات (رأس المال،العمل والمخزون) وعلاقته بالشركات الأخرى .

❖ **الخصائص الديموغرافية والعملية:**

يجب قياس الخصائص الديموغرافية وخصائص سوق العمل للأفراد والعمال التي تشارك في الاقتصاد الرقمي، ومقارنتها مع تلك الخصائص التي لا تشارك فيه، وبشكل خاص يجب قياس مدى استخدام الحاسوب في المدرسة العمل والمنزل وربطها بناتج المخرجات الاقتصادية مثل الرواتب والأجور، وأيضا بالخصائص الديموغرافية مثل التعليم التشغيل، الجنس العرق، السن ومكان الإقامة.

المبحث الثاني: الافتراضات الجديدة للاقتصاد الرقمي ونماذج الأعمال فيه

إن الاقتصاد الرقمي قوة حالية قادمة لجميع دول العالم، نتج بفعل التطور الهائل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال ومن أجل معرفة أسس وأهمية هذه القوة تم تقسيم المبحث إلى المطالب التالية:

الركائز والافتراضات الجديدة للاقتصاد الرقمي؛ عوامل الاندماج في الاقتصاد الرقمي ونماذج الأعمال فيه، تحديات الاقتصاد الرقمي وأهميته.

المطلب الأول : الركائز والافتراضات الجديدة للاقتصاد الرقمي

أولا: ركائز الاقتصاد الرقمي

يعتمد الاقتصاد المعرفي على أربع ركائز أساسية هي:[2]

- **دور الابتكار والابداع:** كنظام فعال مع المؤسسات الأكاديمية وغيرها من المنظمات التي تستطيع مواكبة ثورة المعرفة واستيعابها وتكيفها مع الاحتياجات؛
- **دور التعليم المبني على المعرفة**: بتوفير الاحتياجات الاساسية للإنتاجية والتنافسية الاقتصادية، حيث أنه يجب على الحكومة توفير اليد العاملة الماهرة والابداعية ورأس المال

[1] حسن العلمي، مرجع سبق ذكره، ص 8 .

[2] فاتن عبد الأول منشى، الاقتصاد المعرفي "رؤية للاستدامة بالوطن العربي"، مركز الخبرات المهنية للإدارة للنشر، القاهرة، 2019،ص 75

البشري القادر على إدماج التكنولوجيات الحديثة في العمل، والتي تسعى إلى دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع المهارات الإبداعية في المناهج التعليمية وبرامج التعليم.

- **دور البنية التحتية المبنية على التكنولوجيا الحديثة** : التي تسهل نشر وتجهيز المعلومات والمعارف وتكيفها مع الاحتياجات المحلية، وذلك لدعم النشاط الاقتصادي وتحفيز المشاريع على إنتاج قيم مضافة عالية لبنية تحتية تساهم في نشر المعلومة.
- **دور الحكومات الرشيدة**: وذلك بتقديم حوافز تقوم على أسس اقتصادية قوية، بحيث تستطيع توفير كل الأطر القانونية، والسياسية؛ التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية والنمو، وجعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر إتاحة ويسر، وكذا تخفيض التعريفات الجمركية على المنتجات التكنولوجيا وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. [1]

ثانيا : الافتراضات والأسس الجديدة للاقتصاد الرقمي:

إن الاقتصاد الرقمي بقدر ما يعتمد على تكنولوجيا المعلومات الرقمية،و اقتصاد السرعة الفائقة فإنه يعتمد كذلك على الأسس والمبادئ التي أخذت تتطور لتفسير الظواهر الرقمية، والممارسات السائدة على نطاق واسع في هذا الاقتصاد عموما، وفي شركات قطاع الأعمال على وجه الخصوص، وفيما يأتي نعرض أهم الأسس والافتراضات الجديدة لهدا الاقتصاد:[2]

- **الكفاءة والفاعلية**: إن الإنترنت بوصفها التكنولوجيا العالية في مجال الاتصالات المفتوحة من عدد لا متناهي من المستفيدين على مستوى العالم، أوجدت كفاءة عالية من خلال الحجم الكبير من النشاط.
- **تكلفة المنتج الرقمي:** إن تكاليف المنتج الرقمي لها خصائص عديدة ينفرد بها، فالمنتجات الرقمية لها هيكل وسلوك مختلف عن المنتجات المادية، حيث إن إنتاج النسخة الأولى غالبا ما يكون باهظا جدا، عكس النسخ الأخرى، كما أن التكلفة المتغيرة لإنتاج المنتجات الرقمية لها سمة فريدة، حيث إن تكلفة الوحدة للنسخ الإضافية لا تزيد حتى ولو كان الحجم المنتج منها كبيرا جدا.
- **قانون الأصول الرقمية:** إن الأصول الرقمية لا تشبه الأصول المادية، ولا تستهلك عند استخدامها، فإن الشركات تستطيع أن تنشئ القيمة من استخدام هذه الأصول في عدد لا متناه من الصفقات، مما يتطلب تغيير الآلية التنافسية في مجالها، والواقع أن الشركة تتحمل تكلفة الأعداد الأولى للمعلومات؛ لتصبح إعادة إنتاج التكلفة الإضافية رقما أقرب إلى الصفر ، وهذا ما يعبر عن قانون تزايد العوائد في مجال الأصول الرقمية، في مقابل قانون تناقص العوائد فيما يتعلق بالأصول أو السلع المادية.
- **اقتصاديات الحجم الجديد:** إن اقتصاديات الحجم الصغير يتم من خلال شركات صغيرة، وكلما زاد الحجم يصبح من دواعي الجدوى الاقتصادية إنجازها من قبل شركة كبيرة، فتقديم الخدمة المصرفية ذات العلاقة بصفقات العملاء في نفس الوقت تتطلب توفير موظف مصرفي لكل صفقة، فمن خلال الإنترنت يمكن حل مشكلة الموظفين بعدد الصفقات،

[1] فاتن عبد الأول منشى، مرجع سبق ذكره، ص 10

نجم عبود نجم الادارة والمعرفة الالكترونية - الاستراتيجية الوظائف المجالات ، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 95-2

حيث يمكن أن يتيح إمكانية إجراء جميع الصفقات من قبل جميع المتعاملين مع المصرف في نفس الوقت عبر الإنترنت.

- **اقتصاديات النطاق الجديدة :** إن اقتصاديات النطاق في العصر الصناعي كانت تعمل على إنتاج عدد من المنتجات المتنوعة على آلات الخط الإنتاجي، ومع هذا كان هناك تطور في إدارة العمليات، إلا أن اقتصاديات النطاق ظلت تعاني من ضعف التنوع والمرونة وفي العصر الرقمي كان لاقتصاديات النطاق الجديدة مدى واسع ومتنوع لعدد غير محدود من الزبائن، وأن الحديث يجري عن مشروع فرد لفرد ، وتسويق فرد لفرد، أو تسويق الشريحة السوقية للفرد الواحد للتدليل عن النطاق الجديد لإمكانية التنوع الأقصى
- **ضغط التكلفة لكل صفقة :**إن شبكة الإنترنت أدت إلى صيغة جديدة في مجال إجراء الصفقات، تتمثل في الثغرات تساوي الصفقات، فإذا كانت الشركات التقليدية تتجنب الصفقات الصغيرة لأن تكلفة تأديتها قد تكون أكبر من العائد الناتج منها ، فإنها مع الإنترنت ونماذج الأعمال الجديدة أصبحت تكلفة الصفقة أقرب إلى الصفر،ذلك ما يجعل عمولة إجراء الصفقة أيضا صغيرة جدا ولا تكاد تذكر[1] .

المطلب الثاني: عوامل الاندماج في الاقتصاد الرقمي ونماذج الأعمال فيه:

هناك عوامل عدة من أجل الاندماج في الاقتصاد الرقمي ونماذج للعمل فيه تقدم فيما يلي:

أولا: عوامل الاندماج في الاقتصاد الرقمي:

لحدوث إقلاع معرفي وتحول الاقتصاد المادي إلى اقتصاد رقمي لابد من توفر الشروط الأساسية التالية[2] :

1. - تقنية الإعلام والاتصال:

تعتبر البنية التحتية لتقنية الإعلام والاتصال والمعلومات لبلد ما، العامل الأهم في تحديد قدرته على الانتقال إلى الاقتصاد العالمي المبني على المعرفة، حيث تشكل كثافة الخطوط الهاتفية الثابتة والمنقولة، وانتشار الحواسيب الشخصية، ومدى استخدام الإنترنت المؤشرات الأساسية لهذه البنية التحتية.

2. **-بناء الأفراد:**

إن بناء الفرد يعني أن يبحث الإنسان دائما عن الأفضل، من خلال الشروط التالية:

- مساعدة الأفراد على اكتساب مهارة التطوير المستمر.
- تدريب الأفراد على مهارة تحديد المشكلات والأخطاء الموجودة داخل أماكن عملهم، سواء المتعلقة بالجودة أو بغيرها المباشرة منها وغير المباشرة.
- تدريب الأفراد على حل مشكلاتهم بأنفسهم.

[1] نجم عبود نجم، مرجع سبق ذكره، ص 11

[2] مصطفى يوسف الكافي، اقتصاديات البيئة والعولمة دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2013، ص300

ليس هذا فقط، بل يجب أن تهتم الإدارة العليا بنفسها، وذلك بنقل هذا الحماس إلى جميع المتعاملين، ولبناء الجودة داخل الأفراد لابد أن يسبقه بناء عادة احترام النظام حتى ينعكس هذا الأخير على أدائهم، كما أن الإدارة بجميع مستوياتها مسؤولة عن تطوير مناخ العمل، بناء روح الفريق، والتحفيز،والتشجيع سواء الفردي أو الجماعي، وهذا يأتي عن طريق التدريب الجيد والقيادة الناجحة.

3. **- الاستخدام المستمر للدراسات والبحوث:**

تحرص العديد من المؤسسات على تطوير وتحسين مستوى المعرفة لديها، إلا انها تفشل في تحقيق ذلك لأنها لا تمتلك فهما واضحا عما يتوجب فعله، من هناك يأتي استخدام البحوث كوسيلة لتجميع المعلومات، وتحقيق الفهم عن توقعات العملاء للخدمة وتقييمها للأداء العملي لها.

ثانيا : نماذج الأعمال في الاقتصاد الرقمي

يعبر نموذج الأعمال عن الطريقة التي تؤدي بها المنظمة أعمالها للحصول على مداخيل تضمن استمرارها، وذلك من خلال خلق قيمة تجعل المستهلكين مستعدين لدفع مقابل نقدي نظير هذه القيمة، وتندرج النماذج من البسيطة جدا ، كنموذج إنتاج سلعة أو خدمة معينة وبيعها للحصول على عائدات تسمح للمنظمة بتحقيق أهدافها وبالتالي الاستمرار إلى النماذج المعقدة المشتملة على عدة عوامل، مثل نموذج عمل القنوات التلفزيونية، وكيفية تحقيقها للأرباح خصوصا إذا كان البث مجانيا، وعليه فالنماذج التي ظهرت بدخول العصر الرقمي تتمثل فيما يلي[1]:

- **نموذج التحديد الذاتي للسعر المرغوب**: يقوم هذا النموذج على أساس تحديد المستهلك للسعر الذي يرغب في دفعه للحصول على منتج أو خدمة معينة، يقوم الطرف الوسيط هنا بمواءمة هذه الرغبة برغبة بائع يوافق على البيع بنفس الشروط التي يرغب المستهلك فيها ، ويتم هذا من خلال تصميم قاعدة بيانات ضخمة ذات خاصية التحديث الذاتي Selfupdating يسمح بالتجميع المتزامن للمعلومات الخاصة بالبائعين والمستهلكين، وتعتبر منظمة Priceline.com المنظمة الرائدة في مثل هذا النموذج الذي يعتبر أكثر نجاحا في مجال السفر والسياحة والخدمات الفندقية؛
- **نموذج طرح مناقصات من خلال المزادات العكسية** يعتمد هذا الأخير من طرف المنظمات الكبيرة والتي تسعى للحصول على الخدمات أو سلع أو مواد بأقل أسعار (إذا اعتبر أن الأسعار هي العامل الوحيد لذلك أطلق عليه المزاد العكسي)، ولقد زادت أهمية المناقصات أو المزادات الإلكترونية نظرا لسرعتها وسهولتها وتوفير التكاليف خصوصا الإدارية منها، لهذا أصبحت الحكومات في البلدان المتقدمة والتي لديها بنية تحتية، تسهل قيام هذا النموذج وتدعم المناقصات والمزادات الإلكترونية؛
- **نموذج التسويق من خلال منظمات اخرى** والذي يعبر عن تعاقد مع شريك تسويقي ليقوم بعرض إعلان خاص بمنظمة ما على موقعها الإلكتروني، بحيث يستطيع المتصفح

[1] نجم عبود نجم، مرجع سبق ذكره، ص11.

لصفحات هذا الموقع أن يحول مباشرة إلى الموقع الخاص بالمنظمة صاحبة الإعلان بمجرد قيامه بالضغط على شكل الإعلام ليقوم بعملية الشراء ؛

- **نموذج الشراء في شكل مجموعات** : حيث يعتمد هذا النموذج على قيام طرف ثالث بجمع من نفس النوع ولنفس المنتج لأكثر من مشتري سواء كانوا أفرادا أو مؤسسات صغيرة أو متوسطة وإعداد طلبية أكبر تضم كل هذه الطلبيات ليحصل على خصوصيات كمية عن عملية الشراء وهو ما يعرف بالتجميع الإلكتروني؛
- **نموذج المبادلات والأسواق الالكترونية** : والذي يعبر عن استخدام الفضاءات الإلكترونية من خلال شبكات المعلومات والاتصال لإجراء المبادلات التجارية، أيا كان نوع المنتج قيد التبادل؛
- **نموذج المزادات الإلكترونية** : إن هذه النماذج من أكثر نماذج الأعمال المعمول بها على مسرح الأعمال الالكترونية، حيث أنها تمتلك قابلية عالية للحياة والتطور متأتية جوهريا من تكاليف الدخول المنخفضة إلى الإنترنت وقدرة النموذج على جمع الجمهور الواسع المنتشر جغرافيا لشراء ما هو معروض؛
- **نموذج دومينو بيتزا :** وهذا النموذج يعمل بالمنافسة مع مطاعم البيتزا التقليدية وذلك بالاعتماد على خصائص أساسية ترتكز على مزايا وقدرات الإنترنت هي:

✓ أن الموقع الجغرافي ليس ذا أهمية؛

✓ أن التفاعل مع الزبون والطلبيات تتم بالهاتف؛

✓ أن قرار الشراء يمكن أن يتم في أي وقت وبأي مكان؛

✓ أن أساس القيمة هو السرعة.

المطلب الثالث: تحديات الاقتصاد الرقمي وأهميته

للاقتصاد الرقمي تحديات عديدة كما له أهمية كبيرة نتطرق إليها فيما يلي[1]:

أولا : تحديات الاقتصاد الرقمي:

على الرغم من أن الاقتصاد الرقمي يشهد نموا متسارعا ، إلا أن هنالك العديد من المشاكل والتحديات التي تواجهه، ومن أبرزها:

1- تحديات فنية وتقنية : والمتمثلة في

- المشاكل التي يتعرض لها العميل؛
- المخاطر التي يتعرض لها صاحب الموقع عبر الإنترنت؛

[1] يدو محمد، بو عافية رشيد، «انعكاسات الاقتصاد الرقمي على النشاط الاقتصاد»، الملتقى الدولي الخامس: الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية، الجزائر ، 2012، ص 11-12

- مشاكل إتمام الصفقة؛
- مشاكل الخصوصية وسرية المعلومات؛
- ·مشاكل الفقر المعلوماتي والمعرفي، والتعامل بلغات مختلفة؛
- مشاكل تطوير التعاملات عبر الإنترنت؛
- مشاكل التأكد من صحة البيانات والمعلومات في التجارة الإلكترونية؛
- مشاكل غياب المستندات الورقية في التجارة الإلكترونية.

2- **تحديات قانونية وتنظيمية:**

تفرض التحديات القانونية مشكلة الإثبات بالوسائل الإلكترونية، حيث تطرح مشكلات الإثبات في القطاعات المتعلقة بالأنشطة التجارية والمالية والقاعدة الأساسية التي يمكن الانطلاق منها هي مدى الاطمئنان على سلامة الوسائل الإلكترونية في التعاقد والإثبات، وهذا يعتمد بشكل رئيسي على ثلاث عناصر أساسية، وهي:

- التكتيك المستخدم ومحتوى التقنية والقدرة على تبسيط الفكرة وإيصالها للمتعاملين؛
- مدى كفاءة نظام التراسل الإلكتروني؛
- التأهيل للتعامل مع مشكلات التراسل الإلكتروني.

3- **تحديات الضريبة والجمركة:**

إن الأعمال الإلكترونية تلغي فكرة الموقع أو المكان بالنسبة للنشاط الاقتصادي، وهذا ما يعني احتمال عدم الكشف على مقر النشاط الاقتصادي، لذلك لا بد من نظام جبائي يستجيب لهذه التحديات مع أساليب جديدة في التحصيل وتحديد الوعاء الضريبي معتمدة على ما وفرته التكنولوجيات الحديثة، وبالتأكيد لا يمكن حصر تحديات الاقتصاد الرقمي في العناصر المذكورة فقط، فهنالك كذلك تحديات أخرى، إضافة إلى مختلف المشاكل الاقتصادية والمحاسبية والاجتماعية مما يتطلب كل مرة محاولة حل المشاكل المرتبطة بذلك لإرساء ركائز الاقتصاد الرقمي و تسهيل مختلف عملياته.[1]

ثانيا : أهمية الاقتصاد الرقمي:

يعتبر الاقتصاد الرقمي ذو أهمية كبرى وتتمثل فيما يلي:

- ✓ تعد وسيلة متميزة وغير مسبوقة للوصول إلى الأسواق العالمية في وقت واحد بأقل النفقات؛
- ✓ وسيلة فعالة للقيام بعقد الصفقات بين المتعاملين عن طريق الاتصال الإلكتروني المباشر بينهم؛
- ✓ يؤدي إلى تبادل المنافع ما بين المتعاملين من بائعين ،ومشترين كما يعمل على ترشيد القرارات المتخذة، بما يتميز به من تدفق المعلومات في الوقت المناسب، وبطريقة منسقة ودقيقة؛

[1] يدو محمد، بو عافية رشيد، مرجع سبق ذكره، ص 16.

- ✓ يساهم في تبسيط وتنظيم عمليات المشاريع، وتحقيق أهدافها عن طريق القضاء على التأخير في إصدار القرارات الإدارية ومنع الأخطاء وتخفيض التكاليف وبالتالي المحافظة على حقوق أصحاب المشروع، وزيادة الربحية؛
- ✓ يساعد الشركات على اتباع نظم التصنيع الحديثة التي تتم بمساعدة الحاسب الإلكتروني من خلال تحديد تعاقب عمليات التشغيل وأسلوب التشغيل على أجزاء المنتج، وعمليات التحكم والرقابة، وتخطيط الاحتياجات من المواد، وموارد التصنيع والتوقيت المحدد؛
- ✓ ازالة الحواجز الجغرافية والحواجز الزمنية، وتحسين التعامل مع القيود التكليفية.

المبحث الثالث: الإطار العام للتحول الرقمي وخطواته ودوافعه :

يشير التحول الرقمي إلى استخدام تكنولوجيا الحاسب الآلي والإنترنت في عملية إنشاء قيمة اقتصادية أكثر كفاءة وفعالية، وبمعنى أوسع، يشير إلى التغيرات التي تحدثها التكنولوجيا الجديدة بشكل عام حول كيفية عمل الأفراد والتفاعل معها وكيفية تكوين الثروة ضمن هذا النظام.

وسنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على التحول الرقمي عموما وفي الجهاز المصرفي خصوصا في الاقتصاد الرقمي في الجزائر .

يقصد بمفهوم التحول الرقمي إلى استخدام التكنولوجيا الرقمية في إنجاز المعاملات وتقديم الخدمات وتبادل المعطيات بين المواطنين وقطاعات الأعمال؛ بسرعة ودقة عالية؛ مع ضمان سرية وأمن المعلومات المتناقلة وعلى هذا سوف نتطرق إلى مفهوم التحول الرقمي والمفاهيم المرتبطة به.

المطلب الأول – ماهية التحول الرقمي خطواته ودوافعه :[1]

اولا :ماهية التحول الرقمي : يعد التحول الرقمي من أبرز المفاهيم المتداولة في الآونة الأخيرة لما للتحول الرقمي من أهمية في التنمية الاقتصادية، ويعرف التحول الرقمي بأنه عملية نقل القطاعات الحكومية أو البنوك إلى نموذج أعمال يعتمد على التكنولوجيا الرقمية لتطوير المنتجات والخدمات وإنشاء قنوات إيرادات جديدة تعمل على تحسين قيمة منتجاتها أو خدماتها .

عرف Mhlungu التحول الرقمي بأنه "التدخلات الإستراتيجية التي تعزز القدرة الرقمية التنظيمية بهدف تحسين عمليات المنظمة ومنتجاتها وخدماتها ونماذج أعمالها لإرضاء عملائها؛ وأوضح Bouarar أن التحول الرقمي لا يعني فقط التحول نحو استخدام التكنولوجيا داخل حدود المؤسسة، بل هو برنامج شامل يشمل المؤسسة ككل بشكل أساسي من حيث أساليب العمل داخليا وخارجيا ومن حيث تقديم الخدمات للجمهور المستهدف لتقديم الخدمات بسهولة وسرعة وبالتالي يدفع التحول الرقمي المؤسسات إلى تغيير نماذج أعمالها والتكيف مع

[1] أسماء مبارك، دور تطبيق التحول الرقمي في ترشيد تكاليف الخدمات المصرفية في البنوك التجارية المصرية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، جمهورية مصر العربية، المجلد 13 ، العدد 2 جامعة مدينة السادات 2022، ص 473.

واقع التكنولوجيا الجديدة. ويتطلب الاستعداد الرقمي للمؤسسات أكثر من مجرد تقديم المعلومات والخدمات في الصور الرقمية؛

ثانيا: خطوات التحول الرقمي ودوافعه:

بما أن التحول الرقمي يعرف بأنه عملية انتقال القطاعات الحكومية والشركات إلى نموذج يعتمد على التقنيات الرقمية في ابتكار المنتجات والخدمات وتوفير قنوات جديدة من العائدات التي تزيد من قيمة منتجاته، يجب معرفة خطوات التحول الرقمي والدوافع التي تؤدي للقيام به.

-خطوات التحول الرقمي: للتحول الرقمي عدة خطوات هي:[1]

1- **تحول الرؤية**: إن تقنية التحول الرقمي تتطلب رؤية واضحة لنقطة الانطلاق لهذا التحول، إذ يتعلق الأمر بإعادة التفكير في المنهج وكيف يمكن للتكنولوجيا الجديدة أن تساعد على تحقيقه.

2- **اعتماد ثقافة التغيير**: يقصد بها تحويل الهيكل التنظيمي من التسلسل الهرمي التقليدي إلى فرق أصغر تكون مخولة لاتخاذ القرارات حيث يمكن ترجمة التعاون بين موظفي التطوير وتكنولوجيا المعلومات إلى خدمات محسنة، يعتبر التغيير في ثقافة المؤسسة وبيئة العمل كخطوة ايجابية تساعد على نجاح التحول الرقمي.

3- **تغيير نموذج التكلفة**: يمكن للميزانيات الصغيرة دفع عجلة الابتكار لأن الفرق ستتخذ خطوات خلاقة لابتكار عمليات جديدة تساعد على معالجة التحديات، ويمكن للخدمات السحابية أن تؤثر إيجابا في التكلفة بسبب قدرتها على تحديث البنى التحتية من دون استثمارات مالية كبيرة.

4- **بدء الأعمال في سحابة**: هناك بعض المؤسسات والشركات تفضل القيام بنقل التراخيص والمشاريع الفردية إلى السحابة، وهناك من يفضل بدء الأعمال في سحابة مباشرة والهدف من ذلك طرح منتجات في السوق بتقديم تحديثات البرامج والأمن بشكل أسرع وجعل العملية كلها أكثر موثوقية.

5-**تتبع عملية التقدم**: عندما تتم عملية التحول الرقمي الكامل بشكل متقن وباحترام خطواته، سيساهم بتحسين الأرباح لكن يجب الإشارة إلى أنه تم إنشاء مقاييس لتتبع وقياس عملية التقدم المحرز.

ثالثا :دوافع التحول الرقمي:

في هذا الصدد قامت **شركة ديلويت** بإجراء مقابلة مع أكثر من 1200هيئة حكومية مختلفة من العالم ونجحت في تحديد أهم الدوافع لعملية التحول الرقمي عموما كما يلي:

[1] دنداني بهاء الدين صقر، ميمون أيمن دور التحول الرقمي في تحسين الأداء البيداغوجي دراسة حالة جامعة محمد بوضياف المسيلة، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة محمد بوضياف مسيلة 2022، ص.17.16

- التكاليف والضغوطات المفروضة على الميزانية؛
- متطلبات العملاء والتطور التكنولوجي في شتى المجالات؛
- توجيهات الحكومات [1]؛

كان للابتكار العلمي والتكنولوجي ظهور تقنيات وموارد حديثة قائمة على البرمجيات والآلات التقنية وكذا الشبكات المختلفة والتي استخدمت في شتى المجالات منها المجال المالي والمصرفي، وهو ما اصطلح عليه بالتكنولوجيا الرقمية والمالية.[2]

المطلب الثاني:- تعريف التكنولوجيا المالية والرقمية ومحتوياتها :

أولا :تعريف التكنولوجيا المالية

إن موضوع التكنولوجيا المالية واسع يحمل في مضمونه العديد من المفاهيم والمتغيرات فإذا أردنا تعريف التكنولوجيا المالية بمفهومها الواسع، فهي تلك الموجة الجديدة من الشركات التي غيرت من طرق الدفع المالي وعمليات الإقراض والاقتراض والاستثمار، وتحويل الأموال كشركة Transfer Wise ومدفوعات الهاتف المحمول، (Square) وعمليات التمويل الجماعي عن طريق (Smart Angels،Crowcub, Kickstarter) والإقراض النظير للنظير P2P عن طريق (Lending Club, Prêt d'union, Zapa).

كما تحتوي هذه التكنولوجيا على مجموعة من التطبيقات والخدمات سمحت بتطوير عمل القطاعات الاقتصادية عامة والقطاع المصرفي خاصة والتي تجسدت في مفهوم الخدمات المالية الرقمية والتي عرفت على أنها تلك المنتجات والخدمات المالية، بما فيها المدفوعات والتحويلات والادخار والائتمان والتامين والأوراق المالية والتخطيط المالي وبيانات الحساب، التي يتم تسليمها عبر التكنولوجيا الرقمية الالكترونية، كالنقود الالكترونية وبطاقات الدفع والحساب المصرفي العادي.

الأنظمة المصرفية اليوم وفي ظل تعدد الأزمات وانتشارها، أصبحت أمام حتمية تبني استراتيجيات التحول الرقمي (Digital Transformation) والذي يعرف على انه عملية انتقال القطاعات إلى نموذج عمل يعتمد على التقنيات الرقمية في ابتكار منتجات وخدمات، وتوفير قنوات جديدة العائدات التي تزيد منقيمتها .

ثانيا: التقنيات المعتمدة في التكنولوجيا المالية: تتعدد التقنيات المعتمدة في التكنولوجيا المالية كما يلي:

[1] دور التحول الرقمي في تحسين الأداء البيداغوجي دراسة حالة جامعة محمد بوضياف المسيلة ، نفس المرجع السابق ص 21.20

[2] قوجيل . محمد، ناصري نصر الدين رقمنة القطاع المصرفي الجزائري في الحد من تداعيات أزمة كورونا - حالة بنك الخليج الجزائر 2020 ، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد، العدد 1 جامعة الشلف 2021، ص 69.88.

1- **البلوكشين Blockchain أو سلسة الكتلة** : هو أكبر سجل رقمي موزع ومفتوح يسمح بنقل أصل الملكية من طرف إلى أخر في الوقت نفسه، بدون الحاجة إلى وسيط مع تحقيق درجة عالية من الأمان لعملية التحويل في مواجهة محاولات الغش أو التلاعب، ويشترك في هذا السجل جميع الأفراد حول العالم ويمكن اعتبار البلوك تشين حاليا أكبر قاعدة بيانات موزعة عالميا بين الأفراد، وقد تم استخدام هذا النظام لأول مرة عام 2008 تطبيقاتها غير المحدودة التي يمكن استخدامها هي العملات الرقمية المشفرة.

2- **العملات المشفرة:** هي عملات افتراضية حديثة مثل البيتكوين، حيث يمكن شرائها بأموال تقليدية ويمكن استخدامها لشراء كلا النوعين من الأموال الرقمية والسلع والخدمات الحقيقية.[1]

3- **الحوسبة السحابية**: تعرف على أنها تكنولوجيا تعتمد على نقل المعالجة ومساحة التخزين الخاصة بالحاسوب إلى ما يسمى السحابة، وهي نظام خادم يتم الوصول إليه عن طريق الانترنت على عكس ما تحتاجه الحوسبة التقليدية التي نستخدمها من توفر البيانات والبرامج التي ينشئها المستخدم على أجهزته الخاصة، وتقوم على عدم حاجة المستخدم لتخزين أي بيانات على أجهزته الخاصة وعدم حاجته لبرامج متنوعة أو معقدة وتعتمد البنية التحتية للحوسبة السحابية على مراكز البيانات المتطورة والتي تقدم مساحات تخزين كبيرة للمستخدمين كما أنها توفر بعض البرامج كخدمات للمستخدمين ومن أهم المشتغلين في هذا المجال شركة Amazon و Google.[2]

4- **تحليل البيانات الكبرى** هي الحلول والعمليات والإجراءات التي تسمح للمنظمة بإنشاء ومعالجة وتخزين وإدارة مجموعة كبيرة نسبيا من البيانات للحصول على المعلومات، وكانت أول الشركات التي احتضنتها واشتغلت بها شركتي Facebook و Google وقد نجحت الأخيرة في العمل بها في مساعدة الأشخاص في البحث من خلال ملايين المواقع الالكترونية بدقة متناهية عن طريق البيانات لإعطاء نتيجة فورية.

5- **الذكاء الاصطناعي**: يعرف بأنه مجموعة الجهود المبذولة لتطوير نظم المعلومات المحوسبة بطريقة تستطيع أن تتصرف فيها وتفكر بأسلوب مماثل للبشر، وانجاز مهام فعلية بتنسيق كامل ويضع الكاتب وينستون وبرندرجاست ثلاثة أهداف أساسية للذكاء الاصطناعي تتمثل في:

- جعل الأجهزة أكثر ذكاء، وهو الهدف الرئيسي
- فهم ماهية الذكاء؛
- جعل الأجهزة أكثر فائدة ؛[3]

[1] إيهاب خليفة، البلوك شين الثورة التكنولوجية القادمة في مجال المال والأعمال، مجلة المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، العدد 3، أبو ظبي، 2018، ص2.

[2] عماد علي إياد بحث .الحوسبة الحسابية البنك المركزي العراقي. دائرة تقنية المعلومات والاتصالات .2014 .ص3.

[3] أمينة عثامنية وآخرون، تطبيقات الذكاء الاصطناعي كتوجه حديث لتعزيز تنافسية منظمة الأعمال المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين2019 ص12.

6- **العقود الذكية** : عرفت بأنها أوامر ذاتية التنفيذ يمكن العمل على برمجتها في ظل شروط محددة، وتستخدم منصة مصممة خصيصا لأغراض إنشاء العقود الذكية وهي عقود تتم بشكل أوتوماتيكي دون الحاجة إلى وسطاء أو طرف ثالث بين طرفي العقد، وهي عقود محمية من التلاعب والتزوير ولا تحتاج إلى بنوك أو محاكم لإتمام العقد.[1]

بالإضافة لما سبق توجد تقنيات أخرى عديدة منها الاستشاري الآلي، التكنولوجيا التنظيمية، المعاملات المصرفية المفتوحة والمسرعات2[2].

المطلب الثالث :التحول الرقمي والتكنولوجيا المالية في القطاع المصرفي

يعد التقدم التكنولوجي من أهم المتغيرات التي ساهمت في إحداث تحول جذري في أنماط العمل المصرفي في العولمة المالية، ولعلى أهم ما أصبح يميز هذه الأعمال في هذا العصر هو تفاقم دور التكنولوجيا المصرفية،والسعي الحثيث نحو تحقيق الاستفادة القصوى من فوائد تكنولوجيا الاتصال والمعلومات ، من أجل ترقية وتطوير وسائل تقديم الخدمة المصرفية، بما يتوافق والإيقاع المتسارع للصناعة المصرفية في القرن الواحد والعشرين. حيث اهتمت البنوك اهتماما كبيراً بتكثيف الاستفادة من أحدث تقنيات المعلومات والاتصالات والحواسب

. الآلية، وتطويعها بكفاءة عالية بغية ابتكار خدمات مصرفية مستحدثة وتطوير أساليب تقديمها.

اولا : ماهية التكنولوجيا في القطاع البنكي:

1- **مفهوم التكنولوجيا البنكية**[3] هي الأدوات والأساليب والإجراءات والمعرفة المستخدمة لخلق منتج أو خدمة. الاستخدام الأمثل للمعرفة والمعدات والأدوات والانتشار التكنولوجي من أجل تحقيق أهداف البنك (السرعة في الأداء، السهولة في التعاملات وجذب العملاء...).

هي يمكن القول أن استخدام التكنولوجيا في البنوك هو تضارب أربعة مظاهر مترابطة فيما بينها هي:

- **الجانب المادي:** يتمثل في الآلات والمعدات المستعملة والمتمثلة في الأجهزة الإلكترونية؛
- **الجانب الاستخدامي** : يتمثل في طرق استخدام هذه المعدات؛

[1] هناء محمد هلال الحنيطي، ماهية العقود الذكية، مؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الدولي، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، دبي 2019، ص 18.

[2] الشريف مصباح أبو كرش، عصر التكنولوجيا المالية الجديد، مجلة الدراسات المالية والمصرفية المجلد 26 العدد 1، الأردن 2019 ص 10.

[3] معطى سيد أحمد، واقع وتأثير التكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال على أنشطة البنوك الجزائرية دراسة حالة بنوك سعيدة، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة تلمسان، 2012، ص 15.14

- **الجانب العلمي**: يتمثل في المعرفة المصرفية المطلوبة؛
- **الجانب الابتكاري:** يتمثل في اكتساب المهارات اللازمة لتقديم الخدمات المصرفية.

2- **خصائص التكنولوجيا البنكية الحديثة**:

هي مجموعة من المعارف والمهارات والطرق والأساليب المصرفية؛

- قابلة للاستفادة منها بالتطبيق العلمي في المجال المصرفي؛
- إن التكنولوجيا بمفاهيمها المختلفة ليست هدفا في حد ذاتها بل وسيلة يستخدمها البنك لتحقيق أهدافه؛

3- **أهداف التحول إلى استعمال التكنولوجيا البنكية الحديثة**[1] : تتميز البنوك الإلكترونية بقدرتها على الوصول إلى قاعدة عريضة من العملاء دون التقيد بمكان أو زمان معين كما تتيح لهم طلب الخدمة في أي وقت وهو ما يوفر الراحة للعميل، إضافة إلى سرية المعاملات التي تتميز بها هذه البنوك عن نظيرتها التقليدية تزيد من العملاء، ولاستعمال التكنولوجيا البنكية الحديثة هناك عدة أهداف منها:

***تقديم خدمات مصرفية كاملة وجديدة** : تقدم البنوك الإلكترونية كافة الخدمات المصرفية التقليدية إلى جانب خدمات أكثر تطورا عبر الانترنت تميزها عن الأداء التقليدي مثل : إمداد العملاء بطريقة التأكد من أرصدتهم لدى المصرف، تقديم طريقة دفع العملاء للكمبيالات المسحوبة عليهم إلكترونيا وطريقة تحويل الأموال بين حسابات العملاء المختلفة .....

* **خفض التكاليف**: من أهم ما يميز استخدام التكنولوجية البنكية الحديثة أن تكاليف تقديم الخدمة منخفضة مقارنة بمن لا يستخدم التكنولوجيا، ومن ثم فإن تقليل التكلفة وتحسين جودتها هي عوامل تجذب العميل، ففي دراسة تقديرية خاصة بتكلفة الخدمات المقدمة عبر قنوات مختلفة تبين أن تكلفة تقديم خدمة عبر فرع البنك تصل إلى 295 وحدة في حين أنها لو قدمت من خلال شبكة الانترنت تقل لتصل إلى 4 وحدات، وتصل إلى تكلفة واحدة من خلال الصرافات الآلية؛

* **زيادة كفاءة البنوك إلكترونيا:** مع اتساع شبكة الانترنت وسرعة انجاز الأعمال عن البنوك التقليدية أصبح سهلا على العميل الاتصال بالبنك عبر الانترنت الذي يقوم بتنفيذ الإجراءات التي تنتهي في أجزاء صغيرة من الدقيقة الواحدة بأداء صحيح وكفاءة عالية مما لو انتقل العميل إلى مقر البنك شخصيا وقابل أحد موظفيه الذين عادة ما يكونون منشغلين عليه.

ثانيا : أسباب ومراحل التحول الرقمي في القطاع البنكي:

إن للتوجه نحو التحول الرقمي في القطاع البنكي عدة أسباب ويتم بالعديد من المراحل.

[1] عبد المنعم راضي، فرج ،عزت اقتصاديات النقود والبنوك البيان للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2001، ص 26.

1- **أسباب التحول الرقمي في القطاع البنكي**: تتمثل هذه الأسباب في :[1]

- ✓ اشتداد المنافسة في صناعة الخدمات المصرفية؛
- ✓ تسارع التطور التقني في مجال أنظمة الاتصالات والأجهزة والبرمجيات؛
- ✓ افتقاد العديد من المؤسسات المالية والمصرفية للكادر؛
- ✓ تزايد الاعتماد على التعاقد مع جهات خارجية بتقديم هذه الخدمات؛
- ✓ تزايد إمكانية حدوث احتيال مالي؛
- ✓ ظهور قضايا انتهاك الخصوصية: نتيجة لمحاولات السرقة والاختلاس التي يمكن أن تحدث لسرقة دفتر شيكات أو بطاقة ائتمان أو غيرها من العمليات الأخرى؛ تراجع فعالية الخدمات المصرفية التقليدية؛
- ✓ انعدام الأمن: أكبر مشكل يواجهها المجتمع فيما يخص وسائل الدفع التقليدية، هو مشكل الشيكات بدون رصيد حيث أصبحت مشكلة اجتماعية بسبب الانتشار الواسع لها.

2- مراحل التحول الرقمي في العمل البنكي:

لقد مر التحول الرقمي واستخدام التكنولوجيا من قبل البنوك بست مراحل تتمثل في: [2]

أ- **مرحلة الدخول** : تمثل مرحلة الدخول المرحلة التي دخلت فيها التكنولوجيا إلى أعمال البنوك بغرض إيجاد حلول للأعمال المكتبية الخلفية، حيث بدأ الأخصائيون في شؤون التكنولوجيا يدخلون إلى البنوك للعثور على الحلول التكنولوجية لمشاكل الأعمال البنوك الخلفية مثل مشكلات التأخير في إعداد التقارير المالية والمحاسبية ولم يكن هناك تدخل مباشر من قبل الإدارات الوسطى والعليا التنفيذية فكان المهم هو حل المشاكل المتعلقة بالعمل البنكي.

ب-مرحلة تعميم الوعي بالتكنولوجيا: المرحلة التي بدأ فيها انتشار الوعي التكنولوجي بالنسبة للعاملين بالبنك من خلال برامج تدريب تغلب عليها التقنية على حساب المعرفة بالأعمال؛

ج-مرحلة دخول الاتصالات والتوفير الفوري لخدمات العملاء : تميزت مرحلة دخول الاتصالات والتوفير الفوري لخدمات العملاء بالتكاليف العالية، حيث بدأ اهتمام الإدارات العليا بالتكنولوجيا؛

د- مرحلة ضبط أو السيطرة على التكاليف : هي مرحلة ضبط الاستثمار في التكنولوجيا، وعمدت هذه الإدارات إلى الاستعانة بأخصائيين واستشاريين في شؤون التكنولوجيا لمساعدتهم في ضبط التكاليف؛

ه-مرحلة اعتبار التكنولوجيا أصال كباقي أصول البنك : في هذه المرحلة تم الاعتراف

[1] بلعياش ميادة، مرجع سابق، ص19.18

[2] ناظم محمد نوري الشمري ، عبد الفتاح زهير العبد اللات ، الصيرفة الإلكترونية ، الأدوات والتطبيقات ومعيقات التوسع ، دار وائل للنشر ، عمان 2008 ، ص 25،26.

بالتكنولوجيا كأصل من أصول المؤسسة وبالتالي يجب أن يجني هذا الأصل مردودا كباقي الأصول، وهنا بدأت مرحلة إدارة التكنولوجي؛

و-مرحلة اعتبار التكنولوجيا عملا ضمن أعمال البنك التحول الرقمي الكلي: تعتبر المرحلة التي بدأت فيها الإدارة الإستراتيجية للتكنولوجيا، والتي ارتكزت على تفعيل الإنتاجية على الصعيد الداخلي، تحسينا لضبط على الصعيد العملي وتسويق التكنولوجيا على الصعيد الخارجي.

المطلب الرابع : أهمية وركائز وآثار التحول الرقمي في الجهاز المصرفي:

أولا: أهمية التحول الرقمي في الجهاز المصرفي:

يكتسي التحول الرقمي أهمية بالغة في القطاع المصرفي نظرا لما يوفره من إمكانيات وآليات، فهو يساهم في إدارة مخاطر العمليات المصرفية من خلال الأنظمة المناسبة والتحقق من العمليات على مستويات متعددة مما يمكن من تفادي الأخطاء المحتملة ضمن الإطار الداخلي للبنوك والخارجي عن طريق العملاء وكيفية تعاملهم بالتقنيات الحديثة التي تسهل عليهم القيام بعملياتهم إضافة إلى تلبية رغباتهم من أي مكان دون الحاجة للتنقل إلى مقر البنك، إضافة إلى توفير المرونة في التعامل تماشيا مع التقدم العلمي والتكنولوجي في البيئة المصرفية خاصة والبيئة الرقمية العصرية عامة، كما يسمح بتحسين مستويات الأمان ومعالجة وتشفير البيانات مع الحفاظ على سلامة المعلومات، إضافة إلى أنّه يمكن من تقليص الوقت والجهد للقيام بنفس العمليات في فروع المصارف المادية، وعادة ما يؤدي التحول الرقمي في العمل المصرفي إلى تحقيق السرعة والابتكار ضمن البيئة السحابية العامة إلى جانب الامتثال التنظيمي وتحقيق متطلبات الأمن والأمان.

ثانيا :ركائز التحول الرقمي في الجهاز المصرفي :

يتطلب تطبيق التحول الرقمي في البنوك جملة من الركائز تتمثل فيما يلي[1]:

1- **التقنيات:** استخدام الأجهزة وأنظمة التخزين والوسائط والبرمجيات وفق منظومة تقنية وبنية تحتية للشبكة سواء كانت هذه المنظومة محلية أو سحابية؛

2- **البيانات**: من أولويات البنوك تحليل البيانات لتوفر المعلومات وضرورة متابعتها باستمرار

3- **الموارد البشرية:** يجب توفير كوادر مؤهلة قادرة على استخدام المعلومات لاتخاذ القرارات بديناميكية؛

4- **العمليات:** وهي مجموع الأنشطة المترابطة لتوفير ما يحتاجه العملاء مما يتطلب إرساء بناء تقني فعال يسمح بتطوير العمليات مع الرقابة المستمرة.

2نبيلة قرزيز وآخرون، دور التحول الرقمي في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة للبنوك العمومية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2022، ص 05.

ثالثا: آثار التحول الرقمي على الجهاز المصرفي[1]:

إن للتحول الرقمي عدة آثار على الجهاز المصرفي نذكر أبرزها فيما يلي:

- ❖ **تغيير طريقة عمل البنوك**: إذ يؤدي التحول الرقمي إلى حدوث تغيير جذري في طريقة عمل البنوك ونماذج أعمالها، حيث يساهم في إدخال نماذج أعمال جديدة تماما لم تكن معروفة من قبل تعتمد على منصات التكنولوجيا الرقمية؛
- ❖ **زيادة الكفاءة**: أن البنوك التي تنجح في التحول الرقمي بالكامل تحقق مستويات من الكفاءة أعلى بكثير من البنوك التي لم تحقق التحول الرقمي، حيث يساهم التحول الرقمي في توفير طرق جديدة لتطوير العمليات وتحسينها، مما يمكن البنوك من أن تصبح أكثر كفاءة واستدام؛
- ❖ **تحسين بيئة العمل**: يساهم التحول الرقمي في تعزيز السلامة المهنية في أماكن العمل، حيث يمكن إخطار العمل بالمخاطر المحتملة والممكنة مقدما من خلال الاستفادة من أجهزة الاستشعار المركبة في جميع أماكن العمل؛،
- ❖ **المرونة**: يمكن أن يساعد التحول الرقمي البنوك على التكيف بسرعة مع التغيرات في الظروف البيئية المحيطة بها من خلال تمكينها من تعديل العمليات والسياسات والخدمات بسرعة لتلبية الاحتياجات المتغيرة للعملاء وتخفيض وقت الوصول إليهم وتحسين الأداء التنافسي؛
- ❖ **دعم عمليات اتخاذ القرار**: تزيد عمليات التحول الرقمي بشكل كبير من المعلومات المتاحة للإدارة، فهي تتيح الحصول على أنواع جديدة من المعلومات ومن مصادر مختلفة، ومن ثم زيادة جودة ومنفعة القرارات الإدارية.

[1] عبد الناصر عبد اللطيف نصير، أثر التحول الرقمي عمى عدم تماثل المعلومات "دليل من الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودية"، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، المجلد 5، العدد2، ماي 2021، ص 14.

خلاصة الفصل الأول

أصبح التحول الرقمي موضوعاً مهماً في السنوات الأخيرة، وتعزى أهميته للثورة الرقمية التي يعيشها العالم، إذ أحدثت هذه الثورة تغييرات جذرية في القطاعات الاقتصادية بشكل عام، وفي القطاع المصرفي بشكل خاص، فقد أعادت هذه الثورة هيكلة القطاع المصرفي فشهدت البنوك تطورات تمثلت في ظهور الخدمات المالية الرقمية مدفوعة بمجموعة من العوامل المهمة المؤثرة، وقد تمثلت هذه العوامل بالتوجهات العالمية نحو الصيرفة الرقمية والاقتصاد الرقمي.فالاقتصاد الرقمي سمة الدول المتقدمة، وهو وسيلة حديثة للتعامل الاقتصادي الدولي والمحلي، حيث يقوم على وسائل الاتصال الحديثة وبالأخص الإنترنت، ويتعامل أيضا مع الرقميات أو المعلومات الرقمية، وقد اتسم الاقتصاد الجديد بالعديد من الخصائص التي تميزه عن الاقتصاد التقليدي كالسرعة في الأداء، والاستجابة المباشرة، وانخفاض التكلفة، مما يجعل نماذج الأعمال فيه أكثر كفاءة وفعالية، ويجعله أيضا مكسبا مميزا للتألق في أداء المؤسسات البنكية ، كما سنراه بشكل مفصل في باقي الدراسة.

الفصل الثاني : الإطار المفاهيمي للبنوك الالكترونية والصيرفة الالكترونية

تمهيد

يشهد العالم في وقتنا الحاضر ثورة تقدم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وفي خضم هذه التطورات والتغيرات فقد سايرت البنوك هذا التقدم وحاولت التكيف معه بقوة، وذلك من خلال تطوير هياكلها وعصرنة خدماتها، حيث لاحظنا ظهور مصطلحات جديدة إلى الساحة البنكية ومن بينها البنوك الإلكترونية والصيرفة الإلكترونية، حيث تعتبر البنوك الإلكترونية من المواضيع التي تلقى اهتماما من قبل المجتمع المصرفي نظرا لما تتمتع به من مزايا جعلتها مختلفة عن البنوك التقليدية، كما توفر وسائل دفع إلكترونية تمكن العملاء من الحصول على الخدمات المصرفية الإلكترونية، وهذه الأخيرة بدورها تسعى إلى مواكبة التكنولوجيا الحديثة والاستفادة منها، بهدف تقديم أفضل التقنيات بأكبر سرعة ممكنة اختصار الجهد وتقليل تكاليف الخدمة، وهذا كله جعلها مكملة للخدمات البنكية التقليدية. وفصلنا هذا يتكون من مبحثين المبحث الأول خُصص للتعرف على البنوك الإلكترونية وذلك من خلال تناولنا لهذه البنوك من مختلف الجوانب كالنشأة ، المفهوم، الخدمات المزايا، وكذا طبيعتها القانونية، ليتم بعد ذلك التطرق في المبحث الثاني مفاهيم عامة حول الصيرفة الإلكترونية باعتبارها إحدى مظاهر الاقتصاد الرقمي من خلال التعريف بها، وكذا الخوض في أحدث وسائل الدفع التي تقدمها هذه الصيرفة، مرورا بمراحل تقديم الصيرفة الإلكترونية ووصولا إلى التحديات وعوامل النجاح والمخاطر.

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول البنوك الإلكترونية

في ظل التطور الهائل في عالم التكنولوجيا أصبح هناك حاجة ماسة لنوعية جديدة من البنوك الغير التقليدية تتجاوز نمط الأداء التقليدي، فبرزت البنوك الإلكترونية التي ساهمت بشكل فعال في خدمات متنوعة وبتكاليف منخفضة مختصرة للوقت والمسافات وابتكار خدمات أخرى عبر الإنترنت.

المطلب الأول : مفهوم البنوك الإلكترونية ونشأتها

أولا: مفهوم البنوك الإلكترونية

قد تعددت التعاريف التي طالت مفهوم البنوك الإلكترونية، ولكي نستطيع الوصول إلى تعريف واضح وبسيط، لابد من التطرق إلى أهم التعاريف الخاصة بهذه البنوك وهي:

- ✓ **البنوك الإلكترونية** هي البنوك التي تقوم بتقديم خدمات مصرفية أو خدمات متطورة من خلال شبكات اتصال إلكترونية، والتي يستفيد منها المشتركون فيها وفقا لشروط

العضوية التي تحددها البنوك الافتراضية وذلك من خلال أحد المنافذ على الشبكة كوسيلة اتصال للعملاء.

- ✓ هي المؤسسات المالية التي تستند على ركائز إلكترونية من خلال استخدام التطورات الحديثة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تغزو عالمنا اليوم، بهدف تقديم كافة الخدمات المصرفية بأمان وبأقل تكلفة وأسرع وقت وأقل جهد للعملاء .[1]
- ✓ البنك الإلكتروني هو العمل المصرفي الذي تكون فيه الإنترنت وسيلة الاتصال بين البنك والعميل، وبمساعدة نظم وبرامج تمكن العميل من الاستفادة من الخدمات والحصول على منتجات مصرفية مختلفة، والتي يقدمها البنك عن بعد.
- ✓ البنوك الإلكترونية هو نظام يسمح للعميل بالتعامل مع حساباته من أي مكان في العالم من خلال التعامل مع مواقع البنوك التي ليس لها فرع على الأرض ومن خلال منصة مصممة على شبكات الإنترنت.

وكتعريف شامل، فالبنوك الإلكترونية هي بنوك افتراضية، ليس لها فرع، تنشأ لها مواقع على الإنترنت لتقديم نفس خدمات المقدمة من طرف البنوك الإلكترونية، من سحب ودفع وتحويل أموال وغيرها من العمليات، ومن أهم هذه البنوك Revolut في إنجلترا، وN26 في ألمانيا.

إضافة إلى أن جميع المصطلحات التي تطلق على البنوك المتطورة مثل البنوك الإلكترونية **"Elecronic Banking"**، أو بنوك الإنترنت **"Internet Banking"**، أو البنوك الإلكترونية **عن بعد "Remote Electronic Banking"**، **أو** البنك على الخط **" Online Banking"**، أو البنك المنزلي **"Home Banking" ، أو بنوك الخدمة الذاتية Self-Service Banking"**، **أو بنوك الواب " Web Banking"**، تشير إلى قيام العميل بإدارة حساباته أو إنجاز أعماله المتصلة بالبنك عبر شبكة الإنترنت، سواء كان في المنزل أو المكتب وفي أي مكان ووقت يرغبه، ويعبر عنها بالخدمة المالية عن بعد" أو "الخدمة المالية في كل وقت ومن أي مكان" وبالتالي يمكن للعميل أن يتصل بالبنك مباشرة بالاشتراك العام عبر الإنترنت، وإجرائه لمختلف التعاملات شرط وجود برامج مناسبة داخل جهاز الكمبيوتر الشخصي للعميل، ويحصل عليها إما عن طريق البنك مجانا، أو لقاء رسوم مالية أو عبر شرائها من الجهات المزودة، وتعرف هذه البرامج باسم Personal Financial Management مثل برنامج Microsofts Money وغيرها من البرامج.[2]

ثانيا : نشأة البنوك الإلكترونية

في البداية كانت المصارف عبارة عن مجال مخصص بإيداع ما يملكه التجار من ذهب وفضة فكان التجار يودعون ما يملكونه من معادن نفيسة بتلك المصارف قبل أن يسافروا، ويستلمون بدلا منها صكوك تثبت ممتلكاتهم لتلك المعادن على أن يتسلمون ما أودعوه عند

[1] ريان عثمان، «واقع البنوك الإلكترونية في العالم العربي» ، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، مخبر أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل الحركية الاقتصادية الدولية، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، العدد 3، جوان 2019، ص13

[2] بحوصي مجذوب، سفيان بن عبد العزي، واقع وآفاق البنوك الإلكترونية (مع الإشارة إلى مستقبلها في الجزائر)» ، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة بشار الجزائر ، العدد 2، 2019، ص 212

رجوعهم من السفر، وشيئا فشيئا أصبح التجار يستخدمون تلك الصكوك في إنهاء المعاملات المالية فيما بينهم على أساس ما تفيده تلك الصكوك من امتلاكهم لما هو مثبت فيها من كميات الذهب والفضة، وعليه فإن تلك الصكوك لم تكن تقبل في تسوية المعاملات المالية لذاتها، وإنما لما تفيده من امتلاك كميات الذهب والفضة المثبتة بها، التطور بدأت تلك المصارف في تقديم الخدمات إلى زبائنها، وبدأت بماكينات الصرف الآلي التي تسمح بسحب مبلغ من المال من رصيده لدى هذا المصرف، ثم تطور أمر الماكينات في تقديم كشف حساب للعميل برصيده في المصارف وإيداع النقود في حسابه عبر تلك الماكينات، وهكذا تطورت تلك المصارف وأصبحت تسمى بالبنوك الإلكترونية، وفي ظل هذا التقدم الهائل الذي نعيشه من تطور الاتصالات والإنترنت واستخدامها بشكل يكاد يكون رئيسيا في مجال التجارة، أصبح العالم الآن أصغر من قرية، تدور البيانات فيما بين أجزائه في سرعة البرق، فالبنوك الإلكترونية أصبحت ككيان ليس له مقر على الأرض فهو الآن موجود على شبكة الانترنت فقط، ويمكن تلخيص مراحل تطور نشأة البنوك الإلكترونية كما يلي:

- **1970-1980**: الصراف الآلي (توسع في أوروبا وأمريكا الشمالية.)
- **1980-1990**: البنوك المنزلية (banque a domicile)حيث تسمح للعميل عن طريق موزعات بالصوت والصورة أن يقوم بعدة عمليات بنكية انطلاقا من محل إقامته.
- **فترة التسعينات**: البنوك الإلكترونية والبنوك الافتراضية التي تلغي أي اتصال مباشر مع فرع البنك، فكان (Net Bank) هو أول بنك افتراضي، أين ساهمت تكنولوجيا المعلومات والإنترنت بشكل كبير على انتشار البنوك الإلكترونية. [1]

المطلب الثاني: خدمات ومزايا البنوك الإلكترونية

أولا: الخدمات المقدمة من طرف البنوك الإلكترونية

إن الخدمات البنكية المعروضة عبر الإنترنت تزداد تنوعا، وتشمل كافة الخدمات المقدمة عبر الوسائل التقليدية، ومن أهم الخدمات:

الاطلاع على الحسابات دفع الفواتير، طلب كشف حساب لطلب الحصول على تسهيلات ائتمانية، التحويلات النقدية، بالإضافة إلى الخدمات السابقة، يمكن للعملاء الحصول على معلومات هامة تتعلق مثلا بالبورصة، فهناك بعض البنوك تقترح على عملائها معلومات مفصلة متعلقة بالتحليلات المالية والإمكانيات لنقل السندات إلى بلدان خارجية، وتعتبر أسعار الخدمات عاملا محددا لدرجة المنافسة المتعلقة بعرض هذه الخدمات، وتمثل القروض أهم الخدمات المعروضة من طرف البنوك الإلكترونية نظرا لتطور طرق معالجة ملفات طلب القروض التي تسمح بالتعرف على إمكانية الدفع الخاصة بكل عميل انطلاقا من مجموعة من المعلومات الخاصة بهذا العميل (السن، طبيعة النشاط، مجموع السنوي)، ومن مزايا هذه التقنية أنها تعطي للعميل جوابا سريعا على طلبه للقرض، كما تقلل من أخطار الخسائر الذي قد يتعرض لها البنك.[2]

[1] *بحوصي مجذوب، سفيان بن عبد العزيز، مرجع سبق ذكره، ص 23

[2] واقي ميلود، داودي محمد «واقع ومتطلبات تفعيل البنوك الإلكترونية دراسة حالة الجزائر » ، مجلة الدراسات التسويقية وادارة الأعمال المركز الجامعي مغنية، المجلد 1، العدد 1، جوان 2017، ص9

ويبين الجدول التالي مختلف العمليات المصرفية التي يمكن القيام بها عبر شبكة الإنترنت:

الجدول رقم (1) الخدمات المقدمة من طرف البنوك الإلكترونية

نوع العمليات	الوظائف
العمليات الجارية	✓ الاطلاع على الحسابات حساب جاري بريدي، بنكي...) في أي وقت ومكان ✓ متابعة الحسابات عن بعد وإمكانية البحث عن القيام بالعمليات على حسب المعايير. ✓ طلب دفاتر شيكات. ✓ طلب تغيير نوع الحساب. ✓ طلبات الحصول على البطاقات الائتمانية. ✓ تحويلات البنك من داخل البنك الى خارجه. ✓ دفع قيمة الفواتير. ✓ طلب الاستشارات، وتغيير كلمات السر.
عمليات البورصة	✓ التعرف على قيمة الأوراق المالية. ✓ التعرف على دفتر الأوامر. ✓ التعرف على قيمة محفظة الأوراق المالية. ✓ بيع وشراء الأوراق المالية. ✓ الدخول الى البورصات الدولية. ✓ فتح محفظة أوراق مالية مباشرة عبر الانترنت.
عمليات القروض والتامين	✓ القروض الاستهلاكية، القروض العقارية. ✓ القروض الشخصية من أجل مشاريع استثمارية، قروض دائمة. ✓ الانضمام لشركات التأمين الخاصة بالسيارات. ✓ الانضمام لشركة التأمين الخاصة ب: السكن، الوفاة. ✓ الانضمام لشركة التأمين ضد المرض.

المصدر:من اعداد الطالبين بالاعتماد على مقال واقي ميلود داودي محمد(واقع ومتطلبات تفعيل البنوك الالكترونية- دراسة حالة الجزائر) مجلة الدراسات التسويقية وادارة الأعمال المركز الجامعي مغنية، المجلد 1، العدد 1، جوان 2017، ص9

ثانيا : مزايا البنوك الإلكترونية

أ- مزايا البنوك الإلكترونية للعملاء

إن مزايا البنوك الإلكترونية عديدة وكثيرة للعملاء، ونذكر من أهمها:

✓ منح للعملاء قدرة أكبر لاختبار الخدمة المصرفية الأكثر ملائمة لهم ، وهذه الميزة التي توفرها الإنترنت تعتبر نقلة نوعية في علاقة البنوك مع عملائها، أي إذا كانت الخدمة

المطلوبة غير متوفرة لدى البنك المختار على الإنترنت أو أن سعرها غير تنافسي فإن العميل سيتحول بسهولة إلى بنك آخر له موقع على الإنترنت.

- ✓ تقديم الخدمات المصرفية طوال أيام الأسبوع وعلى مدار 24سا/24سا، بمعنى خدمة متواصلة 365 يوم في السنة بما فيها أيام العطل والأعياد، ودعم الالتزام بمواعيد عمل البنك الرسمية.[1]
- ✓ تمكين العميل من الاطلاع على الحساب بالإضافة الى معرفة أسعار الفائدة، أسعار الصرف، مواعيد استحقاق أقساط القروض.
- ✓ سهولة إجراء التحويلات المالية من حساب لأخر.
- ✓ إمكانية الاتصال بموقع البنك من أي مكان في العالم، المكتب المنزل، مقاهي الإنترنت، (حيثما وجدت خدمة الإنترنت).
- ✓ توفر درجة الأمان والسرية والدقة بدرجة عالية.
- ✓ إمكانية الحصول على الخدمات المصرفية سريعة ومريحة وبتكاليف منخفضة..
- ✓ إمكانية الحصول على الخدمات المصرفية المطلوبة في الوقت والمكان المناسبين.

ب-مزايا البنوك الإلكترونية للبنوك :

تعتبر البنوك الأكثر استفادة من مزايا البنوك الإلكترونية ومن أهمها:

- ✓ إمكانية البنوك بواسطة التكنولوجيا الاستفادة من البيانات المتوفرة لديها عن عملائها وتحويلها إلى معلومات كاملة عنهم باستخدام برامج الكمبيوتر الخاصة بقواعد البيانات.
- ✓ الولاء المصرفي للعملاء الحاليين للحفاظ عليهم من جهة، وجذب عملاء مترقبين من جهة أخرى.
- ✓ تقليص التكاليف الإجرائية كاستخدام الأوراق، الوقت والجهد في البنوك لإنهاء معاملات العملاء، الأمر الذي يساعد على خفض التكلفة الكلية التي تقوي الميزة الاستراتيجية التي تعتبر متغيرا مهما في التمييز التنافسي.
- ✓ الميزات التنافسية التي يحاول كل بنك ناجح التميز بها في خدماته، فاتصال الزبون ببنكه عبر الإنترنت يزيد حسب جودته وسرعته من تميز البنك في الجودة الشاملة التي تزيد من قوته التنافسية.
- ✓ إن توجه العملاء نحو إنجاز عملياتهم المصرفية عبر الإنترنت يوفر الوقت والجهد على الموظفين للقيام بأعمال أكثر إنتاجية[2].

ج- مزايا البنوك الإلكترونية للاقتصاد الوطني:

نجد كذلك مزايا عديدة للاقتصاد الوطني من أهمها:

---

[1] مداح عرايبي الحاج، بارك نعيمة، **أهمية البنوك الإلكترونية في تفعيل وسائل الدفع الإلكترونية في الوطن العربي الواقع والآفاق** » ، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة الشلف، العدد 2 جانفي 2010، ص 63

[2] مداح عرايبي الحاج، بارك نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص 26.

- ✓ زيادة الدخل الوطني للبنوك الوطنية ومن ثم مساهماتها في إجمالي الدخل الوطني، حيث تستطيع تحديد رسوم رمزية على مستخدمي الإنترنت في التعامل المصرفي معها ، تساعدها هذه الرسوم في تطوير الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، هذه الرسوم سوف تعيد دورتها في اقتصاد البلد وتنعشه من خلال استثمار البنوك في الشركات المحلية التي تطور خدمات الإنترنت في هذا المجال.
- ✓ إن المعاملات المصرفية عبر الإنترنت يزيد من الكفاءة الإنتاجية للبنوك، والتي بدورها تساعد على تحسين الأداء الاقتصادي.
- ✓ التعامل مع البنوك عبر الإنترنت يتطلب توفر أجهزة كمبيوتر وجميع ما يلزم الزبون للقيام بعملية الاتصال مع البنك، الأمر الذي يعني شراء أجهزة كمبيوتر من المحلات التجارية المتخصصة وبالتالي إنعاش الاقتصاد في مجال الكمبيوتر وانخفاض أسعارها بزيادة الطلب عليها.

المطلب الثالث: أهمية البنوك الإلكترونية وطبيعتها القانونية

أولا: أهمية البنوك الإلكترونية

إن البنوك غير الإلكترونية تقدم جزءا من الحلول لمشكلات الزبون لكنها لا تقدم حلولا شاملة أو تقدم حلولا جزئية بتكاليف عالية، فإذا علمنا أن التنافس على أشده في سوق العمل المصرفي، وعنوانه الخدمة الشاملة والأسرع بالتكلفة الأقل، فإن البنوك الإلكترونية فرصة لتحقيق معدلات أفضل للمنافسة والبقاء في السوق، وببساطة فإن الظن أن البنك الإلكتروني مجرد إدارة لعمليات مصرفية وحسابات مالية ظن خاطئ، لأن التقنية تتيح للزبون بذاته أن يدير مثل هذه الأعمال.

إن وجود البنك الإلكتروني مرهون بقدرته على التحول إلى موقع للمعلومة ومكان للحل المبني على المعلومة الصحيحة، إنه مؤسسة للمشورة، ولفتح آفاق العمل، إنه مكان لفرص الاستثمار وإدارتها، مكان للخدمة المالية السريعة بأقل التكاليف، مكان للإدارة المتميزة لاحتياجات الزبون مهما اختلفت.

كما أن الاتجاه نحو الدفع النقدي الإلكتروني المصاحب لمواقع التجارة والأعمال الإلكترونية يقدم مبررا لبناء البنوك الإلكترونية، فشركات التأمين، النفط، الطيران، الفنادق إلخ، تتجه بخطى واثقة نحو عمليات الدفع عبر الخط أو الدفع الإلكتروني، وهي عمليات تستلزم إن لم يكن موقع الشركة يوفر وسائل الدفع النقدي، وجود حسابات بنكية أو حسابات تحويل، وترك الساحة دون تواجد يعني دفع القطاعات المشار إليها إلى ممارسة أعمال مالية على الخط لسد احتياجاتها التي لا توفرها جهات العمل المصرفي المتخصصة.

تعتبر البنوك الإلكترونية إحدى وسائل المنافسة حيث يتم من خلالها تقديم خدمات شاملة بوقت قصير ولقاء تكلفة أقل، باعتبار أن البنك الإلكتروني يوفر في كلفة موجودات الوجود الفعلي للبنك (المقر والموظفين والمصروفات والفروع وغيرها)، إلا أن الوفرة في تكلفة تقديم الخدمة لا يتعين أن تعود للبنك نفسه، فهذا لا يقيم فرقا بينهما وبين الخدمات غير الإلكترونية،

لهذا تقوم البنوك الإلكترونية على قاعدة رئيسية أخرى وهي أن الوفرة في تكلفة الخدمة عائد تشاركي بين البنك والعميل.[1]

ثانيا: الطبيعة القانونية للبنوك الإلكترونية

مع التقدم التكنولوجي وازدياد التجارة الإلكترونية بدأت البنوك الإلكترونية في الظهور والتطور مستفيدة من هذا التطور، وعليه لابد من تحديد الطبيعة القانونية لتلك البنوك الإلكترونية وعند الحديث عن الطبيعة القانونية لابد من تناول المواضيع التالية:

- ✓ **مدى سريان القواعد القانونية الخاصة بالبنوك التقليدية على البنوك الإلكترونية**: إن للبنوك التقليدية كيانا قانونيا لما لها من واقع ملموس على الأرض، متمثلا في فروعها الكثيرة المنتشرة وعدد كبير من الموظفين منتشرين في تلك الفروع، بينما البنوك الإلكترونية ليس لها فروع منتشرة في الأرض وانما لها أرضية واحدة يستطيع أي من العملاء الوصول إليها، مهما كان في أي مكان وزمان، بشرط توفر شبكة الإنترنت، كذلك البنوك الإلكترونية ليس لها هذا العدد الكبير من الموظفين الموجود في البنوك التقليدية.

أما من حيث الخدمات المقدمة إلى العملاء، فإن البنوك التقليدية تقدم كافة العمليات المصرفية إلى عملائها ولكن بطريقة تقليدية تحتاج إلى الكثير من الجهد والوقت لكل من البنك والعميل، أما البنوك الإلكترونية فهي تقدم ذات الخدمات إلى عملائها أيضا ولكن بطريقة إلكترونية حديثة توفر كل هذا الوقت والمجهود.

وعليه فنحن نرى أن البنوك الإلكترونية لابد وأن تخضع لذات القواعد القانونية المنظمة لعمل البنوك التقليدية، وذلك حتى يتوفر للعملاء الحد المناسب من الطمأنينة عند قيامهم بالتعامل مع النوعية من البنوك.

- ✓ **مدى خضوع البنوك الإلكترونية لإشراف البنوك المركزية:** في بعض دول العالم لا يشترط إشراف البنك المركزي على البنوك العامة، سواء كانت بنوك تقليدية أو بنوك إلكترونية، وأن خضوعها لإشراف البنوك المركزية الموجودة في كل دولة يوفر الكثير من الحماية للعملاء على ما يقوم به البنك من عمليات مصرفية، وذلك لحماية أموالهم المودعة بتلك البنوك، ولكي لا تكون تلك الأموال بدون إشراف أو مراقبة؛ فتستخدم في عمليات مريبة كعمليات غسيل الأموال، التي تنتشر في الكثير من البلدان التي لا يتوفر فيها أي قدر من الإشراف والمراقبة على العمليات المصرفية التي تقوم بها تلك البنوك أيا كان نوعها تقليديا أو إلكترونيا. [2]
- ✓ **مدى قيام البنوك الإلكترونية بالعمليات المصرفية**: لقد حدث الكثير من الجدل في البداية عما إذا كان من حق تلك البنوك التي يطلق عليها بالبنوك الإلكترونية القيام بالعمليات المصرفية التي تقوم بها البنوك التقليدية، إلا أن هذا الجدل حسم لصالح تلك البنوك، حيث إنه من حقها القيام بكافة العمليات المصرفية بطريقة إلكترونية، وذلك لما فيه من مميزات عن البنوك التقليدية، من توفير للوقت والجهد والأموال، سواء للعميل أو للبنك نفسه، وحيث إن تلك البنوك الإلكترونية تتمتع بنفس الكيان القانوني للبنوك التقليدية والاختلاف بينهما سوى

[1] مداح عرايبي الحاج بارك نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص 26

[2] 1محمد الصيرفي الإدارة الإلكترونية، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر ، 2007، ص448-451

أن البنوك التقليدية تقدم خدماتها للعملاء بطريقة تقليدية بينما البنوك الإلكترونية تقدم خدماتها بطريقة إلكترونية، وكلاهما يتمتعان بنفس الكيان القانوني ويخضعان لنفس الإشراف والمراقبة ويقدمان نفس العمليات المصرفية، بل أن تلك البنوك الإلكترونية قد استطاعت أن تقدم خدمات مصرفية إلكترونية لا تستطيع البنوك التقليدية تقديمها.

✓ **القواعد والأسس المحاسبية التي تنطبق على البنوك الإلكترونية** : لكل دولة من دول العالم قواعد وأسس محاسبة تطبقها على البنوك التقليدية التي تعمل داخل تلك الدولة، وقد تختلف تلك القواعد والأسس من دولة إلى أخرى إلا أنها في مجموعها لا تختلف في المضمون.

وقد اختلف فقهاء القانون فيما إذا كان الواجب تطبيق تلك الأسس والقواعد على تلك البنوك الإلكترونية من عدمه، نظرا للطبيعة الخاصة التي تتمتع بها البنوك الإلكترونية، فهناك من الفقهاء من قال بوجوب تطبيق تلك القواعد والأسس على البنوك الإلكترونية، لكونها لا تختلف عن البنوك التقليدية إلا في طريقة تقديم الخدمات المصرفية لعملائها، وذهب رأي آخر إلى عدم تطبيق تلك القواعد والأسس على أساس أن تلك البنوك تختلف كليا عن البنوك بمعناها التقليدي، ونحن نرى أن الأسس التي يتم تطبيقها على البنوك التقليدية، لا بد أن تطبق على البنوك الإلكترونية، ولكن يجب تطوير وتحديث تلك القواعد والأسس لتتوافق والتطور التكنولوجي الذي تتعامل به البنوك الإلكترونية.[1]

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول الصيرفة الإلكترونية

يشهد العالم تطورا كبيرا في مجال الصناعة المصرفية وأدواتها ، حيث تحولت العديد من الأجهزة المصرفية في العالم إلى نظم الصيرفة الإلكترونية في تعاملاتها من أجل رفع مستوى الخدمة المصرفية والحصول على درجة عالية من رضا المتعاملين.

وسنحاول في هذا المبحث التطرق إلى : مفهوم الصيرفة الإلكترونية، مرورا بوسائل الدفع الإلكتروني، ووصولا إلى التحديات عوامل النجاح ومخاطر الصيرفة الإلكترونية.

المطلب الأول: ماهية الصيرفة الإلكترونية

أولا: مفهوم الصيرفة الإلكترونية: هناك تعاريف كثيرة للصيرفة الإلكترونية منها:

يعرف **سفر أحمد** الصيرفة الإلكترونية بأنها تقديم المصارف لخدماتها عبر الوسائل الإلكترونية، سواء في المنزل أو في المكتب أو بواسطة الهاتف الثابت أو الهاتف النقال وغيرها من الوسائل الإلكترونية المتطورة.

كما عرف **يونس عرب** العمل المصرفي الإلكتروني على أنه " النظام الذي يتيح للعميل الوصول إلى حساباته أو الحصول على الخدمة المصرفية من خلال الوسائل الإلكترونية المختلفة.

وعُرفت الصيرفة الإلكترونية بأنها تقديم الخدمات والمنتجات المصرفية الجزئية ذات القيم الصغيرة عبر القنوات الإلكترونية، والتي يمكن أن تتضمن خدمات الإيداع والإقراض

[1] 1محمد الصيرفي، الإدارة الإلكترونية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007، الطبعة الأولى، ص 448-451. محمد الصيرفي، مرجع سبق ذكره

وإدارة الحسابات وتقديم المشورة المالية ودفع الفواتير الإلكترونية، بالإضافة إلى الدفعات الإلكترونية ذات القيم الكبيرة وغيرها من الخدمات المقدمة إلكترونيا .[1]

ومنه نستخلص أن الصيرفة الإلكترونية هي تلك البنوك التي تقوم بتوظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بغرض تقديم كافة الخدمات بالسرعة والدقة اللازمتين، وذلك بأقل تكلفة وأقل جهد في ظل تحقق الأمان للعملاء، إن الصيرفة الإلكترونية تعني العملية التي من خلالها يؤدي العملاء المعاملات المصرفية إلكترونيا من دون إلزامية زيارة المؤسسة المالية.

ثانيا: التطور التاريخي للصيرفة الإلكترونية

تعود نشأة المصارف الإلكترونية إلى بداية الثمانينات مع ظهور النقد الإلكتروني، أما استخدام البطاقات كان مع بداية القرن الماضي في فرنسا، على شكل بطاقات كرتونية تستخدم في الهاتف العمومي، وبطاقات معدنية تستعمل على مستوى البريد في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي عام 1958 أصدرت American Express أول بطاقة بلاستيكية لتنتشر على نطاق واسع ، ثم قامت بعدها ثمانية مصارف بإصدار بطاقة Bank Americard عام 1986 لتتحول إلى شبكة visa العالمية، كما تم إصدار في نفس العام البطاقة الزرقاء Carte Bleue من طرف ستة مصارف فرنسية، وفي عام 1986 قامت اتصالات فرنسا France Telecom بتزويد الهواتف العمومية بأجهزة قارئة للبطاقات الذاكرة Cartes à Mémoire لتصبح عام 1992 كل البطاقات المصرفية بطاقات برغوثية Cartes à Puce تحمل بيانات شخصية لحاملها .[2]

ثالثا : وسائل الدفع الإلكترونية

تعتبر وسائل الدفع الإلكترونية بديل للدفع النقدي وهي قيمة نقدية مخزنة على أداة إلكترونية بشكل مسبق ونظرا لأهميتها نذكر منها [3]:

- **البطاقة الائتمانية**: تعتبر إحدى وسائل الدفع الإلكتروني التي يمكن استخدامها لإتمام عمليات الشراء عبر الأنترنت، أو من خلال أجهزة الدفع الإلكترونية، وتعرف البطاقة الائتمانية بأنها بطاقة بلاستيكية أو معدنية صغيرة، تصدر من قبل شركة متخصصة بالخدمات المالية، بحيث يسمح لصاحبها إجراء عمليات الشراء الإلكترونية من خلال اقتراض الأموال من هذه الشركة بحد معين يعرف بحد الائتمان، وهو الحد الأقصى الذي يمكن للمستخدم اقتراضه من الجهة المصدرة لبطاقة الائتمان.

الشكل رقم (1): يوضح شكل البطاقة الائتمانية

[1] السعيد بريكة، واقع عمليات الصيرفة الإلكترونية وافاق تطورها في الجزائر»، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات جامعة العربي بن مهيدي –ام البواقي،الجزائر، 2011، ص64-65

[2] العياطي جهيدة، محمد بن عزة، « تطور الخدمات المصرفية الإلكترونية بين وسائل الدفع الحديثة والتقليدية، تحليل إحصائي حديث لواقع وافاق تطور الصيرفة الإلكترونية في الجزائر » ، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 3 جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر ، 2017 ، ص2

[3] ناذر عبد العزيز الشافي المصارف والنقود الإلكترونية، المؤسسة الحديثة للكتاب، الطبعة الأولى، لبنان، 2007، ص81

Credit Card

❖ **البطاقة المصرفية**: تعتبر البطاقة المصرفية إحدى وسائل الدفع الإلكتروني التي تشبه في شكلها البطاقة الائتمانية، فهي بطاقة بلاستيكية صغيرة تمتلك رقما مميزا مرتبطا برقم الحساب البنكي للمستخدم، إذ أنه يتوجب أن يكون لدى الشخص حساب بنكي للحصول على هذه البطاقة، يمكن استخدام البطاقة المصرفية في عمليات الدفع الإلكتروني، بحيث يخصم مبلغ الدفع مباشرة من حساب العميل، وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن أن تفرض قيود على هذا النوع من البطاقات، كأن لا يتجاوز سحب مبلغ معين خلال اليوم الواحد، وذلك لمساعدة العميل على التحقق من نفقاته التي تجرى من خلال البطاقة.

❖ **البطاقة الذكية** : هي البطاقة التي يمكن من خلالها إنجاز عمليات الدفع الإلكتروني المختلفة، وتكون هذه البطاقة مزودة بمعالجات ذكية تحدد هوية المستخدم وتخزن بياناته، فضلا عن قدرة هذه البطاقة على معالجة أنواع مختلفة من التطبيقات المتوافقة للعمل معها، كما أن بعض أنواع البطاقات الذكية تمتلك خاصية الترددات اللاسلكية، وهذا يعني أنه لا يشترط تلامس البطاقة بجهاز الدفع لإتمام العمليات المصرفية.

❖ **المحفظة الإلكترونية**: تعرّف المحفظة الإلكترونية بأنها تطبيق إلكتروني تجرى من خلاله عمليات الدفع الإلكترونية من خلال الهاتف الخاص بالمستخدم، وتتميز المحفظة الإلكترونية بإمكانية استخدامها على مدار الساعة، إذ يستخدم التطبيق عبر الهاتف لإدارة العمليات المالية الأساسية للعميل في أي وقت وبشكل سهل، حيث توفر المحفظة الإلكترونية مستويات أمان متعددة لضمان عدم استخدامها من قبل أي شخص آخر عدا العميل نفسه، فتتضمن هذه التطبيقات تقنيات التعرف على الوجه والتعرف على البصمة، بالإضافة الى كلمات مرور ، ونظام مصادقة ثنائي، كما يمكن ربط المحفظة الإلكترونية بحسابات البطاقات الإلكترونية الأخرى الخاصة بالعميل كالبطاقة الائتمانية، ويوجد العديد من الخيارات عندما يتعلق الأمر بالمحافظ الالكترونية، وفيما يأتي أشهرها:

- محفظة أبل باي (APPLE PAY).
- محفظة جوجل باي (GOOGLE PAY).
- محفظة سامسونغ باي (SAMSUNG PAY).
- محفظة باي بال (PAYPAL).
- محفظة فينمو (VENMO).
- محفظة ستاربكس (STARBUCKS).
- محفظة زيل (ZELLE)

- **التحويل الإلكتروني للأموال:** تعتبر خدمة التحويل البنكي للأموال التي يشار إليها باختصار (EFT) إحدى وسائل الدفع الإلكتروني، إذ يمكن من خلالها تحويل الأموال مباشرة من الحساب المصرفي الخاص بالعميل، إلى أي حساب بنكي آخر دون تداول النقود الورقية، وتستخدم خدمات التحويل البنكي للأموال من خلال الموقع الالكتروني التابع للبنك الذي يتعامل معه العميل، إذ يسجل الدخول إلى الموقع، ثم يقدم طلب لتحويل الأموال إلى حساب آخر سواء في البنك نفسه أو في بنك آخر، كما يمكن استخدام خدمات التحويل الالكتروني للأموال من خلال ماكينات الصرافة الآلية (ATM) الخاصة ببنك العميل.
- **الشيكات الإلكترونية:** الشيك الإلكتروني مصمم ليقوم بنفس الوظيفة التي يقوم بها الشيك الورقي العادي، إذ يستخدم للدفع لأية عملية تجارية يمكن أن يغطيها الشيك الورقي، وطورت هذه الخدمة في مجال الدفع الإلكتروني استجابة لمعاملات التجارة الإلكترونية، التي تطورت إلى حد بعيد في العصر الحالي، كما أن مخاطر عمليات الاحتيال وسرقة الهوية تكاد تكون معدومة في الشيك الإلكتروني، وذلك لأنه يتضمن مستويات عدة من الأمان والحماية الإلكترونية، كنظام المصادقة، وتشفير المفتاح العام، وتشفير التوقيع، وغيرها من طرق الأمان التي يوفرها هذا النوع من وسائل الدفع الإلكتروني.

المطلب الثاني: مراحل تقديم الصيرفة الإلكترونية

قبل قيام البنك باستخدام وتبني التكنولوجيا الحديثة في خدماته، لابد من إجراء بعض الخطوات المهمة، حتى يضمن فعالية الخدمات المقدمة، ومن أهم تلك الخطوات ما يلي:[1]

- ✓ **التخطيط الاستراتيجي**: يجب وضع خطة متدرجة للبدء في إدخال خدمات الصيرفة الإلكترونية، وفقا لأولويات تحددها خطة استراتيجية على مستوى البلاد ككل ، وأن يتم تفاعل واشتراك جميع الأطراف وذوي الاختصاص في هذا.
- ✓ **دراسة الجدوى**: تعد الصيرفة الإلكترونية مشروعا يجب أن يحافظ على الموقع التنافسي للبنك، وأن يحقق أرباحا من خلال تطبيقه للصيرفة الإلكترونية، وهذا يتطلب القيام بدراسات جدوى وتقدير تكاليف وعوائد هذا المشروع، ودراسة السوق ومدى جاهزية البنك لتقديم هذه الخدمات، وتحليل البيئة الداخلية والخارجية الإدارية والقانونية والإعلامية والثقافية، ناهيك عن التدريب والتأهيل... إلخ.
- ✓ **تحديد المتطلبات:** إذا وجدت إدارة المصرف جدوى من إدخال وتبني الخدمات الإلكترونية، تبدأ مرحلة تحليل النظام الجديد وتحديد متطلباته، وتحديد العلاقات مع الجهات الأخرى والإدارات المعنية، ومن هذه الجهات الزبائن المستفيدين من الخدمة والعلاقة مع فروع البيع ؛ والعلاقة مع وحدات الاتصال؛ والحملات الإعلانية والترويجية؛ وتحديد الموارد المالية والبشرية والتقنية حيث يتم مراجعة جميع المدخلات وذلك للتأكد من مناسبتها وشموليتها وتغطيتها لجميع المتطلبات وتحسين المواصفات وتحديد احتياجات المستخدمين.
- ✓ **تصميم النظام وتوريده :**تعد الركيزة الأساسية في تقديم الصيرفة الإلكترونية، حيث يتحدد فيها اختيار النظام الذي يستخدم ، وبناء على جاهزية المصرف والكوادر الفنية يتم الاختيار بين المسارات التالية:

[1] عبد الهادي مسعودي، الأعمال المصرفية الإلكترونية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص31

- **التصميم الداخلي الكامل للنظام وتطويره** ويتم هنا تطوير النظام من طرف البنوك، وهذا لا يتأتى إلا للبنوك الكبيرة والمتطورة التي تملك القدرة التقنية والمالية والكوادر المؤهلة، حيث إن التصميم الداخلي يحتاج إلى مستوى عال من الخبرات في التكنولوجيا وتكاليف الصيانة والاستمرارية في تطويرها.
- **شراء النظام من جهة خارجية متخصصة ومن ثم تعديله أو تحويره بما يوائم وأهداف ومتطلبات المصرف:** ويعد هذا الأسلوب الأقل تكلفة من الأول ويمكن التعديل من تحقيق متطلبات المصرف إلا أنه يحتاج إلى تكاليف تحديث وتطوير النظام.
- **شراء النظام وتشغيله دون تعديل** : يكون النظام هنا جاهزا مباشرة للتشغيل بعد شرائه دون تعديلات ويتميز بأنه لا يحتاج إلى عدد كبير من الموظفين الفنيين والخبراء، إلا أنه يعاب عليه عدم تفضيل المنتجات حيث يكون النظام نمطي وثابت كون أن البنك ليس لديه القدرة على تعديله.

✓ **الاعتماد على شركة خارجية في تصميم وتشغيل النظام** :يتم الاعتماد على شركة خارجية متخصصة في توريد النظام وتتكفل بإدارته وتشغيله، ويتميز هذا الأسلوب بسرعة تطبيق النظام والتكاليف الثابتة والمنخفضة، ولا يحتاج إلى خبراء تقنيين ومن مساوئه عدم ملكية النظام، ولهذا يحتاج هذا الأسلوب إلى إبرام عقود قانونية تنظم العلاقة بين المصرف والشركة، من خلالها تضمن حقوق المصرف والمتعاملين معه فيما يخص الأمن، السرية والملكية.

✓ **تجريب النظام وتقييمه**: يتم في هذه المرحلة تجربة النظام على البيانات الحقيقية، ويجرى من وقت لآخر تقييم شامل للنظام ومدى فاعليته، ويقوم البنك بحصر المشكلات الناتجة عن برامج التطوير، وتحليل وتحديد أسباب المشكلات الناتجة، وقياس مدى تحقق الأهداف المرسومة، وعلى أساس ذلك يتم إدخال تعديلات على الخطة تبعا للمستجدات، ويتم دراسة مدى تقبل الزبائن للخدمة، ودرجة الرضا من خلال مسح ميداني أو دراسة السوق وفحص المدخلات والمخرجات.

✓ **إطلاق المشروع** :بعد استكمال كافة التجهيزات، يتم تقديم المنتج أو الخدمة، حيث يتم التأكد من إدخال جميع التصاميم والإجراءات على الموقع والتوصيات للمعنيين بتقديم الخدمة، وإطلاع الجميع عليها وبشكل منتظم، يتم تقييم شهري للخدمة التي تم إطلاقها وأداءها ومدى إقبال الزبائن عليها. [1]

المطلب الثالث : تحديات الصيرفة الإلكترونية وعوامل نجاحها ومخاطرها

إن استعمال البنوك للطرق الإلكترونية في تسوية أنشطتها وخدماتها المالية يجعلها تواجه عدة تحديات من أجل الوصول إلى أهدافها وتعزيز مكانتها والاستمرار في المنافسة ومقابل ذلك تتعرض لعدة مخاطر تهدد استقرار عمل هذا البنك.

أولا : تحديات الصيرفة الإلكترونية: تتمثل فيما يلي:

[1] عبد الهادي مسعودي، مرجع سبق ذكره، ص 35

✓ الأمية المعلوماتية، وضعف استخدام الحاسوب الشخصي والانتشار النسبي لوسائل الاتصال عن بعد.

✓ صعوبة التنسيق بين البنوك، وإيجاد آليات مناسبة للتعاون في مجال أساليب تفعيل عمليات الصيرفة الإلكترونية، وكذا صعوبة عقد اجتماعات يناقش من خلالها واقع الخدمات الإلكترونية وآفاقها المستقبلية.

✓ ضرورة إعادة هندسة العمليات والوظائف البنكية والإدارية بسبب رفع نسبة مخاطر البيانات،ويعد هذا تحديا للبنوك يؤدي إلى ارتفاع تكاليف إدارة البيانات، وبالتالي لابد من وضع سياسات وخطط جديدة للتعامل المخاطر الناجمة عن تقنيات الخدمة الإلكترونية. [1]

ثانيا: عوامل نجاح الصيرفة الإلكترونية. يمكن جمعها في النقاط التالية:

✓ ضرورة قيام البنك بدور توعوي أكبر للتعريف بالخدمات البنكية الإلكترونية.

✓ عمل دورات لتطوير مهارات وقدرات موظفي البنك

✓ العمل على تحسين وتطوير الموقع الإلكتروني للبنك على شبكة الأنترنت.

✓ إعفاء الخدمات البنكية الإلكترونية من أي رسوم..

✓ قيام الحكومة والمؤسسات المالية بتوفير بنية تحتية مناسبة.

✓ العمل على إنشاء تنظيم إداري يعمل على التنسيق بين الأطراف المتقاعدة. [2]

ثالثا: مخاطر الصيرفة الإلكترونية: أهم المخاطر التي قد تنشأ عن أعمال الصيرفة الإلكترونية ما يلي:

❖ **مخاطر التشغيل**: يمكن أن تتعرض أنظمة الصيرفة الإلكترونية إلى أخطاء عند التشغيل في حالة ما إذا كانت تلك الأنظمة غير متكاملة بالشكل المطلوب، وذلك على النحو التالي:

✓ عدم التأمين الكافي للنظم : يتمثل في إمكانية الاختراق غير المسموح به، وذلك باختراق نظم حسابات البنك، بغية التعرف على المعلومات الخاصة بالزبائن واستغلالها ، أو سرقة أرقام البطاقات الائتمانية.

✓ عدم ملائمة تصميم النظم أو التنفيذ أو أعمال الصيانة : ينشأ نتيجة إخفاق النظم، أو عدم كفاءتها لمواجهة متطلبات المستخدمين وعدم السرعة في حل هذه المشاكل المتعلقة بالنظم وصيانتها، وعدم توفر نظم الحماية الفعالة لقواعد البيانات من حسابات الزبائن الذين يتوقعون منه السرعة الفائقة في تلبية متطلباتهم.

✓ إساءة الاستخدام من قبل العملاء : ينشأ نتيجة عدم إحاطة العملاء بإجراءات التأمين والوقاية أو بسماحهم لعناصر إجرامية بالدخول إلى حسابات عملاء آخرين أو القيام بعمليات غسيل الأموال باستخدام معلوماتهم الشخصية، أو قيامهم بعدم إتباع إجراءات التأمين اللازمة.

---

[1] محمد تركي عبد العباس ، « دور الإنترنت في تدعيم الصيرفة الإلكترونية مدخل لاستخدام الأنترنت في الخدمة المالية»، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية، العدد 2، جامعة الكوفة ،العراق، كلية الإدارة والاقتصاد، ص 73

[2] الزين منصوري، وسائل وأنظمة الدفع والسداد الإلكتروني (عوامل الانتشار وشروط النجاح)»، الملتقى العلمي الدولي الرابع، عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر) عرض تجارب دولية)، المركز الجامع، خميس مليانة، الجزائر، 2011، ص 07

- ✓ سلامة البيانات :من أهم مكونات أمن النظام ويجب على إدارات البنوك أن تعمل على تحسينه، وضبطه، ولكون الخدمة البنكية متوفرة على مدار الساعة زاد ذلك في الضغوط التنافسية لكسب رضا العملاء وتقليل وقوع أخطاء
- ✓ ضبط التدقيق الداخلي: إن تحقيق الكفاءة في العمل البنكي وقدرة البنك على خفض النفقات، يعتمد على قدرته على معالجة كافة نواحي ومراحل العمل الإلكتروني، وكذلك القدرة على الفصل السليم بين المهام والمسؤوليات، من أجل تحقيق الضبط الداخلي بفعالية.

❖ **مخاطر السمعة** : وينشأ هذا النوع من المخاطر نتيجة الرأي العام السلبي اتجاه البنك، وهذا بسبب عدم توفر هذا البنك على نظم البرمجة لحماية البيانات الخاصة بالزبائن التي يحتفظ بها البنك، مما يؤدي إلى انخفاض أرباحه، وتناقص عدد عملائه، وبالتالي انخفاض حصته السوقية، وبهذا يجب وضع استراتيجية للاتصال لحماية سمعة البنك.

❖ **مخاطر قانونية** :تحدث المخاطر القانونية عندما لا يحترم البنك القواعد القانونية، والتشريعات المنصوص عليها ، أو عندما لا تكون هناك نظم قانونية واضحة ودقيقة بخصوص عمليات بنكية جديدة.

❖ **مخاطر أخرى** :كذلك هنالك بعض المخاطر الأخرى، نذكر منها:

- ارتفاع تكاليف جذب عملاء جدد للمعاملات البنكية من خلال الإنترنت، مما أدى إلى تراجع بعض البنوك عن تقديم خدمات مجانية للعملاء.
- صعوبة الاعتماد على الإنترنت فقط كوسيلة لتقديم الخدمات البنكية، فقد أثبتت الدراسات
- أهمية الوجود المادي للبنوك التقليدية بالإضافة للبنوك الإلكترونية، حيث أن العديد من العملاء يفضلون التواجد المادي للبنك بالإضافة إلى عامل الأمان.[1]

المبحث الثالث: واقع الصيرفة الالكترونية والدفع الالكتروني في الجزائر

في ظل التوجه الجديد للاقتصاد الجزائري برزت عمليات التسويق للخدمة المصرفية من خلال استخدام شبكات الانترنت، الهاتف الثابت والهاتف النقال، كذلك من خلال إدخال بطاقات السحب والدفع فضلا عن إدخال بعض التكنولوجيا الحديثة لتحديث أنظمة الدفع الإلكترونية، وعليه سنتناول هذا المبحث البنية التحتية اللازمة للمعاملات الإلكترونية وواقع الصيرفة الإلكترونية في الجزائر.

المطلب الأول: البنية التحتية اللازمة للمعاملات الإلكترونية في الجزائر

عرف قطاع التكنولوجيا الإعلام والاتصال تأخر كبيرا في الجزائر مما أثر سلبا على أداء الخدمات المصرفية التي تقيمها المصارف الجزائرية، حيث مكن تحرير قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال تطورا ملحوظا في مجال الهاتف النقال.

اولا: مؤشرات تكنولوجيا الإعلام والإتصال في الجزائر

[1] منير الجبيهي، البنوك الإلكترونية، دار الفكر الجامعي، الطبعة 2، مصر ، الإسكندرية، 2006

يمكن توضيح مؤشرات تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الجزائر من خلال التطرق إلى شبكة الانترنت والاتصالات في الجزائر.

الشكل رقم(2): تطور عدد المشتركين في شبكة الهاتف الثابت خلال الفترة (2022-2023)

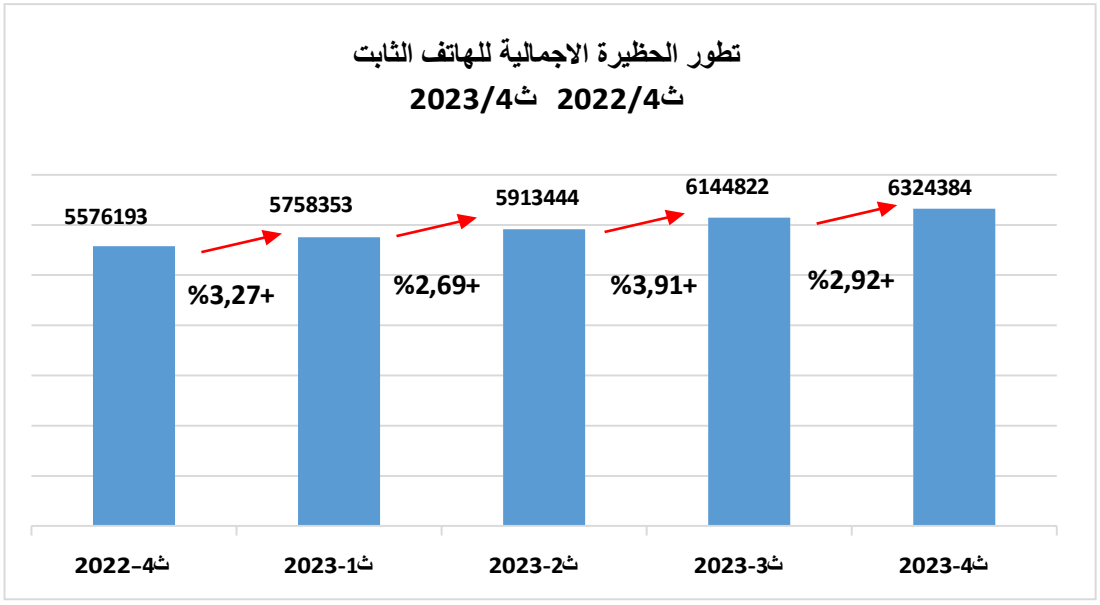

المصدر : وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، تكنولوجيا الإعلام والاتصال متوفر على الموقع:https://www.mpttn.govdz

الجدول (2) اشتراكات الهاتف الثابت السكنية والمهنية خلال الفترة (2017-2023)[1]

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الإشتراكات السكنية	3611735	3711765	4190162	4347326	4646659	5126100	5474526
الإشتراكات المهنية	489247	452274	445055	438437	450400	450093	459868

[1] المصدر : وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، تكنولوجيا الإعلام والاتصال متوفرة على الموقع https://www.mpttn.govdz

المجموع	4 100 982	4 164 039	4 635 217	4 785 763	5 097 059	5 576 193	5 934 394
السعة الإجمالية للربط بشبكة الهاتف الثابت	7 185 592	7 272 466	7 542 246	7 709 344	7 952 885	8 913 003	9 766 561

الشكل (3): يبن ولوج شبكة الهاتف الثابت للأسرة خلال الفترة (2017-2023)

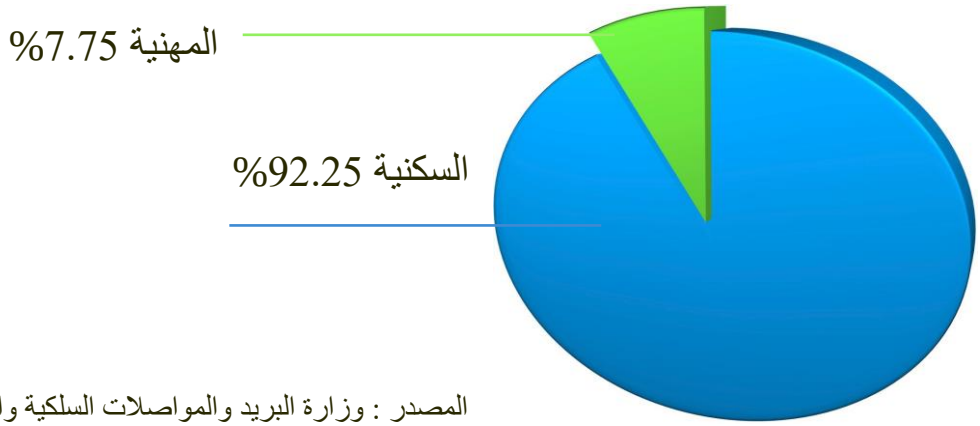

المصدر : وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، تكنولوجيا الإعلام والاتصال متوفرة على الموقع https://www.mpttn.govdz

ثانيا : مؤشرات شبكة الهاتف النقال

تم فتح سوق الهاتف النقال للمنافسة بالجزائر إثر إصدار القانون رقم (03-2000) المؤرخ في 05 أوت 2000 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالبريد والواصلات.

الجدول رقم (3): عدد مشتركي الهاتف النقال حسب نوع المتعامل خلال الفترة (2023/2018)

السنوات	2018	2019	2020	2021	2022	S1 2023	Evol 22 -S1 2023
ATM "موبيليس"	19 106 401	18 633 371	18 974 678	19 829 935	21 098 772	21 252 647	0.73%
OTA "جيزي"	15 848 104	14 707 625	14 363 102	14 593 618	15 177 875	15 272 197	0.62%
WTA "أوريدو"	12 199 759	12 084 537	12 217 893	12 592 204	12 742 119	12 390 640	-2.76%
المجموع	47 154 264	45 425 533	45 555 673	47 015 757	49 018 766	48 915 484	-0.21%

المصدر : وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، تكنولوجيا الإعلام والاتصال متوفر على الموقع: https://www.mpttn.govdz

الشكل (4): حصص سوق متعاملي تكنولوجيا ، 3G،4G،GSM لسنة 2023

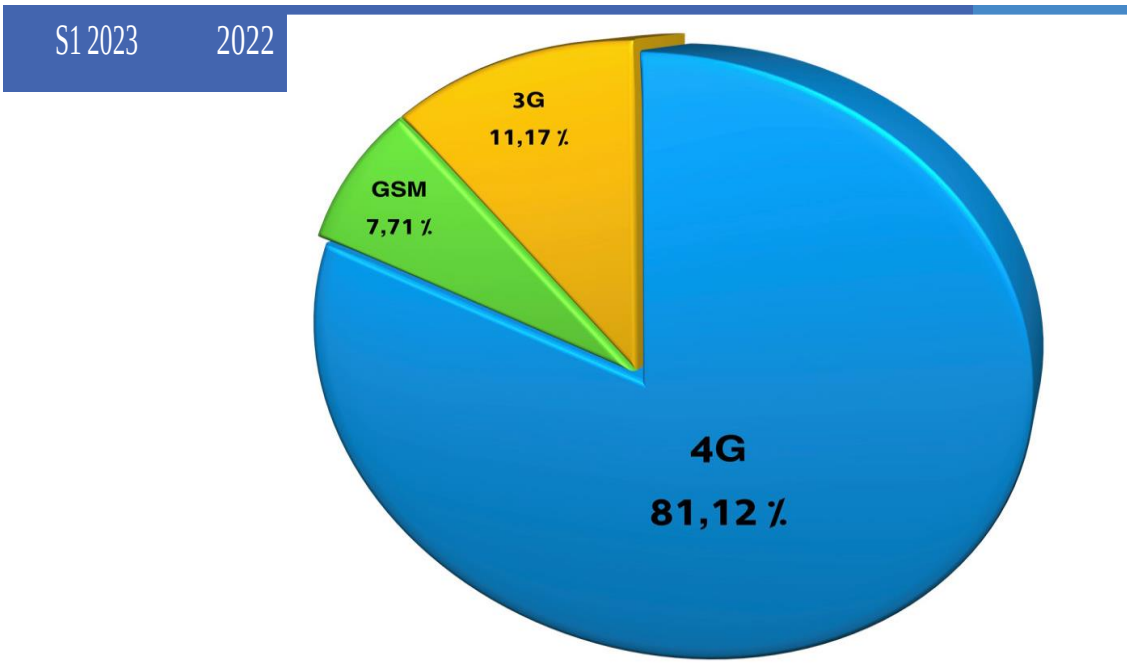

السنوات	2018	2019	2020	2022	2021	S1 2023	Evol 22 -S1 2023
GSM	10 811 663	8 514 105	6 783 111	4 260 261	5 235 558	3 770 875	-11.49%
3G	17 422 312	11 989 157	9 265 682	5 961 291	7 272 657	5 464 880	-8.33%
4G	18 920 289	24 922 271	29 506 880	38 797 214	34 507 542	39 679 729	2.27%
المجموع	47 154 264	45 425 533	45 555 673	49 018 766	47 015 757	48 915 484	-0.21%

المصدر : وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، تكنولوجيا الإعلام والاتصال متوفرة على الموقع: https://www.mpttn.govdz.

ثالثا: مؤشرات شبكة الانترنت:

2 771 460	2 792 695	2 656 942	2 500 080	2 334 005	2 179 096	ADSL
740 109	478 172	165 244	72 314	43 115	11 369	FTTH
1 571 912	1 423 425	1 340 957	1 204 931	1 191 612	861 235	4G LTE fixe
0	0	443	443	444	619	WIMAX
12 231	11 554	11 786	11 360	11 280	10 781	LS
5 095 712	4 705 846	4 175 372	3 789 128	3 580 456	3 063 100	Total

المصدر : وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، تكنولوجيا الإعلام والاتصال متوفرة على الموقع:
https://www.mpttn.gov.dz.ar

المطلب الثاني: واقع الصيرفة الالكترونية والدفع الالكتروني في الجزائر

إن تطور وسائل الدفع والخدمات المصرفية الالكترونية وأنظمة الدفع وتنوعها له بالغ الأهمية في تطوير النظام المصرفي والتقدم به إلى الأمام، كما يلعب هذا التطور دورا فعالا في تسريع حركة المبادلات التجارية والاقتصادية إضافة لكونه مؤشرا جيدا لسير اقتصاد الدولة، وسيتم التطرق إلى عناصر المطلب على النحو التالي:

أولا : وسائل الدفع الالكترونية في الجزائر:

إن التطور في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال فرض على المصارف الجزائرية، أن تساير هذه التطورات لتقدم خدمات مصرفية تتفق مع رغبات العملاء في الوقت والمكان المناسبين، وبما أن المفتاح لتحديث الخدمة ينطلق بتطوير نظام الدفع فقد بدأت الجزائر بتنفيذ مشاريع مصرفية من شأنها أن تحدث نظام الدفع في الجزائر.

1- البطاقات البنكية:

1.1 لمحة تاريخية عن تطور البطاقات البنكية في الجزائر:

تعود أولى محاولات استعمال الموزعات الآلية للأوراق النقدية باستعمال البطاقات البنكية بالجزائر إلى سنة 1975 حيث تم تنصيب موزعين اثنين، واشتغلا لمدة قصيرة وبعد مدة ليست باليسيرة ظهرت البطاقات البنكية لأول مرة بالجزائر بصورة واضحة سنة 1990،[1] وبدأت العمل بالبطاقات البنكية في الجزائر سنة 1997 من خلال إصدار أول بطاقة لكنها لا تحتوي على شريحة، وإنما تتضمن فقط المساحة المغناطيسية حيث كان التعامل يقتصر فقط

[1] صليح بونفلة، عصام نجاح، بطاقة الدفع البنكية cib والنظام القانوني للعقود الخاصة بها، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 09، العدد 03، جامعة 08 ماي 1945-قالمة-الجزائر - ، 2018، ص: 494

على عمليات السحب حتى عام 2005 أين بدأت عمليات الدفع وفي عام 2009 ظهرت فكرة الدفع عبر الانترنت التي ظلت مجرد فكرة إلى غاية 2010، حيث تمت المصادقة على هذا المشروع إلا أنه لم يدخل حيز التنفيذ إلى غاية عام 2013، أين تم تنفيذ أول عملية دفع عبر الانترنت، وكان القرض الشعبي الجزائري السباق لإصدار البطاقات البنكية، حيث قام في سنة 1990 بإصدار نوعين من البطاقات بطاقة السحب التي تعمل على الموزعات الآلية التابعة لشبكة البنك ثم انخرط البنك في شبكة ماستر كارد الدولية كمقابل فقط للتعامل بهذه البطاقة دون إصدارها ووصل إلى إصدار بطاقة فيزا الدولية ذات الرقاقة الالكترونية وفق المعيار الدولي "EMV.

من جهته بنك الفلاحة والتنمية الريفية قام بإصدار بطاقة سحب خاصة به موجه للأجراء الذين لهم حسابات بنكية على مستوى فروعه ومن جهته أيضا بنك الجزائر الخارجي قام بإصدار بطاقات مسبقة الدفع موجهة لشراء البنزين على مستوى محطات نفطال ، وذلك لتعويض وصولات البنزين من جهة أخرى بريد الجزائر قام بإصدار بطاقة السحب الخاصة به، والتي من خلالها يمكن لحاملي هذه البطاقة سحب الأموال من الموزعات الآلية الموزعة على كامل شبكاته وأخيرا أصدر بريد الجزائر البطاقة الذهبية للسحب والدفع بمعيار EMV والتي يعمل على توسيعها إلى كل صاحب حساب بريدي.

2.1: أنواع البطاقات البنكية في الجزائر:

أ- البطاقات المحيلة CIB:

* **مفهومها**: تعبر بطاقة الدفع البنكية CIB (بطاقة بنكية مشتركة، بطاقة الكترونية محلية للدفع والسحب ما بين البنوك تصدرها البنوك الجزائرية المنخرطة في الشبكة المالية ما بين البنوك تستعمل لسحب الأموال من الموزعات الآلية للنقود والشبابيك الأوتوماتيكية للبنوك، كما تستخدم الدفع قيمة السلع والخدمات لدى التجار عن طريق نهائيات الدفع الالكترونية، وتستخدم أيضا للدفع عن طريق الانترنت لدى التجار المنخرطين في الشبكة،[1] تقدر مدة صلاحيتها في البنوك الجزائرية بسنتين باستثناء البطاقات الموجهة لعملاء البنك الوطني الجزائري فتقدر مدة صلاحيتها بثلاث سنوات[2].

وقد عرف المشرع الجزائري بطاقة الدفع بموجب المادة 543 مكرر 23 من القانون التجاري[3] المعدل بالقانون 05/02 بقوله: تعتبر بطاقة دفع كل بطاقة صادرة عن البنوك والهيئات المالية المؤهلة قانونا ، وتسمح لصاحبها بسحب أو تحويل أموال وبموجب نفس المادة

[1] صليح بونفلة، عصام نجاح، مرجع سبق ذكره، ص45: "CIB : Cart Inter Bancaire497 .

[2] سمية عبابسة، وسائل الدفع الالكتروني في النظام البنكي الجزائري – الواقع والمعوقات والافاق المستقبيلة ، مجلة العلوم الانسانية ، العدد السادس ، جامعة ام البواقي – الجزائر-20216 الصفحة : 353

[3] قانون التجاري رقم 02-05 المؤرخ في 6 فيفري 2005 يعدل ويتمم الأمر 1975 المؤرخ في 26 سبتمبر 19975 ، المتضمن القانون التجاري، الجريدة الرسمية رقم 11 بتاريخ 09-02، 2005.

عرف بطاقة السحب بقوله: تعتبر بطاقة سحب كل بطاقة صادرة عن البنوك والمؤسسات المالية المؤهلة قانونا وتسمح لصاحبها فقط بـ الأموال من العمليات، التي تقوم بها البطاقة البنكية والتي نصت عليها المادة الثانية من عقد الحامل وهي:[1]

- سحب النقود من الموزعات الآلية للنقود ADB والشبابيك الآلية للبنوك GAB التابعة لمختلف الوكالات البنكية للبنوك المعتمدة في الجزائر والمنظمة لشبكة النقد الآلي البنوك RMI بما في ذلك الموزعات الآلية لبريد الجزائر.

- الدفع عن قرب لتخليص مستحقات السلع والخدمات لدى التجار المعتمدين لدى البنوك المنخرطين في شبكة النقد الآلي بين البنوك والمزودين بأجهزة نهائيات الدفع الالكترونية TPE.

تشابه معظم البطاقات البنكية الالكترونية من ناحية الشكل وتختلف من ناحية الخدمات أو العمليات التي تقدمها حيث أن بطاقة CIB تتكون من عشرة عناصر أساسية هي كالآتي:[2]

- شعار مؤسسة الإصدار وصاحب البطاقة؛
- شعار البنكية و تاريخ نهاية الصلاحية ؛
- اسم ولقب الزبون؛
- الشريحة العنصر الأساسي لحماية النظام؛
- رقم البطاقة؛
- لوحة الإمضاء ؛
- عنوان مؤسسة الإصدار ؛
- رقم الشفرة البصرية ثلاث أرقام الأخيرة الظاهرة على لوحة الإمضاء للبطاقة وعنصر إضافي لتأمين
- الدفع عن بعد؛ الشريط المغناطيسي.

***انطلاق العمل ببطاقة الدفع البنكية CIB** : رغم أن البطاقة البنكية تم إطلاق العمل بها كبطاقة دفع لدى التجارة المنخرطين في شبكة النقد الآلي منذ سنة 2006، إلا أن هذه الأخيرة لم تلقى رواجا كبيرا في المجتمع الجزائري وبقي استعمالها محصورا جدا بين فئة أقل من الحاملين لها، وفئة اقل من التجار، حيث أن عدد البطاقات الصادرة عن شركة النقد الآلي والعلاقات التلقائية بين البنوك إلى غاية 2015 يقدر ب1142145.2 وهو رقم صغير جدا مقارنة بعدد البطاقات السحب المستعملة على مستوى الشبابيك الآلية البريد الجزائر الذي وصل في نهاية 2015 إلى

[1] صليح بونفلة، عصام نجاح، مرجع سبق ذكره، ص:498.

[2] صليح بونفلة، عصام نجاح، مرجع سبق ذكره، ص: 499.

7 مليون بطاقة. [1]

* **أنواع البطاقات المحلية** : نميز عموما بين نوعين أساسين يحملان نفس الرمز CIB

✓ **البطاقة الكلاسيكية :** وهي البطاقة التي يمكن استعمالها للسحب من مختلف الموزعات الآلية للأوراق النقدية التي تحوز عليها مختلف البنوك المحلية الجزائرية، كذلك تستخدم عند القيام بعمليات الشراء والدفع لدى التجار المتعاقدين المحليين من قبل البنوك العاملة في الجزائر، وهي بطاقة ذات حدود ائتمانية منخفضة نسبيا وهي ذات لون أزرق متدرج.[2]

✓ **البطاقة الذهبية** : تقترح على زبائن البنوك بناء على معايير يحددها البنك إضافة إلى خدمات الدفع والسحب ، هذه البطاقة تمنح للزبائن خدمات إضافية وسقف أعلى لمبالغ الدفع والسحب وهي ذات لون ذهبي.[3]

ومن أجل ضبط وتحديد مواصفات البطاقة البنكية ذات الشريحة الالكترونية الصادرة عن البنوك وبريد الجزائر أصدرت بنك الجزائر التعليمة رقم 05-04 المؤرخة في 02 أوت 2004 التي تحدد الشكل والموصفات التقنية لكل البطاقات البنكية المستعملة في الجزائر بما في ذلك بطاقة الدفع البنكية، حيث أكدت هذه التعليمة أن البطاقات البنكية الالكترونية يجب أن تستجيب لمعيار EMV والشريحة الالكترونية المثبتة على مستوى البطاقة تسمح بتحويلات الدفع على مستوى نهائيات الدفع الالكتروني بالمحلات التجارية بينما الشريط المغناطيسي المثبتة أيضا على مستوى البطاقة يسمح بعمليات السحب على مستوى الموزعات الآلية للأوراق والشبابيك الأوتوماتيكية للبنوك GAB. والجدول الموالي يوضح تطور عدد البطاقات البنكية الكلاسيكية والذهبية في الجزائر .

الجدول رقم (4) : تطور عدد البطاقات الذهبية البنكية في الجزائر 2019-2023

السنة	2019	2020	2021	2022	2023
عدد البطاقات الذهبية	5602684	6766383	8841339	10124456	12504226

المصدر : وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، تكنولوجيا الإعلام والاتصال متوفرة على الموقع:

https://www.mpttn.gov.dz.ar

1 Lazreg Mohammed et Goudih Djamel Torqui: Un essai d'analyse sur l'utilisation de la carte éléctronique de retait et de paiement interbancair (cib) en aldérie, jornal of economic & financailresearch oum elbouaghi university, sixthissuel december 2016, p :33.

[2] بورايو هاجر أميرة.، واقع استخدام البطاقات البنكية في الجزائر -دراسة مقارنة لعينة من البنوك العمومية الجزائرية ، مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة البليدة ،02 ، 2018، ص ص : 368-369

[3] صليح بونفلة عصام نجاح، مرجع سبق ذكره، ص: 499.

✓ **البطاقة البريدية الذهبية** : هي بطاقة خصم صادرة عن بريد الجزائر ومطابقة لمعيار الأمان الدولي MV (يوروباد، ماستر كارد ،فيزا) تحمل الرسم البياني لبريد الجزائر ويمكن لحامل هذه البطاقة أن يجري مختلف العمليات بواسطتها كعملية سحب الأموال العمليات الخاصة بالخدمات البنكية الذاتية وعمليات دفع الأموال عبر نهائيات الدفع الالكتروني .[1]

لها رقم سري PIN هو عبارة عن أربعة رموز عددية متتالية تسمح بالتأكد من هوية حامل البطاقة الذهبية عند استعمالها على مستوى الشبابيك البنكية الآلية أجهزة إدخال رقم التعريف الشخصي وأيضا بنهائيات الدفع الالكتروني. تسمح بطاقة الدفع الالكتروني الذهبية بإجراء المعاملات التالية في كل أرجاء القطر الجزائري :[2].

-عند استعمالها عبر الشبابيك البنكية الآلية يمكن:

- سحب الأموال نقدا بالعملة الوطنية؛
- الخدمة الذاتية البنكية: الإطلاع على رصيد الحساب و طلب إعداد كشف مصغر العمليات العشر الأخيرة التي تم إجراؤها بواسطة البطاقة طلب دفتر الصكوك؛
- تحويل الأموال؛
- دفع الأموال؛
- تسديد الفواتير
- تعبئة رصيد مكالمات الهاتف النقال.

-عند استعمالها عبر نهائيات الدفع الالكتروني بالمتاجر:

- دفع وتسديد قيمة المشتريات أو الخدمات.
- تعبئة رصيد الهاتف النقال.

-عند استعمالها عبر أجهزة إدخال رقم التعريف الشخصي بمكاتب البريد:

- تحديد هوية الزبون لتمكينه من سحب الأموال نقدا بالعملة الوطنية؛
- سحب الأموال نقدا بالعملة الوطنية؛
- الإطلاع على رصيد الحساب.

ب ـ **البطاقات البنكية الدولية:**

* **مفهوم البطاقات البنكية الدولية** : وهي بطاقات تستعمل للسحب والدفع وتمنح للعملاء ذوي

[1] الدفع الإلكتروني على الموقع، https://edcarte.poste.dZ تاريخ الإطلاع: 20/04/2024، على الساعة: 14:38

[2] عبد الهادي مسعودي ، لخضر لعروس تقييم واقع التجارة الإلكترونية واستعمالات البطاقات الإلكترونية بالجزائر، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، ا العدد 02 ، جامعة المسيلة 2017 ، ص: 321

الحسابات بالعملة الصعبة صالحة على المستويين المحلي والدولي[1].

* **أنواع البطاقات البنكية الدولية**: يمكن أن نميز بين نوعين من البطاقات البنكية الدولية هما:

- **بطاقة فيزا كارد:** هي بطاقة تسمح بالقيام بعمليات الدفع عن طريق الانترنت أو عن طريق آليات الدفع الالكتروني أو سحب الأموال، عن طريق موزعات السحب أو الدفع الالكتروني في الخارج في كل أنحاء العالم. و تتميز هذه البطاقة بعدة مزايا من بينها ما يلي:[2]

- تستعمل البطاقة في جميع شبابيك فيزا سواء في الجزائر أو في الخارج.
- تسمح بإجراء عمليات السحب والدفع بالعملة الأجنبية 24 ساعة على 24 ساعة و 7 أيام على 7 أيام؛ و هي بطاقة سهلة الاستعمال وتسمح لصاحبها بربح الكثير من الوقت؛

-**بطاقة ماستر كارد MASTER CARD**: تعتبر بطاقة للخصم والدفع بالعملات الأجنبية ويتعامل بها بنك تروست الجزائر .[3]

تأتي هذه البطاقة في المرتبة الثانية بعد بطاقة فيزا من حيث درجة انتشارها تتعامل أيضا ، منشآت، ومحلات تجارية لها عدة أشكال أهمها : بطاقة ماستر كارد الذهبية بطاقة ماستر كارد الفضية، بطاقة ماستر كارد رجال الأعمال...الخ.

- **بطاقة أمريكا إكسبريس CARTE AMOEX** : هي بطاقة للدفع للعملات الخارجية وتسوية جميع المشتريات يتيحها البنك الوطني الخارجي لزبائنه، تعرض في ثلاثة أشكال هي البطاقة الذهبية، والبطاقة البلاتينية، والبطاقة الخضراء وهي مخصصة لزبائن البنك الذين يملكون حساب بالعملة على الأجنبية الأقل 5000 دولار أمريكي، ويمكن الاستفادة من خدمات دفع ثمن المشتريات والخدمات الخاصة بالزبون على المحطات بالمحلات التجارية الفنادق مطعم مدير وكالة السفر، والمحلات التجارية ...الخ. الموقعة على الاتفاقية AMOEX ليست بطاقات السحب الآلي بل هي بطاقات مخصصة فقط للدفع اعتماد على توافر رصيد الزبون.[4]

- **بطاقات أخرى** : يوجد في الجزائر بطاقات الكترونية ذات استعمال دولي مثل:

- **بطاقة مونيغرام MONEY GRAM** : هذه البطاقة متاحة للجميع ولا تشترط توفر حساب بنكي أو بطاقة بنكية تستخدم لإرسال، وتلقي الأموال ومحطات مونيغرام بالعملة المحلية للبلد.

- **بطاقة الوقود نفطال CARTE CARBURANT NAFTAL** : ولها ثلاثة أنواع

[1] سمية عبابسة، مرجع سبق ذكره، ص: 354.

[2] عماروش خديجة إيمان بطاقات الائتمان في الجزائر -دراسة حالة بطاقة فيزا للدفع المسبق لبنك التنمية المحلية (**GDE**)، مجلة الإصلاحات

[3] عبد الهادي مسعودي ولخضر لعروس، مرجع سبق ذكره، ص: 320

[4] عبد الهادي مسعودي ولخضر لعروس، مرجع سبق ذكره، ص: 320

الفضية، والذهبية وبطاقة الدفع المسبق تسمح هذه البطاقة بتسوية المشتريات النفطية، والوقود، وتقديم تسهيلات مالية للزبون وتختلف البطاقات من حيث المزايا والمواصفات والاستعمالات، غير أن البطاقة مسبقة الدفع تمكن الزبائن من الحصول على دفع مسبق لا يقل عن 5000 دينار جزائري.

- **بطاقتي كاش يو وون كارCACH & ONE CAR** وهي بطاقات دولية بحسابات افتراضية بعملات صعبة وأخرى محلية، بالرغم من انتشار هذه البطاقات في الجزائر إلا أنه لا توجد إحصائيات دقيقة وشاملة حول حجم التعاملات ببنك البطاقات، كما أن الموزعين لا يقدمون الدعم الفني والتجاري لهذه البطاقات بصورة تعكس مستوى الخدمات التي تقدمها هذه الشركات.

2- الشيك الإلكتروني:

المشرع الجزائري لم يتعرض لتعريف الشيك الإلكتروني على وجه الخصوص شأنه شأن سائر باقي الأوراق التجارية الإلكترونية، كما لم يخصه بقواعد قانونية خاصة، ولعل السبب وراء ذلك كوسيلة دفع وعدم انتشار التعامل به على الصعيد المحلي، عندما بدأ المشرع في وضع قوانين تتعلق بالمعاملات الإلكترونية مما جعل المشرع يختار طريقة التجربة العملية للأوراق التجارية الإلكترونية.[1]

يعرف بأنه رسالة إلكتًرونية مؤمنة ، ووثيقة رقمية محررة وفق أوضاع شكلية نص عليها
القانون، تتضمن أمرا من الساحب الى المسحوب عليه البنك، بأن يدفع لشخص ثالث المستفيد أو لأمر هذا الشخص بناء على رغبة الساحب مبلغا من النقود لدى الاطلاع بحيث البنك يعمل عبر الانترنت أو شبكات الاتصال الأخرى، فيقوم البنك أولاً بتحويل قيمة الشيك النقدية إلى حساب الشيك وبعد ذلك يقوم بإلغاء الشيك وإعادته الكتًرونياً إلى مستلم الشيك ،ليكون دليلاً على أنه تم صرف الشيك فعلاً، كما يمكن لمستلم الشيك أن يتأكد إلكتًرونياً من أنه قد تم بالفعل تحويل المبلغ لحسابه.[2]

[1] كردي نبيلة، الشيك الالكتروني، مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية، العدد 13 جامعة تبسة، ص: 249

[2] نبيل صلاح العربي ، الشيك الالكتروني والنقود الرقمية، بحث منشور لمؤتمر الاعمال الالكترونية بين الشريعة والقانون ، دبي ،2023 ،صفحة :15.

خلاصة الفصل الثاني:

تناولنا من خلال هذا الفصل أهم الجوانب النظرية للبنوك الإلكترونية والصيرفة الإلكترونية، حيث تشكل هذه الأخيرة أحد إفرازات الاقتصاد الرقمي، وذلك نظرا لأهمية ما قدمته لهذا الاقتصاد، ليس هذا فقط، بل وحققت مكاسب عديدة في نشاطها البنكي، من خلال توسيع مجال عملها إلى تقديم خدمات حديثة إلكترونية وليدة للتكنولوجيا المتطورة، كما أنها ساهمت في توسيع تعاملاتها بتقديم خدماتها إلى شرائح أوسع من العملاء وذلك راجع إلى القنوات الجديدة التي أفرزتها الصيرفة الإلكترونية.

من جهة أخرى تعمل البنوك الإلكترونية على تلبية حاجات عملائها المتزايدة والمتغيرة باستمرار وفق ما تمليه الظروف الراهنة، والتي أثرت على عاداتهم بسبب ميلهم إلى استعمال الوسائل الإلكترونية الحديثة والتكنولوجيا المتطورة، والتي تقرب المسافات بين أطراف العملية، وهذا ما يحقق أداء أفضل من عدة زوايا، من بينها الوقت والتكلفة.

الفصل الثالث : دراسة ميدانية حول مساهمة الاقتصاد الرقمي في تعزيز الصيـرفة الالكترونية

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بدر اريس338 *باتنة*

تمهيـد

يعد الإقتصاد الرقمي توجها عالميا حديثا تسعى إلى تحقيقه مختلف المجتمعات والدول من خلال الإستفادة من معطيات العصر والتحول من إقتصاد الصناعات إلى إقتصاد المعلومات، الذي يرتكز أساسا على المعرفة وتقنيات المعلومات، بإعتباره أساس شبكات الإتصال والمعلومات وقد أتى هذا النوع من الإقتصاد عناصر عديدة تحقق فوائد في جميع مجالات الحياة الداعمة للتنمية المستدامة ومن بينها الصيرفة الإلكترونية وغيرها من التطبيقات العديدة.

وبعد دراسة الجانب النظري فيما يتعلق بمساهمة الاقتصاد الرقمي في تعزيز الصيرفة الالكترونية ، فإنه سيتم في هذا الفصل محاولة توضيح الآليات الناجمة عن تطور الاقتصاد الرقمي وانعكاسه على أداء البنوك ومنها بنك الفلاحة والتنمية المحلية ، ومحاولة إسقاط ما تم التوصل إليه نظريا على ما هو موجود في هذا البنك ولتغطية نقاط هذا الفصل تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث هي:

المبحث الأول : تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية.BADR

المبحث الثاني: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة أريس338

المبحث الثالث : دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة اريس 338 في ظل الاقتصاد الرقمي و الصيرفة الالكترونية.

المبحث الأول: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR .

لقد تعددت البنوك التي تنشط على مستوى الساحة المصرفية ومن بينها بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي يعتبر أهم البنوك على المستوى الوطني، وخاصة على مستوى النشاط الفلاحي، وذلك لعدد فروعه وحجم القروض الممنوحة ، حيث استطاع بخبرته الواسعة أن يفرض مستواه في تنافسية البنوك على المستوى الخاص والأجنبي.

المطلب الأول: التعريف ببنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR :

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وأهم المهام والأهداف التي يسعى لتحقيقها ، وذلك من خلال النقاط التالية: [1]

أولا : نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو مؤسسة مالية وطنية تخضع لقانون البنك التجاري ، وهو جزء من النظام المصرفي، أنشئ بموجب المرسوم الرئاسي رقم 106/82 المؤرخ في 13-03-1982 في إطار سياسة تبنتها الدولة لتنمية القطاع الفلاحي، وهو مؤسسة ذات أسهم رأس مالها الاجتماعي 2.200.000.000 دج، مكلفة بتوفير النصائح والمساعدات في استعمال وتسيير وسائل الدفع لحساب المؤسسات الاقتصادية العمومية، وهذا في إطار احترام التشريع البنكي بمقتضى القانون رقم 90\10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض.

يعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية شخصا معنويا يقوم بعمليات استلام رؤوس الأموال من الجمهور والقيام بعمليات منح القروض، وفي سنة 1999 ارتفع رأس مال بنك الفلاحة والتنمية الريفية الى 33 مليار دج وبميزانية قدرت ب:426 مليار دج.

وإضافة الى ما سبق يقوم البنك المدروس بالعماليات التالية: منح القروض طويلة الاجل والمخصصة لشراء الآلات والتجهيزات الزراعية.

ثانيا: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

أنشأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية للقيام بالمهام التالية:

1- يقوم البنك بجمع الودائع سواء كانت جارية أو لأجل من الزبائن.

2- يعتبر البنك أداة من أدوات التخطيط المالي من خلال إنجاز المشاريع الفلاحية المسطرة وتمويل هياكل ونشاطات الإنتاج الزراعي والأنشطة التابعة له من: صيد، ري ...إلخ، وتطوير الأعمال الفلاحية والحرفية في مختلف المناطق الريفية.

3- يقوم البنك بمنح قروض متنوعة لتشغيل الشباب، قروض لإنشاء مساكن ريفية، و قروض للمهن الحرف في الأرياف طبيب، محامي...إلخ و في هذا المجال فإن الإحصائيات تشير إلى أن البنك اختل الصدارة في تمويل أزيد من 19063 مشروع في إطار عملية إنشاء المؤسسات الصغيرة و بمبلغ يقدر ب 10، 34 مليار دج في 2003، في حين أنه استطاع خاليا تمويل ما يقارب 28493 مشروع بمجموع قروض تقدر ب 39963537 دج، بالتالي توفير ما يزيد عن 64459 منصب عمل و هذا فضلا عن قيامه بمهام فتح الحسابات للزبائن سواء بالعملة المحلية أو الأجنبية تمويل مختلف العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية.

[1] معلومات مقدمة من طرف مدير بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة اريس - 338-

4- الاكتتاب واستئجار وشراء جميع السندات و السفتجات الخاصة بالعماليات الفلاحية والحرفية والزراعية.

ثالثا: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

وتتمثل فيما يلي:

- ✓ تنمية القطاع الفلاحي وتنظيمه بتطوير وتعميم تكنولوجيا الإعلام الآلي؛
- ✓ الرفع من نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية؛
- ✓ ترقية النشاطات الفلاحية والحرفية وضمان التمويل حسب القوانين؛
- ✓ احترام القوانين المطبقة على مستوى التسيير والمالية والمحاسبة.
- ✓ تحسين العلاقات مع الزبائن بالاقتراب منهم عن طريق فتح وكالات جديدة في مختلف المناطق.
- ✓ تمويل الاستغلاليات الفلاحية التابعة لقطاع الدولة والمزارع.
- ✓ مساعدة القطاعات ذات الصلة بالفلاحة ماليا.
- ✓ منح القروض طويلة الأجل والمتخصصة لشراء الآلات والتجهيزات الزراعية.
- ✓ جمع الودائع متوسطة وقصيرة الأجل.
- ✓ تمويل النشاطات الفلاحية ذات صلة بالمنتجات الغذائية.

رابعا: وظائف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية حسب قانون تأسيسه بتنفيذ كل العمليات البنكية ومنح الائتمان بكل أنواعه ، ومن وظائفه الأساسية :

- ✓ تنفيذ جميع العمليات البنكية و الاعتمادات المالية على اختلاف إشكالها طبقا للقوانين والتنظيمات الجاري المعمول بها.
- ✓ تطوير الموارد وهذا بفتح الحسابات دون تحفظات كبيرة .
- ✓ تطوير شبكاته ومعاملاته النقدية.
- ✓ تسيير الموارد النقدية بالدينار والعملة الصعبة بطرق ملائمة.
- ✓ إعادة تنظيم القروض.
- ✓ تطوير قدرات تحليل المخاطر .
- ✓ إنشاء خدمات جديدة.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي العام وتوزيع المديريات الجهوية والوكالات المحلية لبنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR:

أولا: بنية الهيكل التنظيمي العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR:

يخضع بنك الفلاحة والتنمية الريفية للنظامين المركزيين واللامركزي، فالأول تمثله المديرية المركزية الموجودة في ولاية الجزائر تحت إدارة رئيس (مدير العام بمساعدة مديرين مركزيين، بالإضافة إلى أقسام تضم كل منها عدة مديريات تحت سلطة رئيس قسم ومهمتها

الإشراف على مختلف العمليات البنكية، أما التنظيم اللامركزي فيتمثل في فروع ووكالات البنك الممتدة عبر ولايات الوطن حيث توجد الفروع التي تقوم بالإشراف والعمل على السير الحسن للوكالة عبر النطاق المحدد.

وعليه يمكن أن يضم الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ما يلي:

الشكل رقم (05) الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

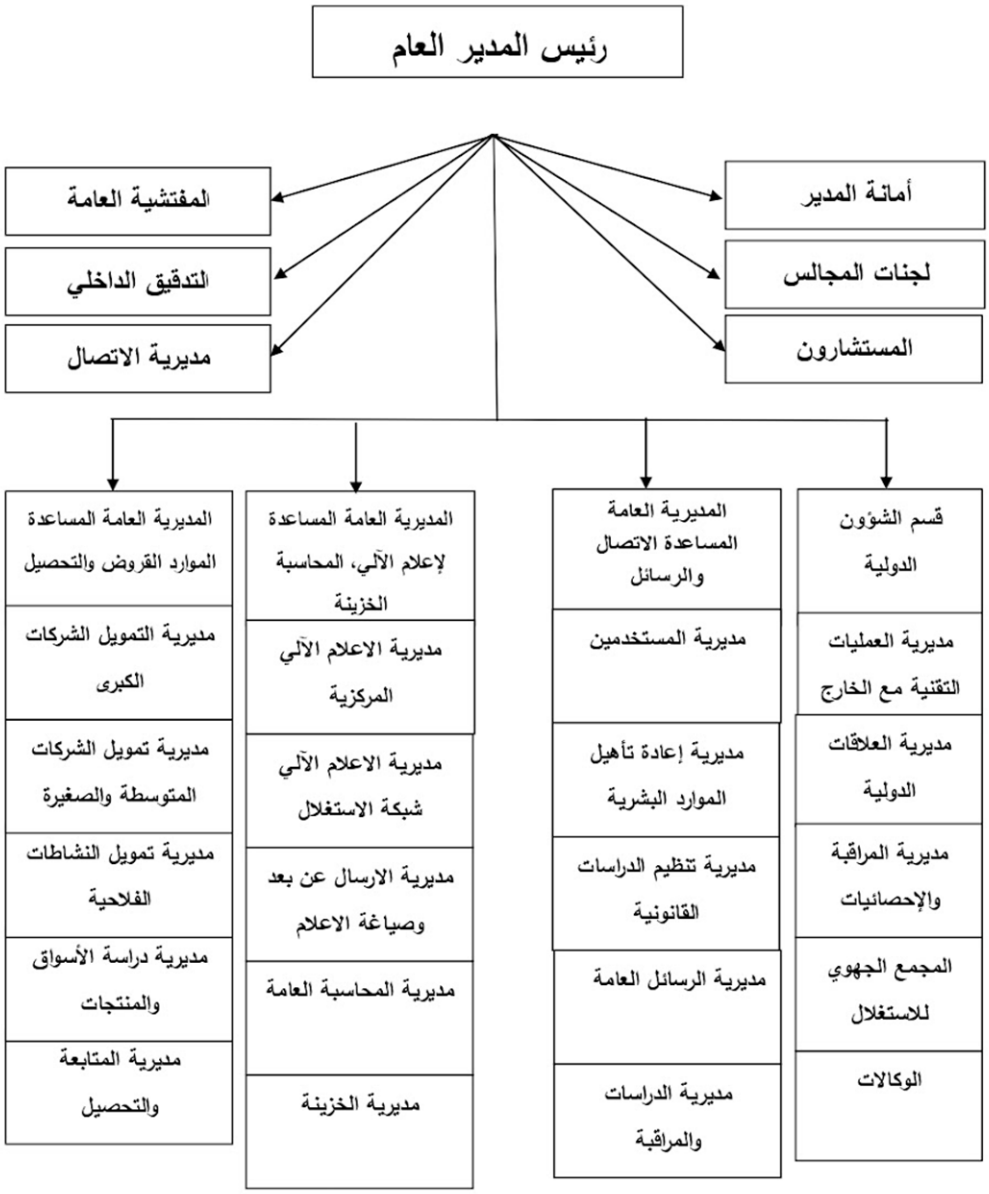

المصدر : مقدم من طرف إدارة الوكالة -338- اريس بنك الفلاحة والتنمية الريفية

ثانيا : توزيع المديريات الجهوية والوكالات المحلية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية :

الجدول رقم (05) : توزيع المديريات الجهوية لبنك والتنمية الريفية بدر :

الرمز	المديرية الجهوية	الرمز	المديرية الجهوية	الرمز	المديرية الجهوية	الرمز	المديرية الجهوية
001	ادرار	012	تبسة	024	قالمة سوق اهراس	051	ميلة
002	الشلف	013	تلمسان	025	قسنطينة	052	الجزائر/غرب
003	الاغواط وغرداية	014	تيارت	026	لمدية	053	عين تموشنت
004	أم البواقي وخنشلة	015	تيزي وزو	027	مستغانم	054	غلزان
005	باتنة	017	الجلفة	028	مسيلة	055	بومرداس
006	بجاية	018	جيجل	029	معسكر	056	الجزائر /مركز
007	بسكرة	019	سطيف	030	ورقة الزي تمراست	057	الطارف
008	بشار وتندوف	020	سعيدة.نعامة لبيض	031	وهران	058	تيزي وزو غرب
009	البليدة	021	سكيكدة	034	برج بوعرريج	060	الجزائر الوكالة عميروش
010	البويرة	022	سيدي بلعباس	042	تيبازة		
011	الجزائر /شرق	023	عنابة	050	عين الدفلة		

المصدر : الموقع الالكتروني لبنك الفلاحة والتنمية الريفية(https://badrbanque.dz //HTTPS)

الجدول رقم (06) : توزيع الوكالات المحلية لبنك والتنمية الريفية بدر

الرمز	المجموعة الهوية للاستغلال	عدد الوكالات التابعة	الرمز	المجموعة الهوية للاستغلال	عدد الوكالات التابعة
001	ادرار	04	023	عنابة	04

002	الشلف	08	024	قالمة سوق اهراس	09
003	الاغواط/غرداية	08	025	قسنطينة	06
004	ام البواقي خنشلة,	09	026	المدية	07
005	باتنة	09	027	مستغانم	04
006	بجاية	10	028	المسيلة	05
007	بسكرة الوادي	09	029	معسكر	06
008	بشار تندوف	05	030	ورقلة الزي تمراست	09
009	البليدة	08	031	وهران	08
010	البويرة	07	034	برج بوعرريج	03
011	الجزائر شرق	05	042	تبازة	006
012	تبسة	07	050	عين الدفلى	09
013	تلمسان	09	051	عين تموشنت	05
014	تيارت تسمسيلت	11	052	غلزان	06
015	تيزي وزو شرق	07	053	بومرداس	07
017	الجلفة	05	054	الجزائر وسط	07
018	جيجل	05	055	ميلة	07
019	سطيف	11	056	الجزائر غرب	08
020	سعيدة النعامة البيض	08	057	الطارف	06
021	سكيكدة	08	058	تيزي وزو غرب	04
022	سيدي بلعباس	09	060	الوكالة النموذجية عميروش	01

المبحث الثاني : بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة اريس 338[2]

مع تزايد نمو الاقتصاد الرقمي و الإنتشار شبكة الانترنت والتطور الظاهر في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال وأثارها على البنوك ونشاطاتها أدى ذلك لوجود أنظمة دفع إلكترونية ووسائل حديثة تتلاءم مع متطلبات هذا الإقتصاد الجديد أما عن واقع الصيرفة الإلكترونية في النظام المصرفي الجزائري فمازال في مرحلة أولية من خلال إدخال تكنولوجيات حديثة في القطاع المصرفي إلا أنها رغم ذلك تحاول بجهودها المتميزة النهوض باقتصادها الوطني من خلال تبني بعض المشاريع المتعلقة بتطوير البنية التحتية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال كما أن تبني مشروع الصيرفة الإلكترونية سوف يساهم في تحديث وتطوير النظام المصرفي الجزائري ويجعله يواكب التطورات العالمية الحاصلة وتسارع وتيرة التطور الاقتصادي والاجتماعي في جميع الأصعدة خاصة منها الأنظمة المصرفية التي أصبحت متكيفة إن لم نقل مواكبة للمتغيرات الراهنة3

المطلب الاول : تعريف وكالة بدر أريس 338

[2] وثائق مقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة اريس

[3] الصيرفة الإلكترونية كمدخل لبناء الاقتصاد الرقمي في الجزائر سلاوتي حنان – رابعة دكتوراه – جامعة البليدة2

هي وكالة كانت تابعة للبنك الوطني الجزائري إلى غاية 13مارس 1989 بموجب المرسوم الرئاسي رقم 82-106 تحول إلى بنك الفلاحة والتنمية الريفية وهذا لتلبية حاجيات السكان وفي سنة 2002 شهدت تطورا ملحوظا في بنائها بشكل فعال تقع في وسط المدينة في شارع مصطفى بن بولعيد" وهو مكان استراتيجي إذ يتوسط معظم المرافق العمومية في المدينة، كما تقوم هذه الوكالة بتغطية ست دوائر داخل ولاية باتنة وهي (أريس ، أشمول، تكوت، بوزينة، ثنية العابد، منعة) ، تساهم الوكالة في تطوير القطاع الفلاحي بالاضافة الى خدمات مصرفية متنوعة، و هذا مايسهل عليها التعامل مباشرة مع زبائنها وكذلك استقطاب زبائن جدد من خلال الخدمات التى تعرضها عليهم و كذلك حسن الاستقبال الذي يحضون به منة طرف موظفي الوكالة والذي يقدر عددهم ب16 موظفا موزعين على مختلف أقسام الوكالة كل واحد حسب تخصصه، ووكالة اريس 338من الوكالات التابعة إلى المديرية الفرعية لباتنة005، وفيما يلي جدول يوضح بطاقة تعريف هذه الوكالة.

الجدول رقم (07) بطاقة تعريف وكالة أريس 338

البيان	وكالة اريس		
عدد العمال	16	الاطار	3
		عون تنفيذي	8
		عمال نظافة	1
		حراس امن	4
معدل العمر	40 سنة		
نسبة الحضور	%100		
نسبة الغيابات	%0		

المصدر: وثائق مقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية أريس 338

المطلب الثاني : موارد واستخدامات وكالة بدر أريس 338

1- **الموارد:** تعتمد الوكالة في مواردها على ثلاث عناصر:

- ✓ راس المال المدفوع والاحتياطات .
- ✓ القروض من البنوك .
- ✓ الودائع بأنواعها المختلفة .

2- الاستخدمات: تتمثل في :

✓ **المجموعة الأولى :** تظهر أصول هذه المجموعة للوكالة كما يلي:

-النقدية ، الخزينة العامة والصكوك البريدية

-البنوك والمراسلون :وهو توظيف الغرض منه تسوية العمليات فيما بين البنوك فقط ومن بين الحسابات التى تتضمنها ما بين البنوك والتبادل المباشر مع البنوك الأخرى مثل-bdl-bna cpa .

-الحسابات النظامية المختلفة :الغرض من هذا الحساب هو تصنيف العمليات الخاصة بالوكالة اذا ماوجد هناك فروقات ونزاعات قانونية ، ومن بين الحسابات التي يتضمنها حسابت مستحقة بعد تحصيلها ، دائنون مختلفون ، اذونات وحسابات لأجل,

✓ **المجموعة الثانية:** وتشمل هذه المجموعة من الاصول مايلي

- السندات : تعتبر من بين الاوراق المالية التى تقدمها الخزينة العامة للبنوك والشركات وعادة ما تكون اختيارية .
- المباني والتجهيزات : تتمثل في المكاتب ومايحتاجه البنك للقيام بنشاطه.

المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي لوكالة بدر أريس - 338 -

تخضع وكالة أريس لتنظيم خاص وهيكل إداري يسمح لها بالقيام بنشاطها بطريقة سريعة ومنظمة وهذا نوضحه من خلال الشكل(06) مخطط لهيكل الكوادر البشرية بوكالة بدر اريس338

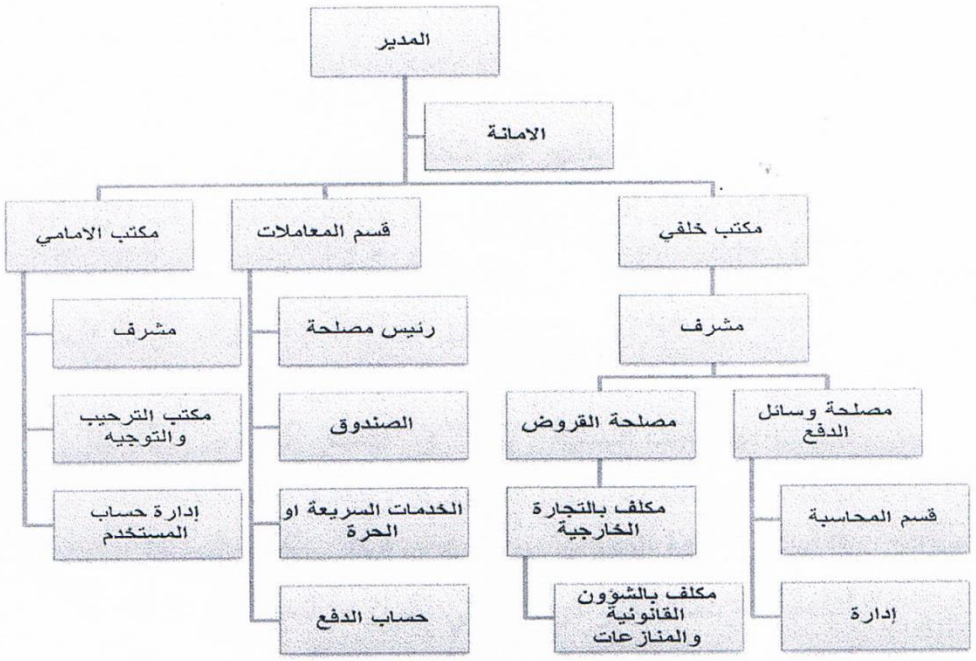

المصدر:من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات من وكالة اريس338

المبحث الثالث : دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة اريس 338 في ظل الاقتصاد الرقمي و الصيرفة الالكترونية.

تعد وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية اريس احد أهم المؤسسات المالية في الولاية ،حيث تلعب دورا مهما في تمويل القطاع الفلاحي ودعم التنمية الريفية ولتحقيق أهدافها تولي الوكالة اهتماما كبير بتطوير قنواتها التسويقية مستخدمة تكنولوجيا المعلومات بشكل فعال.

المطلب الأول : المقابلات البحثية

أولا : أسئلة المقابلة:

1. إلى أي مدى تعتقد أن الوكالة يجب أن تتبنى التحول الرقمي حتى تظل قادرة على المنافسة؟
2. هل استخدام التكنولوجيا المالية ضرورة ملحة وحتمية للبنوك التقليدية؟
3. ما هي أهم الوسائل والتقنيات الالكترونية المستخدمة في الوكالة؟
4. ما هي الخدمات الالكترونية المتاحة في الوكالة؟ كيف أثرت على الوكالة والعملاء؟
5. ما هي بطاقات الدفع المتوفرة في الوكالة (عددها،أنواعها،)؟
6. هل لدى الوكالة آلات سحب الكترونية؟
7. هل يقوم البنك بعمل دورات تدريبية في التحول الرقمي والتكنولوجيا المالية للموظفين لديه؟
8. ما هو مدى مواكبة الموظفين في الوكالة للتكنولوجيا المالية الحديثة وإتقانهم لممارستها؟
9. ما مدى استعداد وكالتكم للتحول الرقمي في اعتقادكم؟ وما نسبة تقييمكم لتطور بنككم رقميا؟

ثانيا: أجوبة المقابلة

تم مقابلة السيد دريدي مسعود مدير وكالة بدر اريس 338وقد أدلى لنا بالإجابات التالية:

1. من المهم والأكيد إن تتبنى الوكالة التحول الرقمي سريعا بالبقاء في المنافسة وتحسين جودة الخدمات ومواكبة التطورات التكنولوجية.

2. نعم ،التكنولوجيا المالية ضرورية جدا ومهمة في نفس الوقت ولذلك يجب توفيرها واستعمالها في ظل هذا التطور .

3. أهم الوسائل الالكترونية الموجودة في الوكالة نجد :

*الحواسيب :ذات نظام معالجة قوي وسريع بحيث يمكن من خلالها معالجة المدخلات والمخرجات بسرعة ودقة عالية؛

*البطاقات الرقمية :تحتوي على شريحة الكترونية تحمل رصيد الكتروني (بيانات مشفرة)؛

أما بالنسبة للأنظمة والتقنيات نجد:

*نظام الحماية :تستخدم الحماية نظام أمني خاص عالي الحماية وصعب الاختراق؛

*نظام المقاصة الإلكترونية :حيث يتم داخله عمليات المقاصة إلكترونيا؛

4. تحتوي الوكالة على بعض الخدمات الالكترونية منها : وسائل الدفع (بطاقات الكترونية).

5. بطاقات الدفع المتوفرة في الوكالة :حوالي خمس بطاقات : بطاقة CIB، بطاقة CBRI، بطاقة CIB GOLD،بطاقة التوفير ، Carte daffair

6. لا تمتلك الوكالة على آلات سحب الكترونية.

7. نعم تقوم الوكالة بعمل دورات تكوينية شاملة لموظفيها وذلك لتأهيلهم في جميع المجالات

8. يواكب جل الموظفين جميع التطورات التكنولوجيا الحديثة ويحاولون تحسين مهاراتهم
9. الوكالة في سعي حثيث للتحول الرقمي؛ نسبة مقبولة نوعا ما قياسا على ما كانت عليه في السابق لكن يمكن القول بأنه بالإمكان زيادتها وتحسينها.

المطلب الثاني : وسائل الدفع الالكترونية المستخدمة في وكالة بدر أريس 338.

رغم التطورات التي عرفتها وسائل الدفع الإلكترونية في العالم و توسع نطاق إستخدامها ليشمل مختلف المجالات حيث أصبحت من أهم وسائل الدفع في الوقت الراهن إلا أن الجزائر بقيت في منأى عن هذه المستجدات رغم أن العديد من الدول العربية قد قطعت أشواطا كبيرة في هذا المجال.

و ما نستطيع أن نتحدث عنه من بطاقات الكترونية ممنوحة للزبائن وكل المتعاملين على مستوى وكالة بدر أريس وهذا ما يوضحه الجدول أدناه.

الجدول رقم (08) : البطاقات الالكترونية الممنوحة للمتعاملين على مستوى وكالة بدر أريس خلال الفترة (2019-2023)

CARTE DAFFAIRE	TAWFIR	CIB GOLD	CPRI	CIB	السنة
0	1000	800	400	500	2019
0	1200	920	650	750	2020
0	1500	1100	900	910	2021
250	0	1330	1000	1000	2022
450	0	1400	1280	1600	2023

المصدر : معطيات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة اريس ،2024.

من خلال الجدول اعلاه يتضح لنا ان عدد الزبائن الذين يملكون البطاقات الالكترونية في تزايد مستمر خلال السنوات من 2019 الى 2023 وهذا يبين لنا ان البطاقات الالكترونية اصبحت تحضى بقبول واسع من طرف زبائن الوكالة وخاصة بطاقة CIB التي تزايد مستعملوها من 500مستعمل خلال سنة 2019 ليصل الى 1600 مستعمل في سنة 2023 وهي باعتبارها بطاقة سحب ودفع مابين البنوك تصدر من اجل الزبائن ذات الدخل المحدود سواء اشخاص طبيعيين او تجار، وتستعمل في كامل الأجهزة الالية DAB،GAB و TPE.وايضا بطاقة CIB GOLD من 800 سنة 2019 الى 140سنة 2023، والتي تصدر من اجل الزائن ذوي الدخل المرتفع الذي يتجاوز 150الف دينار والتجار ذوي المعاملات التجارية الكبيرة،وهذا ان دل يدل على التكنولوجيا الحديثة الموجودة داخل الوكالة ، لاجل مسايرة التطورات الحاصلة في مجال الخدمة المصرفية ، والسرعة في الأداء ، والشكل التالي يوضح لنا تطور استخدام البطاقات في الوكالة.

الشكل رقم (07) يوضح نوع وعدد البطاقات الموزعة على الزبائن لوكالة بدر اريس 338 خلال الفترة (2019-2023)

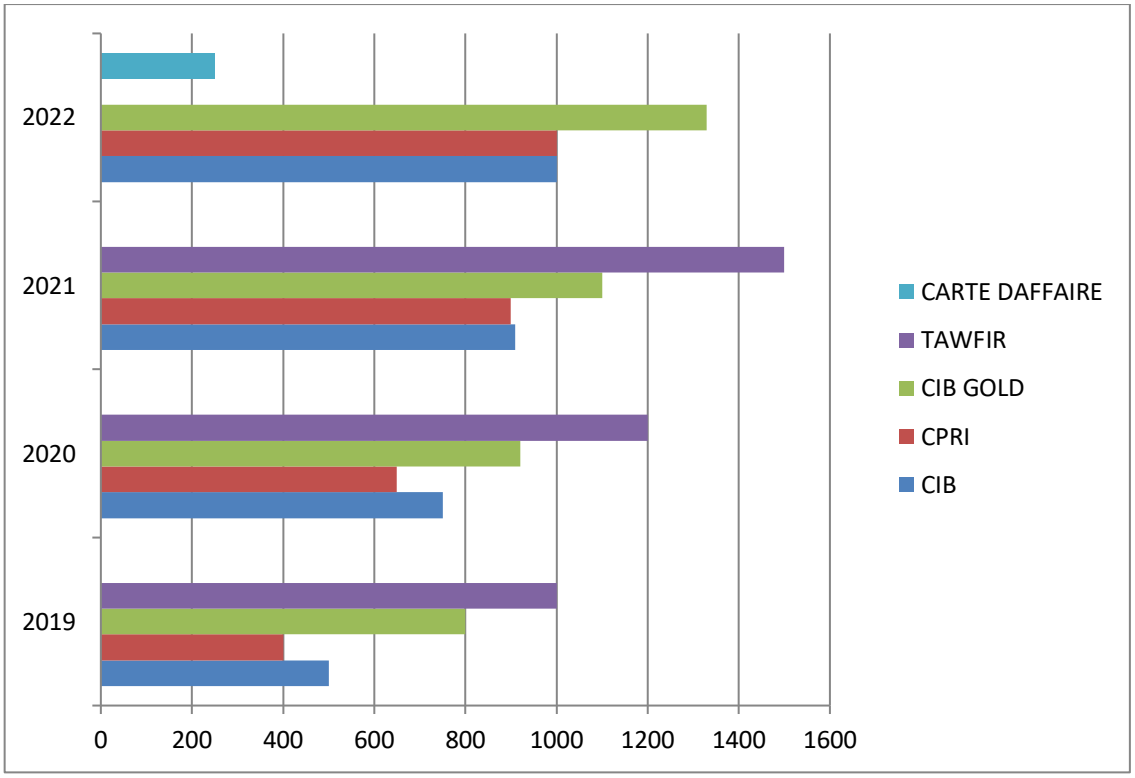

المصدر : من اعداد الطالبين اعتمادا على نعطيات الجدول رقم(08)

من خلال ما سبق ذكره توصلنا انه يستطيع عملاء الوكالة القيام بعمليات السحب للبطاقات الالكترونية في حدود السقوف التى منحت لهم من أي صراف الى على مستوى جميع انواع البنوك الجزائرية التى يتواجد بها اجهزة GAB.DAB، وتطبق عليها نفس شروط السحب في الوكالة دون تمييز بينها و بين باقي البنوك الأخرى.

خلاصة الفصل الثالث:

لقد جاء الاقتصاد الرقمي بمفاهيم وأسس وأنظمة جديدة والتي استلزمت تطوير القطاع المالي والمصرفي وتطبيق المعلوماتية في المجال البنكي، حيث أدى ذلك إلى خلق أنظمة دفع الكترونية تتلائم مع متطلبات هذا الاقتصاد الجديد، كما أن الاعتماد على الصيرفة الإلكترونية في الجزائر ساهم في بناء اقتصاد رقمي في هذا البلد ، وهذا من خلال إدخال الوسائل الإلكترونية المتطورة

كالبطاقات البنكية، محطات الدفع الإلكترونية وأجهزة الصرف الآلي وكذا نظام التسوية الفوري الإجمالي والمقاصة الإلكترونية وبالتالي تحاول الجزائر جاهدة مسايرة التطورات الحاصلة ، آخذين بعين الاعتبار ان واقع الحال في هذا المجال في الجزائر يكشف التأخر النسبي مما يستدعي إلزامية النهوض بهذا القطاع وتطويره ليواكب التطورات الحاصلة .

الخاتمـــــــــة

الخاتمة

تعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أبرز تطورات عصرنا الحالي، والتي ساهمت بدرجة كبيرة في تسهيل المعاملات وظهور الاقتصاد الرقمي، هذا الاقتصاد القائم على الإنترنت ووسائل الاتصال الحديثة، الذي جاء بمفاهيم جديدة من أبرزها الصيرفة الالكترونية في مجال البنوك، وهذا النوع من الصيرفة قدم دعما قويا وساهم في زيادة وتطور حركة هذا الاقتصاد.

وعليه، فكما تم التطرق إليه في بحثنا ، فقد شهدت الساحة المصرفية توسعا كبيرا في التكنولوجيا البنكية، ولعل من أبرز مظاهرها انتشار البنوك الإلكترونية أو الصيرفة الإلكترونية، مصطلحان يؤديان ذات المقصود مع فرق في درجة الإلكترونية في أعمالها، إذ نجد مصارف تعمل كلية على الخط، فهي بالتالي مصارف افتراضية، وأخرى تقدم خدمات بالطرق التقليدية لكن العمل المصرفي الإلكتروني فيها يتجاوز الوظائف التقليدية ويهدف إلى رفع كفاءة هذه المصارف بما يتماشى والتكنولوجيات الحديثة. واستخلاصا لما سبق، يمكن القول إن التطور التكنولوجي وظهور شبكة الإنترنت والاتصالات بأنواعها، حجر الأساس لبناء اقتصاد رقمي ذي جودة.

ولقد اتجهت جهود الدولة الجزائرية منذ بداية الألفية إلى الاهتمام بالتكنولوجيا الحديثة، لتحسين الخدمات المقدمة، ولعل أبرز تجليات هذه الجهود إطلاق استراتيجية الجزائر الإلكترونية 2013. أما عن تجربة الجزائر في مجال الصيرفة الإلكترونية، فلا يزال في مرحلته الأولية، من خلال إدخال بعض تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القطاع المصرفي، وتحديث هذا الأخير، حيث تعاظم الاهتمام بهذا الموضوع جراء التطور السريع في أنظمة الاتصالات والأجهزة والبرمجيات، الأمر الذي أدى إلى ظهور وسائل الدفع الإلكتروني بديلا للوسائل التقليدية، وبداية توجه الجزائر نحو الاقتصاد الرقمي، ذلك أن اعتماد الصيرفة الإلكترونية بما يتطلب من بيئة مناسبة، يساهم في بناء الاقتصاد الرقمي في الجزائر, فضلا عن محاربة الاقتصاد الغير رسمي من خلال إدخال النقود المتداولة فيه إلى الدائرة المصرفية.

نتائج البحث:

لقد أفضت هذه الدراسة إلى الخروج بجملة من النتائج نوجزها فيما يلي:

أدت ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصال إلى ظهور اقتصاد جديد يقوم على وسائل الاتصال الحديثة وخاصة الإنترنت يدعى بالاقتصاد الرقمي ،حيث ظهرت العديد من التطبيقات الاقتصادية في ظل الاقتصاد الرقمي منها الصيرفة بصيغة إلكترونية، ميزتها الأساسية تقليص التكاليف وتوفير الوقت والجهد لأطراف التعامل.

خلال السنوات القليلة الماضية، أدركت الجزائر ضرورة تحديث نظامها المصرفي وذلك من خلال إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصال للارتقاء به.

إن اعتماد الصيرفة الإلكترونية سوف يساهم في تطوير وتحديث النظام المصرفي الجزائري، وجعله يواكب التطورات العالمية الحاصلة.

إن تجربة الجزائر مع الصيرفة الإلكترونية تشهد تحسنا مستمرا حتى ولو كان بوتيرة بطيئة، لأن التعامل وفق هذا النمط الجديد يتطلب تغيير في ذهنيات الأفراد وتوجيه سلوكهم نحوها.

إثبات أو نفي الفرضيات

نثبت صحة الفرضية الأولى : والتي نصت على أن الجزائر لم تنجح في تطوير بنيتها التحتية للنهوض بالأنظمة الرقمية"، فهي فرضية مؤكدة، واستنادا للمؤشرات المعروضة، الجزائر مازالت بعيدة لمواكبة التطورات واللحاق بركب الاقتصاد الرقمي، بسبب ضعف مقومات البنية التحتية مما جعلها تحتل مراكز متدنية في استخدام تقنيات التكنولوجيا الحديثة والمتطورة.

نثبت صحة الفرضية الثانية: والتي نصت على " تأخر الجزائر في مواكبة التطورات لاسيما في ميدان التكنولوجيا والاتصالات أدى إلى ضعف ومحدودية الخدمات المصرفية الإلكترونية المقدمة"، فرضية مؤكدة، نظرا لضعف البنية التحتية للاتصالات وهذا استنادا للمؤشرات المعروضة والخاصة بالبنية التحتية للاقتصاد الرقمي في الجزائر، فتفعيل الصيرفة الإلكترونية في الجزائر كان محدودا وضعيفا .

التوصيات والاقتراحات:

هناك جملة من الاقتراحات والتوصيات، والتي تصب مجملها في تطوير الاقتصاد الرقمي والصيرفة الإلكترونية في الجزائر ، نوجزها فيما يلي:

العمل على تقوية البنية التحتية لبناء الاقتصاد الرقمي وذلك بزيادة الإنفاق على الاستثمار في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتوسع في استخدام الإنترنت. تشجيع استخدام التكنولوجيا الحديثة، وتطبيق الأنظمة والبرامج المتطورة، وتنويع الخدمات المصرفية المقدمة.

الإسراع في تجسيد وتحديث قواعد الاقتصاد الرقمي الذي يساهم في دفع عجلة العمل المصرفي الإلكتروني وعصرنة النظام المصرفي الجزائري بإدخال التكنولوجيا المتطورة، وتشجيع استخدامها في البنوك الجزائرية.

وضع تحفيزات لاستعمال طريقة الدفع الإلكتروني بدلا من الدفع النقدي و ضرورة متابعة التطورات الحديثة في مجال الصيرفة الإلكترونية والوصول إلى العملاء عبر التقنيات، باعتبار أن لها تأثير مباشر على جودة الخدمات المصرفية.

آفاق البحث :

نظرا لأهمية واتساع موضوع إسهامات الاقتصاد الرقمي في تعزيز الصيرفة الإلكترونية في الجزائر، وبعد الوصول إلى نتائج دراستنا ، تبين أنه ومن غير الممكن الإحاطة بكل جوانبه،

لذلك يحتاج الموضوع إلى دراسة وبحث أكثر توسعا لإثرائه، آخذين بعين الاعتبار النقاط التي لم نتطرق لها خلال دراستنا، لنفتح آفاقا أخرى تستدعي الدراسة:

مدى نجاعة استغلال الرقمنة في تنمية الاقتصاد الجزائري.

إنشاء مؤسسات في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

قـائمـــة المـــراجـــع

	الكتـــــــــــــــب
01	إخلاص باقر، هاشم النجار ، الاقتصاد الرقمي والفجوة الرقمية في الوطن العربي، أطروحة مقدمة كجزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد جامعة البصرة، العراق، 2007 .
02	فريد راغب النجار، الاقتصاد الرقمي للإنترنت وإعادة هيكلة الاستثمار والبورصات والبنوك المركزية ، دار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر،2007.
03	تنيو كنزة، دهان محمد الشريف دور الاقتصاد الرقمي في تحقيق جودة الحياة ـ دراسة مقارنة بين الجزائر والامارات ـ مجلة الاستراتيجية والتنمية العدد 3 مجلد ، جامعة قسنطينة 2 الجزائر 2019 .
04	خالد أحمد علي محمود، اقتصاد المعرفة وإدارة الأزمات المالية في إطار المؤسسات الاقتصادية، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، كلية الحقوق الاسكندرية، مصر، 2019.
05	أسامة عبد السلام السيد حربي، الاقتصاد الرقمي، دار غيداء للنشر والطباعة، الأردن،2019.
06	جعفر حسن جاسم، الاقتصاد الرقمي، دار البادية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان،2008.
07	حسن العلمي، الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2013.
08	فاتن عبد الأول منشى، الاقتصاد المعرفي "رؤية" للاستدامة بالوطن العربي، مركز الخبرات المهنية للإدارة النشر، القاهرة 2019.
09	نجم عبود نجم الادارة والمعرفة الالكترونية، الاستراتيجية ، الوظائف، المجالات، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
10	مصطفى يوسف الكافي، اقتصاديات البيئة والعولمة، دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر-92 -والتوزيع، دمشق، سوريا، 2013.
11	يدو محمد، بوعافية رشيد، انعكاسات الاقتصاد الرقمي على النشاط الاقتصادي، الملتقى الدولي الخامس، الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصادات الدولية، الجزائر،2012 .
12	أسماء مبارك، دور تطبيق التحول الرقمي في ترشيد تكاليف الخدمات المصرفية في البنوك التجارية المصرية ، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية ، جمهورية مصر العربية ، المجلد 13 ، العدد2 ، جامعة مدينة السدات ، 2022 ، ص 473.

13	دنداني بهاء الدين صقر، ميمون أيمن، دور التحول الرقمي في تحسين الأداء البيداغوجي ، دراسة حالة جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، مذكرة ماستر غير منشورة ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ، 2022 ، ص 16، 17 .
14	قوجيل محمد ناصري ، نصر الدين، رقمنة القطاع المصرفي الجزائري ، في الحد من تداعيات أزمة كورونا، حالة بنك الخليج الجزائر ، 2020 ، مجلة العلوم الإدارية والمالية ، المجلد العدد 1 ، جامعة الشلف ، 2021 ، ص 69 ، 88.
15	إيهاب خليفة ، البلوكشين ، الثورة التكنولوجية القادمة في مجال المال والأعمال ، مجلة المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة ، العدد 3 ، ابو ظبي ، 2018، ص 2 .
16	أمين عثامنية وآخرون ، تطبيقات الذكاء الإصطناعي كتوجه حديث لتعزيز تنافسية منظمة الأعمال المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية ، برلين 2019 ، ص 12 .
17	هناء محمد هلال الحنيطي ، ماهية العقود الذكية ، مؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الدولي ، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري ، دبي ، 2019 ، ص 18.
18	الشريف مصباح أبو كرش ، عصر التكنولوجيا المالية الجديد ، مجلة الدراسات المالية والمصرفية ، المجلد 26 العدد 1 ، الأردن ، 2019 ، ص10 .
19	معطي سيد أحمد ، واقع وتأثير التكنولوجيا الجديدة للإعلام والإتصال على أنشطة البنوك الجزائرية ، دراسة حالة بنوك سعيدة ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة تلمسان ، 2012 ، ص 14، 15 .
20	عبد المنجم راض ، فرج ، عزة إقتصاديات النقود والبنوك ، البيان للطباعة والنشر، الإسكندرية ، 2001 ، ص 26 .
21	بلعياش ميادة، أثر الصيرفة الإلكترونية على السياسة النقدية دراسة مقارنة الجزائر فرنسا -أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، الجزائر ، 2015 .
22	ناظم محمد نوري الشمري ، عبد الفتاح زهير العبد اللات ، الصيرفة الإلكترونية ، الأدوات والتطبيقات ومعيقات التوسع ، دار وائل للنشر ، عمان 2008 ، ص 28.
23	نبيلة قرزيز وآخرون ، دور التحول الرقمي في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة للبنوك العمومية ، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري ، مذكرة ماستر غير منشورة ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف ، 2022 ، ص 05 .
24	عبد الناصر عبد اللطيف نصير ، أثر التحول الرقمي على عدم تماثل المعلومات ، دليل من الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودية ، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية ، المجلد 5، العدد 2 ، ماي 2021 ، ص 14 .
25	ريان عثمان واقع البنوك الإلكترونية في العالم العربي، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، مخبر أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل الحركية الاقتصادية الدولية، العدد 3،جامعة امحمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2019.
26	بحوصي مجذوب، سفيان بن عبد العزي، واقع وآفاق البنوك الإلكترونية - مع الإشارة

	إلى مستقبلها في الجزائر - مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة بشار، الجزائر، العدد2. 2019.
27	واقي ميلود، داودي محمد، واقع ومتطلبات تفعيل البنوك الإلكترونية دراسة حالة الجزائر ، مجلة الدراسات التسويقية وادارة الأعمال، المركز الجامعي، المجلد 1، العدد 1، مغنية، الجزائر، 2017.
28	مداح عرايبي الحاج، بارك نعيمة، أهمية البنوك الإلكترونية في تفعيل وسائل الدفع الإلكترونية في الوطن العربي الواقع والآفاق - مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 2، جامعة الشلف، 2010.
29	محمد الصيرفي، الإدارة الإلكترونية، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2007.
30	بريكة السعيد، واقع عمليات الصيرفة الإلكترونية وآفاق تطورها في الجزائر، أطروحة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، الجزائر، 2011.
31	جهيدة العياطي، محمد بن عزة، تطور الخدمات المصرفية الإلكترونية بين وسائل الدفع الحديثة والتقليدية، تحليل إحصائي حديث لواقع وافاق تطور الصيرفة الإلكترونية في الجزائر، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 3 ، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2017.
32	ناذر عبد العزيز الشافي، المصارف والنقود الإلكترونية، المؤسسة الحديثة للكتاب، الطبعة الأولى، لبنان، 2007.
33	عبد الهادي مسعودي، الأعمال المصرفية الإلكترونية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،عمان، 2016.
34	محمد تركي عبد العباس، دور الأنترنت في تدعيم الصيرفة الإلكترونية مدخل تحللي لاستخدام الأنترنت في الخدمة المالية مجلة الغري للعلوم الاقتصادية، العدد 2، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد.
35	الزين منصوري، وسائل وأنظمة الدفع والسداد الإلكتروني (عوامل الانتشار وشروط النجاح)، الملتقى العلمي الدولي الرابع عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الإلكترونية في الجزائر) عرض تجارب دولية)، المركز الجامع، خميس مليانة، الجزائر ، 2011.
36	منير الجبيهي، البنوك الإلكترونية، دار الفكر الجامعي، الطبعة الثانية، مصر، الإسكندرية، 2006.
37	صليح بونفلة ، عصام نجاح، بطاقة الدفع البنكية CIB والنظام القانوني للعقود الخاصة بها،مجلة العلوم القانونية والسياسية ، المجلد 09 ، العدد 03 ، جامعة 08 ماي 1945 ، قالمة ، الجزائر ، 2018 ، ص 494 .

38	سمية عبابسة ، وسائل الدفع الإلكترونية في النظام البنكي الجزائري ، الواقع والمعوقات والآفاق المستقبلية ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد السادس ، جامعة أم البواقي ، الجزائر ، 2016 ، ص 353 .
39	بورايو هاجر أميرة ، واقع استخدام البطاقات البنكية في الجزائر، دراسة مقارنة لعينة من البنوك العمومية الجزائرية ، مجلة الأبحاث الإقتصادية ، جامعة البليدة2 ، 2018، ص 368،369 .
40	عماروش خديجة إيمان ، بطاقات الإئتمان في الجزائر ، دراسة حالة بطاقة فيزا للدفع المسبق لبنك التنمية المحلية ، مجلة الإصلاحات.
41	كوردي نبيلة ، الشيك الإلكتروني ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 13 ، جامعة تبسة ، ص 249 .
المواقع الإلكترونية	
42	https://www.mpttn.govdz
43	https://edcarte.poste. dz
44	https://badrbanque. dz

ملخص

يتحرك العالم اليوم نحو ما يعرف بالاقتصاد الرقمي، هذا الاقتصاد الذي يمثل ثورة تنظيمية واجتماعية واقتصادية ضخمة، حيث يعتمد فيه على الاستخدام الكثيف لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي أصبحت سلاحا تنافسيا قويا على الصعيد العالمي.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الاقتصاد الرقمي ، الصيرفة الإلكترونية، والوقوف على إسهامات الاقتصاد الرقمي في تعزيز الصيرفة الإلكترونية في الجزائر، باعتبار أن الصيرفة الإلكترونية من أهم إفرزات الاقتصاد الرقمي، ونظر لأهمية ماتقدمه الصيرفة الإلكترونية تهدف هذه الدراسة إلى توضيح المزايا التي تحققها الصيرفة الإلكترونية في المجال المصرفي ودورها في تحديث الخدمات المصرفية التي من شأنها عصرنة النظام المصرفي الجزائري لأعلى المستويات مقارنة مع تجارب بعض الدول ، وتبعا لذلك توصلنا بدراستنا هذه إلى ضعف هذا الأخير في الجزائر ، ليس هذا فقط بل إلى محدودية الصيرفة الإلكترونية داخل الجزائر كذلك وأعطت الدراسة مجموعة من الاقتراحات أو التوصيات في هذا الاتجاه.

résumé

Aujourd’hui, le monde s’oriente vers ce que l’on appelle l’économie numérique. Cette économie représente une énorme révolution organisationnelle, sociale et économique, car elle repose sur l’utilisation intensive des technologies de l’information et de la communication, qui sont devenues une puissante arme concurrentielle à l’échelle mondiale. niveau.

Cette étude vise à identifier l'économie numérique, la banque électronique, et à identifier les contributions de l'économie numérique dans l'amélioration de la banque électronique en Algérie, considérant que la banque électronique est l'un des résultats les plus importants de l'économie numérique, et compte tenu de l'importance de ce qu'offre la banque électronique. Cette étude vise à clarifier les avantages que la banque électronique apporte dans le domaine bancaire et son rôle dans la modernisation des services bancaires qui moderniseraient le système

bancaire algérien aux plus hauts niveaux par rapport aux expériences de certains pays en conséquence. Dans cette étude, nous sommes parvenus à la faiblesse de cette dernière en Algérie, non seulement celle-ci, mais aussi celle du caractère limité de la banque électronique en Algérie. L'étude a donné une série de suggestions ou de recommandations dans ce sens.